ISSN2518-0606

Al-utroha الاطروحة

دولية علمية محكمة

صدرت لأول مرة في آب عام ٢٠٠٢

تصدر عن دار الاطروحة للنشر العلمي

www.alutroha.com

للعلوم التطبيقية

- اثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ على تحديد كفاية رأس المال
- التمكين الإداري وعلاقته بإبداع العاملين بالتطبيق على بلديتي قلقيلية وعزون في محافظة قلقيلية / فلسطين
- تخطيط الرقابة الاحصائية في المؤسسات الإنتاجية
- تعظيم العوائد المالية من الدراسة المسائية (دراسة تحليلية في جامعة سومر)
- كثافة الطرق الريفية في قضاء سوق الشيوخ ودورها في نقل وتسويق الإنتاج الزراعي

العدد السادس ـ السنة الثانية نيسان ٢٠١٧م رجب ١٤٣٨هـ

AL-UTROHA

ISSN2518-0606

Al-utroha

الاطروحة

دولية علمية محكمة

Refereed Journal Int.

صدرت لأول مرة في آب عام ٢٠٠٢

www.alutroha.com

تصدر عن دار الاطروحة للنشر العلمي

صاحب الامتياز
المشرف العام لدار الاطروحة

إبـــراهيم زيـــدان

معتمدة من قبل

جامعة سامراء
جامعة غرب كردفان السودانية
جامعة افريقيا للعلوم الانسانية والتطبيقية الليبية
الجامعة الليبية الكندية للعلوم الحديثة
جامعة الاستقلال الفلسطينية
جامعة الزهراء (ع) الايرانية
كلية الفنون الجميلة / جامعة البصرة
كلية الحكمة الجامعة
كلية المعارف الجامعة
كلية شط العرب الجامعة

المستشار القانوني

احمد عاصي ابراهيم

العلاقات العامة

اشواق جميل الاغا
محمد الصادق ابراهيم
مرتضى جبار

هيئة التحرير

ا.د. عبد المنعم حمد مجيد / جامعة سامراء
ا.د. عبد الودود احمد خطاب الزبيدي / جامعة تكريت
ا.د. رحيم حلو علي / جامعة ميسان
ا.د. ليث علي يوسف الحكيم / جامعة الكوفة
ا.د. امجاد عبد الحميد بدر الماجد / الجامعة المستنصرية
ا.د. حسين خميس علوان الانصاري / الجامعة المستنصرية
ا.د. نسرين بهجت عبد الله / جامعة صلاح الدين
ا.د. نهاد عبد اللطيف علي / جامعة القاسم الخضراء
ا.م.د. نغم حسين نعمة / جامعة النهرين
ا.م.د. احمد عبد الستار جابر العذاري / الجامعة المستنصرية
ا.م.د. علي حسن رسن هذال / الجامعة المستنصرية
ا.م.د. كريم عبد الله حسن البياتي / جامعة كركوك
ا.م.د. علاء عبد الزهرة عبد موسى الامين / جامعة الكوفة
ا.م.د. ايسر ياسين فهد الغريري / جامعة تكريت
ا.م.د. عباس علي حسين العامري / جامعة كربلاء
ا.م.د. بدر ناصر حسين السلطاني / جامعة بابل
ا.م. رافد صباح عبد الرضا التميمي / جامعة بغداد
م.د. علي مطير حميدي الكريزي / جامعة ميسان

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد

(٢١٧٧) لسنة ٢٠١٦

تعنون المراسلات باسم السيد المشرف العام :

العراق / بغداد / مكتب بريد بغداد الجديدة / ص.ب (٢٠٢١٦) E-mail: al.utroha.magazin@gmail.com

موبايل: 00964-7713965458 / 00964-7902714258 / 00964-7804765560

الهيئة الاستشارية العلمية الدولية

ا.د. موسى جاسم محمد الحميش / رئيس جامعة سامراء
ا.د. سيد علي فضل المولى / رئيس جامعة كردفان السودانية
ا.د. المبروك مفتاح ابو شينة / رئيس جامعة افريقيا للعلوم الانسانية والتطبيقية
ا.د. عبد السلام عصمان بيت المال / رئيس الجامعة الليبية الكندية للعلوم الحديثة
ا.د. انيسة خزعلي / رئيسة جامعة الزهراء (ع) الايرانية
ا.م.د. ناصر هاشم بدن / عميد كلية الفنون الجميلة / جامعة البصرة
ا.م.د. معاذ عبد العليم عبد الرحمن / عميد كلية المعارف الجامعة
ا.م.د. عامر جميل عبد الحسين / عميد كلية شط العرب الجامعة
ا.د. هجير عدنان زكي / عميدة كلية اقتصاديات الاعمال / جامعة النهرين
ا.د. مجيد عبد الحسين هاتف / عميد كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية
ا.د. صادق خالد الحايك / الجامعة الاردنية
ا.د. فاروق حسن عبد العزيز / جامعة المنيا
ا.د. ايمن عيد الرواجفة / جامعة الطفيلة التقنية الاردنية
ا.د. فهمي مقلد / الجامعة الفرنسية للعلوم الفلكية
ا.د. عمار عبد الله الفريحات / جامعة البلقاء التطبيقية الاردنية
ا.م.د. ام كلثوم احمد محمد / جامعة حائل
ا.م.د. نهاد منير البطيخي / الجامعة الاردنية
ا.م.د. امير عمر حسنين صالح / جامعة الطائف

❖ نبذة تاريخية ❖

تصدر المجلة في بغداد عن (**دار الاطروحة للنشر العلمي**) بموافقة واشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وقد استأنفت اصدارها في آب عام ٢٠١٦ بعد توقفها عام ٢٠٠٣ بسبب ظروف الاحتلال الامريكي للعراق ومانجم عنه من دمار وقتل وتهديد لأساتذة الجامعات واغتيال لبعضهم ، علما صدر منها ستة اعداد ما بين عامي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ حين كانت تصدر بصيغة ملحق لمجلة (كلية المعلمين) بالجامعة المستنصرية ، لكون النظام السابق لا يسمح للأشخاص بإصدار المطبوعات ، ثم حصلت موافقة معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي (الاستاذ الدكتور عبد ذياب العجيلي) في عام ٢٠٠٩ على استئناف اصدارها مجلة مستقلة بإشراف الوزارة ، فصدر عددها الاستئنافي الاول في آب عام ٢٠١٦ بعد اكتمال اجراءات تسجيلها لدى المركز الدولي لتسجيل الدوريات فحصلت على التصنيف الدولي (ISSN2518-0606) ،ثم حصلت على معامل التأثير العربي (Arab impact 0.63-2016) ، وقد اعتمدت من قبل لجنة الترقيات العلمية في وزارة التربية ، ولدار الاطروحة للنشر العلمي ومجلتها موقع الكتروني (www.alutroha.com)

- تصدر المجلة حاليا بخمس طبعات متخصصة في العلوم التالية :

١ - **مجلة الاطروحة للعلوم الانسانية المحكمة**

٢ - **مجلة الاطروحة للعلوم الصرفة المحكمة**

٣ - **مجلة الاطروحة للعلوم التطبيقية المحكمة**

٤ - **مجلة الاطروحة للعلوم الهندسية والتكنولوجيا المحكمة**

٥ - **مجلة الاطروحة للعلوم الطبية والصحية والصيدلة المحكمة**

اهداف المجلة :

- تسعى الى خدمة البحث العلمي وتنميته لدى اعضاء الهيئات التدريسية وطلاب الدراسات العليا من دون تمييز في الجنسية او العرق او الدين او الطائفة او القومية .

- تسعى الى حفظ الحقوق العلمية والفكرية والثقافية للباحثين من خلال نشرها وتوثيقها .

شروط النشر في مجلة الاطروحة العلمية المحكمة

- تنشر المجلة البحوث العلمية في المجالات المعرفية المتعلقة بجميع العلوم في طبعاتها المتخصصة بمنهجية البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالميا بجميع اللغات بما فيها اللغة الكوردية على ان تكون مطبوعة بنظام (Word) ولم يسبق نشرها، وفي حالة قبوله يجب الا ينشر في اية دورية من دون اذن كتابي من رئيس التحرير.
- يجب الا يزيد البحث في جميع الاحوال عن (٢٠) عشرين صفحة بضمنها المراجع والحواشي والجداول والاشكال والملاحق على ان تكون في نهاية البحث لأسباب فنية تتعلق بالنشر، ويكون نوع الحرف المستخدم (ايريال – Arial) حجم الحرف للبحث (١٤) وللعنوان الرئيس ٢٤ بولد ولاسم الباحث ١٦ بولد ولاسم الكلية والجامعة ١٤ بولد، وتكون الهوامش والمصادر بحجم١٢ بولد، وفي حال زيادة البحث عن عددالصفحات المقررة يتحمل الباحث / الباحثة فرقا في الاجور عن كل صفحة زيادة بمبلغ خمسة الآف دينار ، اما الصفحة الملونة فتكون اجورها بعشرة الاف دينار للعراقيين وللعرب والاجانب بعشرة دولارات.
- يكتب عنوان البحث بالإنكليزية وان كان بالإنكليزية تكتب ترجمته بالعربية .
- تكون الخلاصات مطبوعة باللغة الانكليزية بحرف (ايريال) حجم ١٤ عادي والعنوان ١٤ بولد.
- ترسل البحوث على البريد الالكتروني للمجلة : al.utroha.magazin@gmail.com

اجور النشر لاغراض الترقية العلمية :

١- بحث الترقية العلمية للعراقيين:

١٢٥ الف دينار + اجور الاشتراك بأربع نسخ من المجلة (العدد الذي سينشر فيه البحث).

يكون التسديد بحوالة لمن هو خارج بغداد باسم المشرف العام (ابراهيم زيدان خلف) .

ملاحظة : يتحمل الباحث رسوم الحوالة .

اجور النشر من خارج العراق :

للعراقيين ١٥٠ دولارا او مايعادلها باليورو + اجور الاشتراك باربع نسخ من المجلة (العدد الذي سينشر فيه البحث).

للعرب والاجانب ٢٠٠ دولار او مايعادلها باليورو

ملاحظة : يتحمل الباحث رسوم الحوالة .

يكون التسديد لمن هو خارج العراق بحوالة بنظام(الويسترن يونين) باسم المشرف العام

(IBRAHIM ZAIDAN KHALAF)

٢- اجور النشر للبحوث الاخرى (لطلبة الدراسات العليا) على الا يتجاوز عدد صفحات البحث عن (١٤) صفحة فولسكاب بضمنها المراجع والحواشي والجداول والاشكال والمباحث ويكون حجم الحرف (١٤) ، وعند زيادة الصفحات عن العدد المقرر يتحمل الباحث/ الباحثة فرقا في الاجور عن كل صفحة .

داخل العراق : ١٠٠ الف دينار + اجور الاشتراك بأربع نسخ من المجلة (العدد الذي سينشر فيه البحث).

من خارج العراق : ١٠٠دولار او ما يعادلها باليورو

ملاحظة مهمة جدا

- في حال رفض البحث من قبل الاساتذة المحكمين لعدم صلاحيته للنشر ، تعاد اجور النشر للباحث بعد اقتطاع مبلغ مكافاة الاستاذ المقوم ورسوم الحوالة عند اعادة المبلغ اليه .

رسوم (موافقة النشر)

- دعما للباحثين وفي مقدمتهم طلبة الدراسات العليا تكون رسوم (موافقة النشر) فقط بخمسين الف دينار للعراقيين و ١٠٠ دولار للعرب والاجانب .
- تكون الرسوم اعلاه بمثابة مقدمة لأجور نشر البحث في حال رغبة الباحث / الباحثة مستقبلا في نشر بحثه / بحثها .

للتواصل معنا على هواتفنا ايضا (فايبر وواتس اب ايضا) :
00964-7713965458
00964-7902714258
أو زيارة مقرنا في بغدادالجديدة / مجمع سرمن رأى / مجاور شركة الطيف للتحويل المالي / مقابل مطعم النعمان / الطابق الارضي

موقع المجلة :
على لنكد ان : ttps://www.linkedin.com/home?trk=nav_responsive_tab_home
على تويتر : https://twitter.com

فهرست العدد

البـــــحوث		الصفحة
اطروحتنا الهذا الحد ؟	بقلم: المشرف العام	٩
١ - اثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ على تحديد كفاية رأس المال	د. صلاح نوري خال احمد نعيم موحان الوائلي	١١
٢ - التمكين الإداري وعلاقته بإبداع العاملين بالتطبيق على بلديتيّ قلقيلية وعزون في محافظة قلقيلية / فلسطين	د. عطية مصلح د. محمود إبراهيم ملحم	٥١
٣ - تخطيط الرقابة الاحصائية في المؤسسات الإنتاجية	م.د. سفيان منذر صالح	٧٧
٤ - المسؤولية الاخلاقية لمراقب الحسابات ودورها في تدقيق عمليات التخطيط والرقابة الاستراتيجية	ا.م.د هاني حميد مشجل	٨٩
٥ - مسؤولية مراقب الحسابات عن توفر الخاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية في التقارير المرحلية وفق معيار التدقيق الدولي رقم٨١٠	م.م. جاسم كشيش زويد	١١٩
٦ - تعظيم العوائد المالية من الدراسة المسائية (دراسة تحليلية في جامعة سومر)	م.م. أحمد محمد حمزة الجبوري	١٥١
٧ - كثافة الطرق الريفية في قضاء سوق الشيوخ ودورها في نقل وتسويق الإنتاج الزراعي	د. هشام صلاح سبع نهى عيسى فلفول	١٧١
٨ - كثافة وكفاءة طرق النقل بالسيارات في محافظة أربيل	د. هشام صلاح سبع سعاد فاروق كعيبر	١٨٣

اطروحتنا

الهذا الحد ؟

صاحب الامتياز

المشرف العام لدار الاطروحة

عضو هيئة تدريسية في احدى جامعاتنا يتصل بنا طالبا نشر بحثه لغرض الترقية العلمية ، فنشرناه بعد ان احلنا بحثه الى احد الاساتذة المقومين وحصلت الموافقة على نشره ، وقد ارسلنا اليه تقرير الاستاذ المقوم ليطلع عليه خاصة وانه قد اثنى على جهد الباحث موصيا بنشره ، حتى هذه اللحظة الامور تسير بشكل طبيعي ، واذا به يفاجئنا بعد صدور العدد مطالبا بإلغاء النشر ! ، كيف يااستاذ يحصل هذا ؟ وانت بإمكانك ان تتقدم بنسخة المجلة الى لجنة الترقيات العلمية المركزية في جامعتكم الموقرة لاعتماد المجلة لأغراض الترقية العلمية بموجب اعمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الموقرة التي منحتك استخدام هذا الحق، فكانت اجابته لنا بان نسب الينا

كلاما لم نقله ، بل وزاد في هذا انه اتهمنا بتوريطه بهذا النشر لان المجلة غير معتمدة لدى جامعته ، وان الاعتماد ان حصل يتطلب مضي ستة الى سبعة اشهر بالقليل كي يجتمع السادة اعضاء مجلس الجامعة وكما افهمه رئيس لجنة الترقيات العلمية في كليته انه سيتأخر في ترقيته ، فهل نحن في هذا مذنبون ؟ ام ان العتب واللوم يقع عليه كباحث واستاذ جامعي لايمتلك الشجاعة في انتزاع حقه ؟

من هذا النوع المستسلم الذي لايستطيع مواجهة لجنة الترقيات العلمية المركزية في جامعته الكثير ، وباستمرار نواجه مثل هذا النوع الذي يعتقد المجتمع بان التغيير سيحصل على يديه ، واذا به غير قادر على تغيير واقعه ، ومن لا يستطيع انتزاع حقه بنفسه غير قادر على انتزاع حقوق غيره ، وحين وجدناه رئيس التحرير وانا مصرا على تجاهل الواقع ، ابلغناه بانه قد اختار (مجلة الاطروحة) برغبته ولم يجبره احد منا ، بل ذكره رئيس التحرير بانه قد توسط لديه من اجل ان ننشر بحثه ، ووقتها اوضحنا له بأن المجلة قد استأنفت اصدارها بموافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وان موضوع اعتمادها مرهون بموافقة جامعتكم استنادا الى اعمام الوزارة الموقرة ذي العدد (٥٥٣٤) في ٦ تموز ٢٠١٥ ، والمجلة قد استأنفت الاصدار بعد مرور عام تقريبا من صدور الاعمام المشار اليه ، ولك ان تقدم طلبا الى لجنة الترقيات العلمية المركزية في الجامعة مشفوعا باعمام الوزارة الموقرة وكتابها الموجه للمجلة الذي تسمح به للجامعات باعتمادها ، فلماذا تحملنا مسؤولية اختيارك ؟ وكان عليك ان تحصل على موافقة اللجنة اولا ، ولكنك لم تفعل هذا ولاذاك فتتهرب من الواقع وتحملنا مسؤولية ما أقدمت عليه (الاقدام من صفات الشجعان طبعا)! ..

فهل يا ترى سيقدم احد اعضاء الهيئات التدريسية في جامعاتنا ومعاهدنا يوما ما فيكون السباقا لفتح الباب امام الباحثين في ممارسة حقهم ؟ ام سيبقى وضع الاستسلام هذا الى يوم يبعثون ؟

The impact of application of IAS 16 to determine capital adequacy Applied research in the Rasheed bank

اثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦

على تحديد كفاية رأس المال

(بحث تطبيقي في مصرف الرشيد)

Dr. Salah Nuri Khal
Ahmed Naeem Mohan Al-waeily
almalkem490@gmail.com
ahmedwa87@yahoo.com

Abstract
The research aims to achieve the following studying, analysis and showing the accounting procedures followed by Rashed Bank and determining deficiencies in these accounting procedures as a result of non-compliance with the requirements of International Accounting Standard No. (16). Showing the impact of the application of International Accounting Standard No. (16) of the property, plant and equipment on the capital adequacy of the bank.

Hence the research problem is represented by the need for supporting the Capital of Rafidain and Rasheed banks, especially the bookeneds capital as the properties owned by banks are still recorded by their historical cost so that

there is a big difference between the historical cost and fair value of these properties and the researcher relied on a hypothesis that the application of International Accounting standard, IAS (16) property, plant and equipment is one of the practical solutions to support the bookends capital of the research sample banks subjected to the financial restructuring, and then raising the capital adequacy. The researcher found that the application of IAS 16 has an impact on capital adequacy, and this is shown by the results in Rasheed Bank unlike the Rafidain Bank, that the capital adequacy ratio was not affected by the application of the standard because of the concentration of loans. The researcher has recommended the need for the application of international Accounting standard (16) of the sample research banks with the commitment of Rafidain bank to consider the long-term loans received in order to raise the capital adequacy.

Introduction

Financial sector, especially banking part is one of the most important joints of the economy which deal with savings and investment, and the most important activities is the cash credit (loans, banking facilities of all kinds), and must be a credit plans (cash and promissory) based on acceptable capital ratios, and funds savings (deposits, current accounts payable) as Basel focuses on the credit rating on the basis of capital adequacy to face credit risk.

Capital government banks in Iraq adequacy has become a problem not easy to solve. This is as a result of the existence of a large volume of bad assets in the sample of the research budget items (Rafidain and Rasheed) that cannot be achievement at the present time. It has been awarded

as a result of centralized decisions of the eighties and nineties of the last century, as well as foreign cash balances frozen during the period of the embargo on Iraq, and the cost of obtaining the historic estate owned Rafidain and Rasheed, which is much less than its fair value.

The first section

Research methodology and previous studies

1.1.1 Problem of Research

The capital is considered as the fundamental substrate of economic units in general, in the exercising main operational activity, for banks in particular. As banks work with funds of depositors through using them in lending and investments. Thus making them bear the banking risks, so capital becomes a guarantee for fulfilling commitments, and gives confidence to customers with banks.

Basel Committee (1) and (2) focused on capital adequacy as a protection system to face banking risks. Capital consists of two parts: main capital and supportive capital. Supportive Capital includes differences of properly reevaluations, the percentage of unearned profits on the financial securities portfolio and the borrowed debt for five years and more (Al-Waqa'a Al-Iragiah, 4172.2011: 35).

Accordingly, the research problem can be formulated as follows:

The Iraqi governmental banks are faced with the need to support its capital in the light of financial restructuring, especially the supportive. Capital where the properties owned by the research sample banks are still restricted by cost, and there is a significant difference between the historical cost and fair value of these properties.

1-1-2- Objectives Research

The research aims to achieve the following:

1. studying, analysis and showing the accounting procedures followed by Rashed Bank and determining deficiencies in these accounting procedures as a result of non-compliance with the requirements of International Accounting Standard No. (16).
2. Showing the impact of the application of International Accounting Standard No. (16) of the property, plant and equipment on the capital adequacy of the bank.

1.1.3 Importance of Research

The importance of research is represented in two aspects:

The first aspect: is a theoretical approach to the International Accounting Standard (16) Property, plant and equipment, and the use of fair value in the evaluation of intangible assets, and the relationship of recommendations of Basel Committee (1) and (2) with respect to capital adequacy.

The second aspect: is a special application to prepare financial statements in accordance with the fair value using the International Accounting Standard (16), as a practical contribution to provide a solution to support the supportive capital of Rasheed Bank and then raise the capital adequacy ratio under the financial restructuring.

1-1-4- Hypothesis of Research

The research starts to prove the following hypothesis:

The application of International Accounting Standard (16) Property, plant and equipment is one of the practical solutions to support the supportive capital of the research sample Rasheed Bank subjected to the financial restructuring, and then raise the capital adequacy.

1.1.5 - Method of Research

1. Theoretical Approach: Studying books, thesis and previous studies from

English references to build a theoretical framework.

2. Applied Analytical Approach: by collecting and analyzing data related to the research sample and evaluating performance using the evaluation system (CAMELS).

1-1-6- The Scope

Time limits: Analyzing the financial statements of Rasheed Bank for the year 2014.

Spatial limits: The study was conducted in one of the major State-owned banks, that plays a prominent role in the banking sector.

The second section

The accounting perspective to the International Accounting Standard (16) property, plant and equipment

2.1.1 The historical perspective to the emergence of international accounting standards:

Before going into the nature of international accounting standards the historical development of international accounting standards, must be highlighted, even briefly which started in the first conference in 1904 in the United States. This conference sought to unify the accounting laws at the international level, and then was followed by several conferences through which a lot solutions were introduced in the presence of thousands of participants from different countries over the past 75 years of the last century. So, in 1972 it was agreed to establish the international Accounting standards committee (IASC), and in 1973, specifically in the 29th of June, the committee was established by an agreement between the largest national accounting bodies of (10) independent foreign countries from the private sector. Another conference was arranged in 1974, in which the first standard was issued that is "A disclosure of accounting policies". Later, in 1988, the US Financial Accounting Standards

Board (FASB) joined the Advisory Group membership, and in 1989 a report was released from the European Consultants Association indicating that the interests of European countries and companies to apply standards. In 2001 IASC was replaced by the International Accounting Standards Board (IASB), where this board published a series of publications called international reporting standards which include:

1. International Financial Reporting Standards (IFRS|) (Reporting Standards) which amounted to (13) standards.
2. International Accounting Standards (IAS) (Accounting Standards) which amounted to (29) standards.
3. Interpretations. (Attia 2014: 15-21) and (juma'a 2015: 46)

2.1.2 Accounting Standards Concepts and Objectives

The concept of the standard where the standard is a "mutually agreed rule and a measure of everyone for their arrival to know something and accurately determine its merits" (Alshahada and Sulaihat,2015,38)

Also a standard is defined as "a model placed to measure weight length or degree of quality of one thing " (Mashkor,2013: 31).

While, the concept of accounting standard is defined as a " recognized model by measurement authority, and thus that the attempts of accounting standardization are attempts to standardize of accounting methods, and the used model for measurement will be the model or version authorized by the authority." (Abu Zeid, 2011 229).

And the accounting standards are also known as a group issued by the International Accounting Standards Committee (IASC). the goal of this committee is to develop group of internationally accepted accounting

standards that will generate more comparable financial information across national borders by reducing, if not eliminating, the differences in the local generally accepted accounting principles acceptance in countries. Ashbaugh: 2000))

Accordingly, it seems obvious that the accounting standards are rules or guides issued by the International Accounting Standards Board which aim to help financial statements users and investors, and show the accounting treatments of the components of the financial statements so that they are standardized and with an international consensus.

2-1-3- Objectives of the International Accounting Standards Board:

1. Developing and formulate and publish a set of accounting standards, which received high quality international acceptance viable and understanding through what information it contains is characterized by transparency and comparability of the financial statements to help participants in other capital users and markets to make economic decisions.
2. Achieve convergence between local standards and international accounting standards to gain access to high quality solutions.
3. Encourage the adoption of international accounting standards and the strict application of those standards.
4. Spread the standards are finalized in a series of International Financial Reporting Standards as published from 1-40 standard (2003: 7-8: Knief)

2-1-6- Genesis and evolution of the International Accounting Standard No. (16) Property and equipment and plants

Opinions differed about the genesis of the International Accounting Standard (16) and can chronology statement, as most of the studies suggest that the beginning originated this

standard was in 1982, but after careful research in scientific aggregates historical development, especially Deloitte (Deloitt'sIAS) of the International Accounting Standards and (MAPRA), found that the beginnings of the emergence or the first brick was in August 1980 under a draft accounting project on real property, equipment and factories address in the context of the historical cost system, as it was officially the emergence of a standard 16 by the international Accounting standards Committee in March 1982, accounting for real property, equipment and factories in force and began officially implemented starting January 1, 1983, and during the 1993 IAS issued 16 property and equipment and factories (amended as part of the project "comparability of the financial statements") adjustment has been made last on April 16 of 1998, in order to be consistent with IAS 22, the international accounting standard 36 and 37 the applicable effective for annual financial statements covering periods beginning on or after July 1, 1999. https: //mpra.ub.uni-muenchen))

In 2001 were canceled committee Accounting Standards (IASC) and was replaced by Accounting Standards Board in 2003 solutions Taatmhoud his amended version of IAS 16 have been identified into effect in January 2005, has been another amendment of the standard between 2007 and 2008, and in recent years subsequent conducted several amendments concerning extinction accumulated under re-evaluation method where included with the standard 16 IAS 38 becomes effective for the period beginning on or after 1 Cannon the second 2016. (www.deloitte)

2-1-7- fixed assets (essence and importance)

The fixed assets are assets owned by the

institution, not for the purpose of trafficking and Murabaha, but the right to use, a long-term assets is a stretch for a period exceeding financial year the company was able to achieve financial profits but productive life decreases with increasing use, it does not prevent the sale or replace it for the purpose of achieving utility services represented the largest received by the Company in use.

I knew Committee of the complex American Chartered Accountants terms in 1953, the definition of fixed assets as "something that represented a debit balance with the possibility of a shift to a future period when you close the accounting records in accordance with the rules or accounting principles provided that the debit balance is not a negative balance of any applicable required or discount), on the grounds that represents either the right of ownership or acquired value, or spending has been done and who created a property right or viable correctly in the future. (American Institute of Accounts: 1953: 13)

Also known as the probable future economic benefits obtained or controlled by the entity as a result of past transactions or events (188: 2004, Belkaoui).

It can defined as "economic resources of the entity that is recognized and measured in accordance with accounting principles generally accepted and includes some deferred burdens also Which not considered resources the but are recognized and measured in accordance with accounting principles generally accepted". (Paul, 2006: 205)

In order to be recognized as a fixed asset, it is to be the availability of the following characteristics: Keiso et al, 2011: 556))

1. Possession for the purpose of use in

operations and not for resale.
2. It is long-term in nature and subject to extinction.
3. Tangible physical presence, fixed assetes feature material tangible and this is what distinguishes it from intangible assets such as patents or goodwill.
2-1-8- importance of fixed assets: Cong, 2011: 69))
The key element of the financial statements of assets, which gives a priority to the rest of the elements of financial statements, and the main reason behind the existence of a business, that is the acquisition and use of assets as well as depending the liabilities on them because the liabilities are obligations to pay or to provide assets, whereas fixed assets according to the International Accounting Standard No. (16) it has been defined as "the economic benefits expected to obtain in the future by an entity as a result of events or operations occurred in the past." (Hanan: 2006: 334)
2-1-12- Measurement of the cost of property, plant and equipment.
The cost of fixed assets is measured by the original cash price in the date of recognition and if the payment is postponed beyond normal credit terms, the difference between the cash price and the total price is recognized as interest over the credit period unless these shares are capitalized, according to IAS 23. IASB: 2010: 443))
2-1-13- Measurement after Recognition
After the initial recognition of an item of property, plant and equipment, a business should measure the assets using the cost model or the revaluation model. When the choice is made, this accounting treatment to an entire class of property, plant and equipment are applied.
1. Cost Model: It displays an asset in the accounting records in its cost, less depreciation and any

accumulated impairment losses.

2. Revaluation Model: It displays as asset in the accounting records with its revalued amount, because it represents the fair value at the date of the revaluation less subsequent accumulated depreciation and accumulated impairment losses. The revised International Accounting Standard No. 16 explains that re-evaluation model is available only if the fair value of the item can be measured reliably. (Mirza et al: 2006: 88)

Cases of Revaluation

Usually the fair value of land and buildings are determined depending on the existing evidence on the market during the evaluation carried out by the professionally qualified evaluators. (IASB: 2010: 444)

When the re-evaluation of an item of property, plant and equipment is made, the recorded, amount of that item is adjusted to the revalued amount, and in the date of the revaluation the item is treated by one of the following ways:

(a) The total amount recorded is adjusted in a manner consistent with the re-evaluation of the carrying amount of the asset and this can be done by re-stating the recorded total amount and the carrying amount of the asset, after taking into account the subsequent accumulated value of impairment losses.

(b) The accumulated depreciation is excluded versus the recorded total amount of the asset (Arab Institute for Certified Accountants 2015: 890)

2-1-18- Disclosure

The Standard includes a long list of disclosure requirements which can be summarized as follows:

(a) Base of measurement to determine the total book value (if it is more than one basis, the carrying amount

is adopted for that basis for each category).

(b) The adjustment of the book value at the beginning and end of the period to indicate the following, (ACCA, 2014: 66):

(1) Additions.

(2) Exclusion or sale cases.

(3) Cases of acquisition through a business combination.

(4) Increase / decrease cases during the period of the revaluation and value impairment losses.

(5) Value impairment losses recognized in the profit or loss statement.

(6) Value impairment losses reversed in the profit or loss statement.

(7) Depreciation.

(8) Net exchange differences (from translating the statements to a foreign party).

(9) The amount of contractual commitments of acquiring property, plant and equipment, (IASB, 2010: 451).

(a) If the implementation is done by an independent evaluator.

(b) The revaluation surplus indicates the movement of the period and any restrictions on the balance distributions to shareholders. (Arab Institute for Certified Accountants: 2015: 897)

Capital Adequacy from the perspective of Basel (1) and (2)

Control Over Banking Risks

Many developed and underdeveloped countries, experiencing several financial crises, for many reasons of which the weakness in the economic structure, structural defect or as result of political or external beams factors, and as a result banking and financial institutions are affected significantly by these variables due to the sensitivity of their work. So as a result of the nature of the banking business or contingent changes are all pushed international

financial organizations and international banks to focus attention on the role played by the control and supervision on the banking sector. Where the recent trends are represented in the effective oversight, including structure, scope and independence of banking control (Brath at el, 2002: 2) With the entry of the era of globalization, the safety of the international banking business has become an important and fundamental issue in the international banking market, especially with the great expansion in the movement of capital internationally by international banking lending operations and rapid internationalization of capital by multinational companies and this has resulted high risks for such a move of capital, so it has become a necessity to provide control procedures commensurate with those risks as well as the coordination and origination of the relevant national authorities for banking control activities in this direction (Alhameed, 2013: 279). In late 1980, Basel Committee worked gradually by introducing ways to make banking control more effective where it sought to: (Resti & Sironi, 563: 2007)

1. Exchange of information on the monetary policy of each individual country.
2. Improve the supervision techniques on international banking activities.
3. Establishing the minimum level of regulatory standards.

2.2.3-Types of banking risks

1- Credit risk is a borrower's failure to pay or lack of commitment on the specified date.

2- Liquidity risk is an inability or difficulty in changing a certain assets quickly so that a loss can't be incurred

3. Operational Risks

This type of risks is associated with many

relevant risks including: reputational risk, (legal and risks) as well as technological risks related to the risks of using technology. (Heffernan, 2005: 9).

4- Diversification Risks are to diversify the investment portfolio to reduce risk. (ElDesoki Ihab, 1999.200)

5. Market risks arise as a result of investment, therefore they are called investment risks.

2-2-4- Basel Committee standards and its recommendations

2-2-4-1- Basel standards 1

Basel Committee emerged into existence without being the result of an agreement or an international treaty and gained its name from the Swiss city of Basel, where its headquarters is located, as a result of the crises and the failure of some central banks such banks as (Bank hausHerstatt and Franklin National Bank). These have resulted in the formation of a permanent committee of banking authorities of a group of ten countries as well as Luxembourg and Switzerland, as was the establishment of Basel, where member meetings have been organized every three months (Heffernan, 2005: 180)

The Basel Committee began to address market risks in a consulting document in 1993 and it was modified in 1996 as it introduced market risk within the Basel standards I which was applied by banks in 1998 (Heffernan, 2005: 186) These modifications helped to strengthen the soundness of the international banking system stability and support the competitive equality between banks (Al-Shammari 2013: 82)

2-2-4-2- Basel standards II

In 1999, the Basel Committee on Banking Supervision, made several proposals to reconsider the Basel standards I, issued in 1988 resulted in the

issuance of the standard Basel standards II, as was the introduction of the new rules at the beginning of 2004 (Frederic, 2013: 240) represented by the following substrates: (John at el, 2007: 624) (Capital Requirements, Supervisory Review, Market Discipline) (John at el, 2007: 625)

2-2-4-3- Basel standards III

Despite the issuance of the (Basel standards II), but it encountered slow implementation when it was applied, and during a second global crisis in 2007-2008 mortgages crisis that led to the bankruptcy of many international banks and the short comings became obvious in (Basel standards II). Therefore, the standard has faced severe criticisms, and in turn this has made the Committee to reconsider the revision of Basel standards II (Moenjak, 2014: 241)

In December 2009 the initial proposal of Basel III was issued where the committee made some modifications, which included: (Peruggink, 2010: 6) (Capital, Liquidity Requirements, Lending, Financial Leverage, Risk Coverage).

2-2-7- Banking evaluation system

In 1979 the United States of America adopted a uniform system for evaluating banks using the evaluation system CAMELS where the regulatory authorities were the first to put forward a display method within the location of banking institution. This system is used in the evaluation of the examiner to the results of field examination of the bank under a regulatory certain standards. This system is used by regulatory and supervisory parties represented by the Federal Reserve System (FRS) the office of currency control (OCC)

and the Federal Deposits Insurance Corporation (FDIC) for working on banking risk assessment. (Paul &RanJana, 2000: 7). After the collapses suffered by the banks in 1933 and the collapse of 4000 banks and the other collapse, and in 1988 that led 221 banks to fail.

In 1996, the system has been developed to reflect the changes in the banking system and control bodies, as this system consists of five indicators (Paul &Ranjan, 2000: 8).

2-2-7-1-Capital Adequacy

Solvency is defined as "the likelihood that bank could face insolvency, to meet its liabilities, ie, with an inverse relationship between solvency and this likelihood. (Greenspan, 1998).

Perhaps at first glance some people think that the term "solvency" indicates the adequacy concept, but when looking at the Economic literature it can be seen that the solvency concept is broader and more general than the adequacy concept that refers to the expected rate of return, measured by the following formula: (mehdi Mili, 2014,6)

$$CAR = \frac{\text{Tier One Capital} + \text{Tier Two Capital}}{\text{Risk Weighted Assets}}$$

2-2-7-2-Quality of Assets

Quality of Asset reflects the bank's ability to generate more income and better evaluation because the customers tend to acquire the assets of that bank and thus achieve significant revenues (Classification Guide according to CAMELS System, Central Bank Of Iraq :18). To measure the quality of assets by CAMELS (Camels Bank Rating System, Update 12/6/2008). The weighted classification ratio (WCR) is calculated by dividing the total provisions / equity plus provisions, as well as calculating the total classification ratio (TCR) by dividing non-performing

loans to equity plus provisions.

2-2-7-3- Management

It is basically the board's ability and management to identify, measure and control the risks for the activities of the bank and the confirmation that its operations are managed securely and properly and to comply with its laws and regulations in force. Management component is classified on capacity and performance of management and board of directors about (governance, human resources, monitoring and auditing, information systems, strategic planning) (Lorraine, 2011: CAMELS RATINGS: What They Mean and Why They Matter)

2-2-7-4- Earning

Earnings are classified according to several factors, such as the level of Earnings, including the direction and stability, the level of expenditures in relation to the activities of the bank as well as the quality and sources of revenues.

2-2-7-5-Liquidity

The liquidity is considered the ability to convert financial assets into cash and when classifying liquidity must take into account the adequacy of liquid assets to meet the demand for loans from deposits, and the presence of a quick liquidity assets as well as the ability to access the money markets (Classification Guide For CAMELS System.2013: 30)

2-2-7-6- The sensitivity of market risks

This sensitivity is mainly related to the investment portfolios arising from fluctuations in the general level of prices, including the prices of financial assets, which could adversely affect the financial institution earnings or economic capital (Classification Guide For CAMELS Central, Bank of Iraq: 34)

Axis III: Rasheed Bank

3.1 Outline of Rasheed Bank:

Rasheed Bank is considered the second largest state bank after Rafidan Bank, where the roots of its foundation dated back to 1988 under Law No.(52) and later became a public company under the Companies Law No.(22) of 1997. The bank is subject to the laws and regulations issued by the Central Bank of Iraq and the Federal Supreme Audit Board and administratively to the Iraqi Ministry of Finance. The bank provided throughout its 28-years tender career continuous, clear fingerprints and influential decisions on the level of the Iraqi economy and its aspirations for the future through its branches network inside Iraq and a number of its corresponding banks outside Iraq so as to enhance its position as one of the leading banks in Iraq and the region. (Union of Arab banks No. 423, 2016: 32)

The purpose of the establishment of this bank in 1988, is to enable Rafidain Bank to face the external debt problems (Al-Bayan Economic Magazine Issue 482, 2012: 196).

Where the bank has emerged from Rafidain Bank and started to initiate its work by the branches moved from Rafidain Bank (Rafidain Bank website)

The work of governmental banks in the nineties was limited to provide local services due to the presence of international economic sanctions imposed on the country which affected the lack of conditions for banks and allow them to form an international relations (Al-Bayan Economic Magazine Issue 482, 2012: 196)

Rasheed Bank aims to support the national economy over the

functions it performs which are represented by the commercial banking and its investment of funds. Also, it provides funds to various sectors in accordance with the development plans and banking services in the field of external and internal transactions represented by current accounts, fixed deposits, various loans in dinars and dollars and credit facilities as well. The bank services for fixed deposits are limited to the population of the geographical area in which the bank is located. The bank has formed developed and distinct external working relationships represented by work agreements with the commercial Bank of Syria and Turkish Agricultural Bank. A guidance by the management of the Bank has been made to writing to the corresponding banks in Turkey, China and Germany to re-store banking relations and activating then where that work is continuing to restore relations with the US, French and German banks. (Observer Magazine special annual issue 2012: 120)

3-2 Evaluation of Rasheed Bank Performance

1. Capital adequacy standard: this can be identified by the total supportive and main capital through following table:

Table (1): Total Supportive Capital of Rashed Bank

No.	Main Capital	Amounts in thousands
1	Paid-in Capital	500,000,000
2	Provisions	54,301,127
3	Retained Earnings earned in prevision years	61,485,000
Less	Net Contributions in banks and Financial institutions	20,171,378
Total		145,614,749

Prepared by the researcher based on the financial data of the Federal Supreme Audit Board related to Rasheed Bank

The main capital represents the paid-in capital and provisions and retained Earnings in previous years, minus the net contributions which the bank contributes in financial institutions and banks. This what is continued in the instructions to facilitate the implementation of the banks Law No.(94) for the year 2004 published in the Al-Waqa'a Al-Iraqiah number 4172 for the year 2011, p. 35 The gross profit and loss for the current year amounts to 46,971,822 billion Iraqi dinars.

The supportive capital represents long-term loans received according to the instructions to facilitating the implementation of Banks Law No. (94) for the year 2004 in Article (19), paragraph III - c where the loan balance was (zero) and profits (losses) realized in the current year, provided that the supportive capital does not exceed 100% of the main capital, where the total supportive capital reached (46,971,822)billion Iraqi dinars.

Table (2): Risk-weighted assets within the balance sheet (Amounts in thousands)

Explanation	Amount	Weight percentage	Risk weighted asset value
Cash (in treasury and banks)	٨,٠٥٩,١٦٤,٢٧٧	٠	٠
Financial investments for various sectors	١,٨٢٢,٥٨٠,٦٥٠	٠	٠
Discounted notes receivable and sold	٨٢٨,٤٣١,٩٣٤	%٥٠	٤١٤,٢١٥,٩٦٧
Loans and Advances	٦,٠٢٠,٥٤٢,٣٤٣	%٥٠	٣,٠١٠,٢٧١,١٧١
Accounts receivable	٣,٨٨٩,٨٥٥,٤٥١	%٥٠	١,٩٤٤,٩٢٧,٧٢٥
None current Assets	٦٤,٢٧٥,٣٧٣	%١٠٠	٦٤,٢٧٥,٣٧٣
Total			٥,٤٣٣,٦٩٠,٢٣٦

Prepared by the researcher based on the financial data of the Federal Supreme Audit Board related to Rasheed Bank

(Table 3) : Risk-weighted assets outside the Off-Balance sheet amounts in thousands

Explanation	Amount	Weighted percentage	Risk weighted asset value
Issued Documentary Credit	١٤,٥٢٠,٠٤٢	%٢٠	٢٩,٠٤٠,٠٨٤
Issued Letters of Guarantee	٢,١٣٠,١٦٦	%٥٠	١,٠٦٥,٠٨٣
Accepted foreign remittances and Credit payment operations	١٢,٠٤٥,٥٢٦	%١٠٠	١٢,٠٤٥,٥٢٦
Total			٤٢,١٥٠,٦٩٣

Prepared by the researcher based on the financial data of the Federal Supreme Audit Board related to Rasheed Bank

Capital adequacy standard = Main capital + Supportive capital \ Risk-weighted assets within balance sheet + Risk-weighted assets off balance sheet * 100

= 192586571/5475840929 * 100

= 3.5%

The result shows that the capital adequacy ratio amounted to (3.5%) so this ratio does not correspond with what was approved by the Basel Committee that the ratio should be 8% as approved by the Central Bank instructions in the classification guide of banks according to CAMELS system that the bank keeps its capital commensurate with the nature and the amount of risk of the bank and that the ratio is (12%).Where the ratio showed that the bank did not maintain adequate capital to face the losses, which falls in the low levels of classification for capital adequacy due to a lack of capital and the supportive capital represented by of long-term loans received was (0), which must be 50% of main capital

Where this level is characterized by the following:

1. The bank is facing severe problems due to lack of capital to meet the commitments of business banking operations.
2. The size of net toxic assets to the bank's capital and proper provisions was high.
3. Lack of commitment to the capital requirements issued by the Iraqi Central Bank.

The required control procedures are:

• The Board of Directors of the Bank and its executive management should perform immediate action to correct the imbalances to avoid access to a state of bankruptcy.

• A direct and powerful supervision by the Central Bank of Iraq is required to ensure that the Board of Directors of the Bank and its executive management take appropriate measures to improve the ratios relating to capital adequacy.

2. Asset quality: Relying on the ratios existent in the appendices the asset quality element can be extracted from the following two equations:

1. WCR = (Provisions) \ (Owner equity + Provisions) * 100

2. TCR = (non-performing loans)\ (Owner equity + Provisions) * 100

Extract the equation data for (WCR)

Table (4): Required WCR data

No.	Explanation	Amounts in thousands
1	Owners Equity	**104,301,127**
2	**Allowance for uncollectable accounts**	**66,302,616**
	Total	**170,603,743**

Prepared by the researcher based on the financial data of the Federal Supreme Audit Board related to Rasheed Bank

Extract data for the equation of (TCR)

Table 5: Required TCR data

Explanation	Amount in thousands
Debtors of late payment debts including non-performing loans	**23,897,553**
Total	**23,897,553**

Prepared by the researcher depending on the financial data of the Federal Supreme Audit Board related to Rasheed Bank

WCR= 38% Level I

TCR = 14% Level IV

Average of WCR and TCR = (Level I + Level IV) \ 2 = 2.5

The average of WCR and TCR shows that the quality of assets are located between the second and third level, where these two levels are characterized by a set of attributes that can be mentioned by the following:

1. The size of net toxic assets to the bank's capital and its proper provisions is average.

2. A high level of accruals and scheduled credit.
3. The level of provisions allocated versus non-productive credit for returns is not enough.
4. There is a significant weakness in the standards of granting credit and the required procedures to follow-up and collect the accruals.
5. The application of policies and procedures relating to credit and investment is made partially.

The required control procedures are the strong control by the central bank to ensure that the Board of Directors of the Bank and its executive management take immediate steps to rectify the matter, study the weaknesses and correct the defects that affect the quality of assets.

3. Earnings:

This component can be calculated through the following two equations:

1. Return on Assets (ROA) = Net profit / Assets * 100
2. Return on Average Assets (ROAA) = Net Profit / Average Assets * 100

Table (6) shows the extracted data of Return on Assets (ROA) of Rasheed bank.

Table (6): Return on Assets Data of Rasheed bank

Explanation	Amount in thousand
Net Profit	**41,451,587**
Total Assets	**20,689,454,663**

Prepared by the researcher based on the financial data of the Federal Supreme Audit Board related to Rasheed Bank

Table (7) shows the extracted data of Return on Assets (ROAA) of Rasheed bank.

Table (7): Return on Assets Data of Rasheed bank

Explanation	Amount in thousand
Net profit	**41,451,578**
Total Assets for 2013	**21,619,405,665**
Total Assets for 2014	**20,689,454,663**

Prepared by the researcher based on the financial data of the Office of Financial Supervision own bank Rasheed
ROA = 0.2% Level IV

Average Assets = (Total assets for 2013 + Total assets for 2014)\ 2
= 21154430164 Trilion Iraqi Dinar
ROAA = 0.19% level V
Average ROA and ROAA = (level VI+ level V)\ 2
= 4.5

From the results that appeared to the quality assets component where the ratio was (4.5), which falls under the fourth and fifth levels. These two levels are characterized by the following:

1. The bank experiences severe problems in the Earning and the net operating profit may be positive but not sufficient to form the required allowances and strengthen the required the provisions for the growth of required capital.
2. Failure to take immediate corrective action may lead to the occurrence of future losses which threaten the solvency of the bank.

The required control procedures represent the need for the Bank's Board of directors and executive management to perform immediate action to correct the imbalances to prevent access to the case of insolvency, as well as the central bank performs strong and ongoing monitoring to take strong and appropriate corrective action in order to correct the bank's situation and follow up their implementation on an ongoing basis to strengthen the situation and provide the necessary protection for the money for depositors and lenders.

4. Liquidity: according to table (8) that showed the liquidity data that form the

base of the following equation by which the liquidity element is evaluated.

Liquidity= Loans / Deposits * 100

Table (8): Liquidity data of Rashed bank

Explanation	Amount in thousand
Loans	**6,020,542,343**
Deposits	**18,330,810,025**

Prepared by the researcher based on the financial data of the Court of special financial control Rafidain Bank

Liquidity = 32%

This result indicates that the liquidity index is in the first level. This ratio shows that there is a thorough understanding by management of Rasheed bank regarding the structure and composition of the assets and liabilities elements and the economic environment, as well as the availability of liquid assets to meet withdrawals on deposits and demand for credit in addition to any unexpected withdrawals, and that there is limited dependence on borrowing operations between banks to fund liquidity needs.

The aggregate classification of Rasheed Bank is the sum of classification ratings of each element divided by the number of elements of the evaluation system

Table (9): Aggregate rating of Rasheed Bank

Elements of Evaluation system	Classification Rating
Capital Adequacy	**5**
Assets Quality	**2.5**
Earnings	**4,5**
Liquidity	**1**
Total	**13**
Aggregate Classification	**3,25**

The table prepared by the researcher

By the total aggregate classification of Rasheed Bank which amounted to (3.25), this is located between the third and fourth level, where these two levels are characterized by the following important characteristics:

1. This bank needs a strong and consistent control intervention by the Central Bank of Iraq, through an agreement on appropriate corrective actions which ensure that the Bank's Board of Directors and its executive management correct the situation.

2. Obtaining this aggregate classification by Rafidain bank indicates that that the bank is in a serious and critical condition, so that the bank does not apply robust and safe practices as well as existing financial and administrative deficit that has led to this poor performance. The assets quality of the bank is very low where the size of net toxic asset constitute a high proportion of the bank's capital and prober reserves, which threaten significant losses occurrence that may affect the continuity of its work as well as that the risk management of the bank is very weak.

3. The financial solvency of the Rafidain Bank and the continuity of its works is considered threatened significantly in the absence of central bank intervention to take immediate and due corrective actions and follow up the implementation of these procedures on an ongoing basis.

-3-3-2-Application of International Accounting Standard (16) in Rasheed Bank

Table (10): List of the buildings occupied by the General Administration of Rasheed Bank

No.	Building name	Location	Total area	Building area	Number of Floors
1	Main Branch	Banks street Near Al-Nahar street	٩٩٥.12 m^2	٧,٤٦٢ m^2	5
2	Previous Building for general adminstration	Al-Khulfa'a street near Al-Maidan square	١٠١٨ m^2	١٩٣٥٦ m^2	9
3	Commercial Branch	Banks street Near Al-Nahar street	٥٨٦ m^2	٢٧٣٠ m^2	8
4	Al-Wathba	Saba'a Abkar Hafiz Al-Qadhi	١،١١٨,٧٢ m^2	٣،٥٢٥ m^2	2
5	Batawin Stores	The Branch Opposite Babil Cinema	٩٧٤ m^2	٤٦٥ m^2	2
6	Jamela Stores	Alawi District Jamela Opposite Electricity Station	١،٤٧٩ m^2	٣٥٨ م^2	3

Prepared by the researcher based on the data provided by the Federal Supreme Audit Board related to Rasheed Bank of the revalued buildings

The table below shows the revalued buildings at fair value

Table (11) : Rasheed Bank's buildings revalued at fair value

No.	Buildings	Fair Value Amount in thousand
١	**Main Branch**	١٧،٤١٣،٢٠٠،٠٠٠
٢	**Previous Building for General Administration**	٢٣،٧٥٢،٠٨٠،٠٠٠
٣	**Commercial Branch**	٨،٥٩٠،٠٠٠،٠٠٠
٤	**Al-Wathba**	١٢،٧٥٢،٨٦١،٠٠٠
٥	**Bataween Stores**	٦،١٩٢،٧٥٠،٠٠٠
٦	**Jameela Stores**	٨،٤٢٩،٨٥٠،٠٠٠
	Total	٧٧،١٣٠،٧٤١،٠٠٠

Prepared by the researcher based on the valuation of experts.

By looking at the fixed assets of land and buildings in the balance sheet where the total land and net buildings after deducting depreciation amount per thousand was (61,112,564) dinar, while the total land and buildings for the main public administration which were (6) buildings amount in thousand (77,130,741) dinar exceeds the amount of the net fixed assets of the total buildings of the public administration and branches distributed to the provinces of Iraq. Due to the lack of access to the historical cost of main buildings and their accumulated depreciation, the researcher has compared the amount of the evaluation with the net value of land and building for Rasheed Bank, and he also prepared a balance sheet included revalued fixed assets and the rest of the fixed assets book value where the difference between the book value and the fair value of the total land and buildings was only (16,018,176) thousand dinars where this difference is subject to 50% of its value in accordance with instructions to facilitate the implementation of the banking law No. (94) for the year (2004), Article

(19), paragraph III-c on page (35) mentioned previously in the Al-Waqa'a Al-Iraqia differences of re-evaluation of real estate, where the total differences of re-evaluation of properties after deducting a 50% reached (8,009,088،000) thousand dinars, while the mechanism for calculating the figure, which is placed in the virtual balance sheet were as follows:

The fair value of the properties = 77،130،741،000 thousand dinars
The book value of the properties = 61،112،564،000 thousand dinars
The difference = 16,018,176,000 thousand dinars after deducting 50%
Revaluation reserves = 8,009,088,000 thousand dinars is added to the net book value of the properties.
The amount appeared in the virtual balance sheet = 69,121,652,000 thousand dinars

The virtual balance sheet of the Rasheed Bank after the application of IAS 16 as at 31/12/2014

Assets

Cash in Hands & Banks	8,059,164,227,727
Investment	1,822,580,650,408
Total	9,881,744,878,135

Monetary Credit

Discounted commercial papers	828,431,934,434
Alambtaah	
Loans and Advances	6,020,542,343,998
	6,848,974,278,432

Debtors	3,889,855,451,978	
Fixed Assets (fiar v)	69,121,652,860	
Other fixed assets after deducting depreciation	3,162,808,316	
		3,962,139,913,154
Sum Assets		20,692,859,069,721

Counterparties accounts

Customers to encounter banking operations	4,604,681,752
Commitments (after deducting insurances) to her return	

٢٠،٦٩٧،٤٦٣،٧٥١،٤٧٣

Liabilities

Current liabilities

Current A/C & Deposits	18,330,810,025,167	
Received short-term loans / external world	42,298,564,397	
Creditors	2,207,440,264,839	
Total Current liabilities		20,580,548,854,403

Fixed liabilities

Received loans for long-term external world	0	
Re-evaluation of reserves assets	8,009,088,139	
paid Capital	50,000,000,000	
Reserves	54,301,127,179	
Total Fixed liabilities	112,310,215,318	
Total liabilities		20,692,859,069,721

Counterparties accounts

The bank to meet with commitments banking operations (after deducting insurances) to her return	4,604,681,752
	20,697,463,751,473

Prepared by the researcher based on the data provided by the Federal Supreme Audit Board related to Rasheed Bank and experts.

3-3- Evaluating the performance of Rasheed Bank after the application of International Accounting Standard (16)

1. Capital adequacy

To calculate capital adequacy only the amount of re-evaluation reserves (8,009,088) thousand dinars is added to the table (15) related to the supportive capital together with the amount of the risk weighted assets within the balance sheet in the table (16), where the total of fixed assets becomes (72,284,460,000) thousand dinars where replaces the amount (64,275,373,000) thousand dinars, and the risk-weighted assets off the balance sheet remained as they are in accordance in the table (17), with a total (42,150,693,000) thousand dinars, The table below shows the changes that have taken place in the supportive capital.

Table (12): Changes that have taken place on supportive capital

Supportive Capital	Amount in thousands
Long-Term Received Loads	**0**
Profit (loss) realized in previous years	**61,485,000**
Re-evaluation reserves of fixed assets (properties)	**8,009,088**
Total	**69,494,088**

Prepared by the researcher based on the data of Fedral Supreme Audit Board related to Rafidain Bank

The researcher wanted from the above table to show the effect of IAS 16 on capital adequacy equation as the revaluation of fixed assets has the effect on the numerator of the equation related to the supportive capital as well

as its effect on the denominator of the equation related to the risk-weighted assets in the balance sheet, while the main capital remains as it is without any change as can be seen in table (14) with a total (145,614,749,000) thousand dinars.

The data for the numerator and denominator of the capital adequacy equation is as follows:

Numerator = 215,108,837,000 thousand dinars, resulted from the total of main capital and supportive capital

Table (13): Changes that have taken place on the nominator and denominator of the capital adequacy equation after applying IAS16

The denominator	Amounts in thousands
Risk-weighted assets in the balance sheet	**5,441,699,323**
Risk- weighted Assets off balance sheet	**42,150,693**
Total	**5,483,850,016**

Prepared by the researcher

Capital adequacy = 215,108,837/5,483,850,016

= 3.9%

After applying the IAS16 the ratio became (3.9) compared to the state prior to the application of the standard, where the ratio was (3.5) This result supports the hypothesis that the application of IAS (16), is one of the practical solutions to enhance the supportive capital for the research sample, Rasheed Bank The capital adequacy ratio was raised in a higher rate compared to the state prior to the application of the standard.

Consequently, it is clear that re-evaluating the six main buildings of general

administration buildings have had a clear impact on raising capital adequacy so that the hypothesis is proved entirely beyond doubt if the buildings belonged to the general administration, including all branches distributed all over Iraq were re-evaluated, Thus, the standard of capital adequacy will exceed the prescribed ratio of Basel Committee (8%) to reach the required ratio recommended by the Central Bank of Iraq (12%) or higher.

2. Asset Quality: The ratio remains the same because the two equations were not affected. By using these two equations the classification rating of asset quality was (2.5%), located between the second level and third level as well as the features that characterized the levels remain the same as previously indicated in the element of quality of assets before the application of the standard.

3. Earning:

The requirements of Return on Assets (ROA) and Return on Average Assets (ROAA) will be calculated as shown below:

Table (14): Return on assets data of Rasheed bank after applying AS16

Explanation	Amount in thousand dinars
Net Profit	41,451,587
Total Assets	20,697,463,751

Prepared by the Researcher

Table (15): Return on average assets data of Rasheed bank after applying IAS16

Explanation	Amount in thousand dinners
Net profit	41,451,587
Total Assets for 2013	21,619,405,665
Total Assets for 2014	20,697,463,751

Prepared by the Researcher

ROA = 41,451,587\20,697,463,751
= 0.2% (Level VI)
Average assets = (21,619,405,665 + 20,697,463,751) \ 2
= 21,158,434,708 (in thousand dinars)
ROAA = 41,451,587/21,158,434,708
= 0.19% (Level V)
Average ROA and ROAA = 9\2 = 4,5%

The evaluation Results of asset quality component amounted to (4.5%), where this ratio is located between the fourth and fifth levels. These two levels are characterized by the following:

1. The bank experiences severe problems in respect with earnings and the net operating profit may be positive but not adequate to form the provisions required and strengthen the necessary reserves for the growth of the required capital.
2. Failure to take immediate corrective action may lead to the occurrence of future losses in a form threatening the solvency of the bank.

The required control procedures is through performing the Central Bank of Iraq continuing and strong monitoring by taking strong and appropriate corrective actions in order to correct the situations of the bank and follow up their implementation on an ongoing basis to strengthen the situations and provide the necessary for the depositors and lenders funds protection.

4. Liquidity:

The ratio remains the same as before the application of the standard because the equation used to calculate the rating degree of liquidity, is not affected.

Table (16): Aggregate Rating of Rasheed Bank

Evaluation system elements	Rating degree
Capital Adequacy	**5**
Assets Quality	**2.5**
Earnings	**4.5**
Liquidity	**1**
Total	**13**
Aggregate Rating	**3.25**

Prepared by the Researcher

Although the International Accounting Standard (16) is applied but the aggregate rating has not changed compared to the aggregate rating (3.25), that appeared before the application of the standard, It can be said about this result that the re-evaluation of properties which belong to the general administration will affect the adequacy of capital and thus the Rasheed Bank will get lower aggregate rating level because of the high degree of rating that approached the level of the best evaluation.

Conclusions:

The researcher reached a set of important conclusions of which are:

1. The controversy and contrast have increased between the adoption of the historical cost and fair value approaches in the evaluation of assets, and the impact of the faithful representation of the financial statements.
2. The fair value approach is in line with the future performance and leads to the relevant accounting information to the users of financial statements in the investment decision-making.
3. The application of international accounting standards, including the International Accounting Standard (16) allows using the present value of the

measurement of fixed assets, which is in line with the requirements of the users of financial statements and future performance.

4. The banks are considered important financial institutions for the national economy and their factors of success and continuity is to monitor their performance through the application of the credit rating system according to the guidance of the Basel Committee (1) and (2).

5. Banks face many risks, including (cash credit, liquidity, capital) and to evaluate the efficiency of banks in facing these risks need a high level of capital adequacy.

6. The capital of banks is classified for the purposes of capital adequacy indicator to the paid-in capital and supportive capital, which represents (long-term loans, revaluation of assets reserve).

7. The application of International Accounting Standard (16) Property, plant and equipment allows using the fair value, and this includes the re-evaluation of assets and then find the supportive capital, and therefore the application of capital adequacy.

8. The applications of IAS (16) revealed accounting information more relevant to future performance, and the application of the capital adequacy indicator for the research sample to Rasheed Bank, as follows:

A. Rasheed Bank's response to the International Accounting Standard (16) on the capital adequacy indicator where the hypothesis is proven that the application of International Accounting Standard (16) is one of the practical solutions to support the

supportive capital where it was noted that the ratio of capital adequacy indicator has increased from 3.5 to 3.9.

References

1. **15. Hamid, Abdul Muttalib Abdul, banking reform and decisions Basel--III, University House, Alexandria .2013.**
2. **Abu Zeid, Kamal Khalifa, accounting theory, Dar Mars, fourth edition, 1990.**
3. **Al shahat, Abdul Razzaq al-Qasim and Sulaihat, Nimr Abdel-Hamid, international accounting, Dar Wael for publication, the first edition.2015.**
4. **Al-Bayan Economic Magazine Issue 482, 2012.**
5. **American Institute of Accountans, Accounting Terminology Bulletins Number1 Review and Resume, American Institute of Accountans, 270 Madison Avenue • New York 16, N. Y.1953.**
6. **Andrea Sironi Andrea Resti, "Risk Management and Shareholders' Value in Banking From Risk Measurement Models to Capital Allocation Policies" John Wiley & Sons Ltd, 2007.**
7. **Arab Institute for Certified Accountants, Association (Jordan), International Financial Reporting Standards Part A.2015.**
8. **Arab Institute for Certified Accountants, Association (Jordan), International Financial Reporting Standards Part A.2014.**
9. **Ashbaugh, Hollis and Morton Pincus, "Domestic Accounting Standards, International Accounting Standards, and the Predictability of Earnings," *Journal of Accounting Research*, July, 2000.**
10. **Association of Chartered Certified Accountants (ACCA) DipIFR Study Text), "Diploma in International Financial Reporting", BPP Learning Media Ltd, 2014.**
11. **Attia, Mohamed Abdel-Hamid Mohammed, Encyclopedia of International Accounting Standards c 1, Dar university education.2014.**
12. **Barth, James R. Daniel E. Nolle, Triphon Phumiwasana, and Glenn Yago, "A Cross-Country Analysis of the Bank Supervisory Framework and Bank Performance," Annual**

Conference of the Western Economic Association International, July 2002.

13. **Belkaoui, Ahmed,Riahi, "AccountingTheory", 4 th, Ed ; Thomson Learning, 2000.**
14. **Directorate General of the banking and credit control, guide Sorted by System (camels), Central Bank of Iraq, in 2013.**
15. **Directorate General of the banking and credit control, guide Sorted by System (camels), Central Bank of Iraq, in 2011.**
16. **El Mehdi Ferrouhi, "Moroccan Banks Analysis Using CAMEL Model," International Journal of Economics and Financial Issues, 2014.**
17. **ElDesoki, Ihab, the economics of the stock market efficiency, Arab Renaissance Publishing House, Cairo.2000.**
18. **Examiner Orientation, Bank rating System, report on safety and soundness specialty module, 1998.**
19. **Frederick S. Mishkin, Kent Matthews, and Massimo Giuliodori, The Economics Of Money, Banking and Financial Markets, European edition, ed, Pearson education Limited, 2013.**
20. **Hanan, Radwan sweet, contemporary model of accounting principles to the standards in-depth study of accounting theory, Dar Wael for Publishing and Distribution.2006.**
21. **Heffernan, Shelagh, "Modern Banking",: John Wiley & Sons Ltd, 2005.**
22. **International Financial Reporting Standards®, PART A, 1 January, 2010.**
23. **John Maginn, and Donald L Tuttle, Dennis W Dennis W. McLeavey, and Jerald E. Pinto, Managing Investment Portfolios A Dynamic Process", John Wiley & Sons, Inc., 2007, vol. 3th.**
24. **Juma, Mohammed and Hamidat, international accounting standards and financial reporting, University of Jordan, Amman, Second Edition.2015.**
25. **Kieso, Donald E. et al, FASB Update Intermediate Accounting, John Wiley & Sons, Inc, 15th , 2014.**
26. **Kieso, Donald E. et al, Intermediate Accounting, John Wiley & Sons, Inc, 14th ed, 2011.**
27. **Knief, Annette M. "International Accounting Standards," November 2003.**

28. **Lorraine "Lori" M. Buerger, "CAMELS RATINGS: What They Mean and Why They Matter," Schiff Hardin Lip, 2011.**
29. **Mashkoor, Jade Saud, the International Accounting English and Arabic, Al-Muthanna University, College of Management and Economics, the first edition.2014.**
30. **Mirza, Abbas Ali. Holt, Graham J . and, Orrell, Magnus, IFRS International Financial Reporting Standards WORKBOOK AND GUIDE, John Wiley & Sons, Inc, 2006.**
31. **Moenjak, Thammarak "Central Banking": John Wiley & Sons Singapore Pte. Ltd., 2014.**
32. **Observer Magazine special annual issue 2012.**
33. **peruggink, pert, Basel III Building Blocks of New Regulation Rabo Bank, Nederland, 2010).**
34. **Ranjana, Sahajwala and Paul Van den Bergh, "SUPERVISORY RISK ASSESSMENT AND EARLY WARNING SYSTEMS," BANK FOR INTERNATIONAL SETTLEMENTS, no. 4, December, 2000.**
35. **Rosenfield, Paul, Contemporary Issues in Financial Reporting A user-oriented approach, Routledge, 2006.**
36. **Shammari, Rashid honest, Strategy banking risk management and its impact on the financial performance of commercial banks, Dar Yazouri scientific publication and distribution .2013.**
37. **Sun, Cong, THE POSSIBLE APPLICATION OF INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS IN CHINA, Business School The University of BirminghamJanuary, 2011.**
38. **the Al-Waqa'a Al-Iraqiah number 4172 for the year 2011.**
39. **Union of Arab banks No. 423, 2016.**

التمكين الإداري وعلاقته بإبداع العاملين بالتطبيق على بلديتيّ قلقيلية وعزون في محافظة قلقيلية/ فلسطين

Administrative Empowerment and Workers Creativity Relationship on the application on Qalqilya & Azzoun Municipalities at Qalqilya Governorate/ Palestine

د. عطية مصلح
Atieh Musleh
أستاذ إدارة الأعمال المشارك
amusleh@qou.edu
د. محمود إبراهيم ملحم
Mahmoud I. Milhem
أستاذ إدارة الأعمال المساعد
جامعة القدس المفتوحة / قلقيلية/ فلسطين
mmilhem@qou.edu

ملخص:

هدف هذا البحث للتعرف إلى التمكين الإداري وعلاقته بإبداعات العاملين في بلديتيّ قلقيلية، وعزون في محافظة قلقيلية، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتكوّنت عينة البحث من (٤٨) مفردة من العاملين في كلتا البلديتنّ، وأشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أنّ مستوى التمكين الإداري لدى العاملين في بلديتيّ قلقيلية وعزون كان **مرتفعاً** على كل من البعديْن **(تفويض السلطة، الاتصال الفعال)**؛ فيما كان **متوسطاً** على الأبعاد **(العمل ضمْن الفريق، التدريب، تحفيز العاملين)**. كما أنّ مستوى الإبداع لدى العاملين في بلديتيّ قلقيلية وعزون كان **مرتفعاً جداً** على كل من **(الإقناع، المنهجية العلمية في التفكير وحل المشاكل)**؛ فيما كان **مرتفعاً** على البُعديْن **(روح المجازفة، المرونة)**. وأيضاً، تبيّن وُجود علاقة معنوية بيْن بُعد التمكين

الإداري (تفويض السلطة) وجميع أبعاد إبداعات العاملين (روح المجازفة، المرونة، الإقناع، المنهجية العلمية في التفكير وحل المشاكل)، كما وُجدت علاقة معنوية بيْن بُعد التمكين الإداري (العمل بروح الفريق) مع بُعد إبداعات العاملين (المنهجية العلمية في التفكير وحل المشاكل). وخلص البحث إلى عَدد من التوصيات، أهمها:

١. أن تعمل البلدية على تشجيع التعاون بيْن العاملين، ودعْم فِرَق العمل داخل البلدية، وذلك من خلال التركيز على الأداء الجماعي لا على الأداء الفردي، وأن تكون الحوافز (مادية، معنوية) مرتبطة بعمل الفريق ككل وليس مكافأة (أو معاقبة) العاملين بشكل فردي.

٢. تشجيع العاملين على تقديم أفكار إبداعية، وتنمية مهاراتهم على المنهجية العلمية في التفكير وحلّ المشكلات، وذلك من خلال مـنْحهم مزيداً من السلطات والصلاحيات. وكذلك تشجيعهم على الاستفادة من أفكار الآخرين عند تنفيذهم لأعمالهم، وزيادة مقدرتهم على تطوير بدائل متنوعة للتعامل مع المشكلات، وذلك من خلال غرْس ثقافة العمل بروح الفريق الواحد، بعقْد ورشات عمَلٍ بهذا الخصوص.

الكلمات المفتاحية: التمكين الإداري، إبداعات العاملين.

Abstract

This research aims to identify the administrative empowerment and its relation to the creativity of workers in Qalqilya, and Azzoun municipalities in Qalqilya Governorate, descriptive analytic approach has been used. In order to collect data a questionnaire was used, the sample of the research consisted of (48) workers in both municipalities.

Results of the field study showed that administrative empowerment level among workers in Qalqilya & Azzoun municipalities was high on both domains (delegation of authority, effective communication); while it was moderate on (working within the team, training,

and motivating employees) domains. Also results showed that the level of creativity among workers in Qalqilya & Azzoun municipalities was too high on both (persuasion, scientific methodology of thinking and problem-solving) domains; while it was high on (the spirit of risk-taking, flexibility) domains.

A significant relationship had been shown between administrative empowerment domain (delegation of authority) and all creativity workers domains (the spirit of risk-taking, flexibility, persuasion, scientific methodology of thinking and problem-solving), also found a significant relationship between administrative empowerment domain (teamwork) with creativity of workers domain (scientific methodology of thinking and problem-solving).

The research introduced many recommendations, the most important were:

1. Municipality must encourage cooperation among workers and support teams within it, by focusing on the collective performance and not on individual one, and incentives (material, moral) linked to team work as a whole, not a reward (or punish) workers individually.
2. Encourage employees to submit innovative ideas, and develop their skills on the scientific methodology of thinking and problem solving, by giving them more power and authority. As well as encouraging them to take advantage of the ideas of others when they implement their work, and increase their ability to develop a variety of alternatives to deal with the problems, through instilling teamwork culture, by holding workshops in this regard.

Key words: administrative empowerment, creative workers.

مقدمة:

في ظل المتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال والضغوط المرافقة للمنافسة العالمية، تهتم المنظمات بتبنّي المفاهيم الإدارية الحديثة لتحقيق الميزة التنافسية، وبالتالي، ليست مفاجأةً أن تُولي معظم المؤسسات العامة والخاصة اهتماماً ملحوظاً بمواردها البشرية، عن طريق تبنّي مفهوم التمكين الإداري، لما له من تأثيرٍ فعّالٍ في تحسين الأداء وزيادة درجة الرضا الوظيفي، فالشركات والمؤسسات الرائدة تدرك أن الاهتمام بالمورد البشري هو السبيل للمنافسة وتحقيق التميز (العتيبي، ٢٠٠٥، ص٣).

وفي ظل مسؤولية القادة والمديرين عن فشل أو نجاح المنظمات، أصبح الاهتمام بالإنسان وبإدارته وتوجيهه وتحفيزه يفوق غيره من الأمور الأخرى المتعلقة بالمال، والتقنية، والهياكل التنظيمية، وذلك لكونه يزخر بقدرات كثيرة ملموسة، فهو بحر من المواقف، والانطباعات والغرائز والدوافع التي لا ترى، وتصعب ملاحظتها وقياسها؛ لذلك، برز من بين الموضوعات المتعلقة بالمورد البشري موضوع التمكين الإداري (رفْع قدرة الموظف على اتخاذ القرارات بنفسه وبدون إرشاد الإدارة) كأحد المفاهيم الإدارية الحديثة في الألفية الثالثة.

ويعتقد الباحثان أن مفهوم التمكين الإداري ارتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الإبداع، حيث أن منْح السلطات للعاملين، وتفويضهم، وتدريبهم يؤثر بشكل مباشر في درجة الإبداع لديهم، كوْن أن التمكين الإداري يزيل الحاجز الذي يمنعهم من المشاركة الجديّة في العملية الإدارية، وتقديم أفكارهم البناءة التي تسهم في الارتقاء بالمنظمة نحو تحقيق أهدافها؛ وبذلك، فإن معظم المنظمات في العصر الحديث تسعى لتطبيق مفهوم التمكين الإداري كوسيلة لتحقيق غاياتها التي تصبو إليها.

أولاً - مشكلة البحث:

إن زيادة اهتمام المنظمات، بمختلف أنواعها، بالعملية الإدارية ومدى تأثيرها في إنتاجية العاملين، وتعالي الصيحات المُنادية بزيادة إشراك الموظفين وتفاعلهم في العمل من ناحية منحهم السلطات وتحفيزهم على الاستخدام الأمثل لهذه السلطات، دفع كثيراً من المنظمات لتبني مفهوم التمكين الإداري في علاقاتها مع موظفيها، وذلك لما يحققه من مزايا سواء من حيث جلب الأفكار الإبداعية لدى الموظفين ومحاولة

الاستفادة منها، أو من ناحية المساعدة في تحقيق الأهداف التي ترنو المنظمة لتحقيقها، وتعد البلديات من المؤسسات العامة التي تقدم خدمات حيوية لجمهور المواطنين، لذا جاء هذا البحث لاستكشاف ومعرفة مستوى تمكين العاملين في البلديات وانعكاس ذلك على مستوى إبداعاتهم في تقديم الخدمات، ويرى الباحثان حسب علمهما أن هذا البحث من البحوث العربية النادرة التي تربط بيْن التمكين الإداري وإبداعات العاملين في البلديات، وعليه، فإن هذا البحث يسعى للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما مستوى التمكين الإداري لدى العاملين في بلديتيّ قلقيلية وعزون؟
٢. ما مستوى إبداعات العاملين في بلديتي قلقيلية وعزون؟
٣. هل توجد علاقة معنوية بين مستوى التمكين الإداري ومستوى إبداعات العاملين في كلتا البلديتيْن؟

ثانياً - أهمية البحث:

١. هذا البحث من البحوث الفلسطينية الأولى - حسب علم الباحثيْن – التي تشخص العلاقة بين مستوى التمكين وإبداعات العاملين في بلديتيْن تُعَدّان من أكبر البلديات في محافظة قلقيلية.
٢. يركز هذا البحث على دوْر العنصر البشري وأهميته في تقديم الخدمات، وخاصة أن تمكين موظفي البلديات ينعكس إيجاباً على تقديم أقصى ما في وُسْعهم من خدمات، ما يسهم في رفْع رفاهية المجتمع في ظلّ معركة الشعب الفلسطيني في إثبات ذاته، وأنه قادر على إدارة مؤسساته، بهدف الوصول إلى الدولة الفلسطينية المستقلة.
٣. يطبق هذا البحث على أكبر بلديتيْن في محافظة قلقيلية سواء كان ذلك من حيث عدد العاملين أو من حيث عدد السكان الذين تُقدَّم لهم الخدمات، ونظراً لحساسية الدور الذي يؤديه الموظفون، فإن تمكينهم له التأثير الكبير في التزامهم وولائهم نحو مؤسساتهم، ويسهم في رفْع مستوى إبداعاتهم في مجالات عملهم.
٤. يسهم هذا البحث في استثمار الأفكار الإبداعية لدى العاملين في البلديات، ويعكس مدى قدراتهم على تقديم مقترحات وحلول إبداعية للمشاكل التي قد تواجههم.

ثالثاً - أهداف البحث :

١. التعرف إلى مستوى التمكين الإداري لدى العاملين في بلديتيّ قلقيلية وعزون.
٢. التعرف إلى مستوى إبداعات العاملين في بلديتيّ قلقيلية وعزون.
٣. معرفة وجود (أو عدم وجود) علاقة معنوية بين مستوى التمكين الإداري ومستوى إبداعات العاملين في كلتا البلديتيْن؟
٤. تقديم توصيات واقتراحات للمسئولين تدعم وتشجع على التمكين الإداري لما له من انعكاسات على مستوى إبداعات العاملين.

رابعاً -حدود البحث:

١. الحدود العلمية: ركز الباحثان على خمسة أبعاد رئيسة للتمكين الإداري (تفويض السلطة، والعمل بروح الفريق، والتدريب، والاتصال الفعال، والتحفيز) وعلى أربعة أبعاد للإبداع (روح المجازفة، المرونة، الإقناع، المنهجية العلمية في التفكير وحل المشاكل).
٢. الحدود البشرية: تمثل الحد البشري في الموظفين العاملين في بلديتيّ قلقيلية وعزون.
٣. الحدود الزمانية: طبقت مفردات البحث خلال العام الربع الاول من العام ٢٠١٦.
٤. الحدود المكانية: محافظة قلقيلية.

خامساً - أنموذج البحث:

قام الباحثان ببناء أنموذج هذا البحث في ضوء مراجعة بعض الدراسات السابقة (راضي، ٢٠١٠)، و(المعاني، ٢٠٠٩)، وأيضاً، (السويطي، ٢٠٠٩)، وكذلك عنوان البحث الذي يشير إلى العلاقة بين التمكين الإداري وإبداعات العاملين، كما هو موضح في الشكل رقم (١) أدناه.

الشكل (١) أنموذج البحث

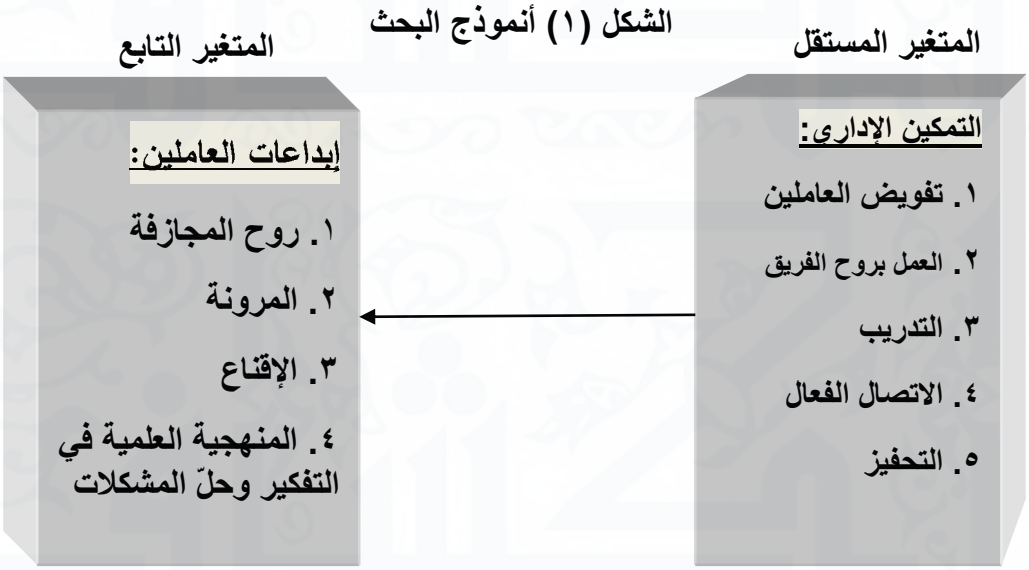

المصدر: من إعداد الباحثيْن

سادساً - فروض البحث:

الفرض الرئيس: لا توجد علاقة معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد التمكين الإداري وأبعاد إبداعات العاملين.

الإطار النظري:

أولاً- مفهوم التمكين الإداري:

إن مصطلح التمكين الإداري يتضمن مشاركة عملية صنْع القرارات مع المستويات الإدارية الأخرى، وهذا يعني أكثر من مجرد التفويض، فالموظف يشعر بالمسؤولية عن الأعمال خارج حدود وظيفته، بحيث تعمل المنظمة كلها بشكل أفضل؛ وتنطلق أهمية مبدأ التمكين الإداري من علاقته بالعنصر البشري أو الموارد البشرية الثمينة، وكيفية تفعيل طاقاتها وقدراتها ومواهبها في عملية التحسين المستمر في المنظمة (عفانة، ٢٠١٣، ص٢).

ولا يختلف التمكين من الناحية الفنية كثيراً عن المعنى اللغوي، فهو لا يعني مشاركة العاملين شكلياً في صنْع القرار، ولا يعني، فقط، الاستماع لهم في اجتماعات مختلفة، بل هو إعطاء صوت حقيقي للعاملين مع منْحهم وتزويدهم بالمهارات والأدوات والمعلومات،

ومساعدتهم على التفاعل مع الآخرين، وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة، في الوقت المناسب، ودون الحاجة إلى موافقة مسبقة من رئيس العمل، لإعطائهم الفرصة لإتقان عملهم أو إدارته بطريقة تمكّنهم من تقديم خدمة أفضل للمتعاملين مع المنظمة، ما يحقق التطوير والنجاح التنظيمي الذي يُعدّ اتجاهاً حيوياً وهاماً في علم الإدارة الحديثة؛ أي أنه في ظل التمكين الإداري يتمتع العاملون بصلاحيات المدير، مع بقائهم مسئولين عن النتائج الناجمة عن قراراتهم (علي وأحمد، ٢٠١٣، ص١٦١).

ويعدّ التمكين الإداري وسيلة من وسائل الإدارة الحديثة وممارسة تشجيع الأفراد على تحمل المسؤولية الشخصية في اتخاذ القرارات الإدارية ونقل السلطة من الإدارة إلى العاملين لتحقيق مصالحها على المدى البعيد. وقد عرفه (Zemke and Schaaf, 1989, p: 65) على أنه "تحرير الإنسان من القيود، وتشجيع الفرد، وتحفيزه، ومكافأته على ممارسة روح المبادرة، والإبداع". أما (Moorhed and Griffin, 2001, Passim) فقد عرفا التمكين الإداري على أنه "تخويل العاملين صلاحيات وضع الأهداف الخاصة بعملهم، واتخاذ القرارات التي تتعلق بانجازها، وحل المشاكل التي تعيق تحقيق الأهداف". ويرى (أفندي، ٢٠٠٣، ص٦) أن التمكين "عملية اكتساب القوة اللازمة لاتخاذ القرارات والإسهام في وضْع الخطط، خاصة تلك التي تخص وظيفة الفرد واستخدام الخبرة الموجودة لدى الأفراد لتحسين أداء المنظمة". بينما وصف كل من (Brown and Harve, 2006, p:241) التمكين على أنه "استراتيجيه تهدف إلى تحرير الطاقات الكامنة لدى الأفراد، وإشراكهم في عمليات بناء المنظمة، من حيث أن نجاح المنظمة يعتمد على تناغم حاجات الأفراد مع رؤية المنظمة وأهدافها البعيدة".

كما عرف (العتيبي، ٢٠٠٤، ص٦) التمكين بأنه "نقل للمسؤولية والسلطة، ودعوة للعاملين للمشاركة في المعلومات والمعرفة التي توفرها المنظمة عبر قاعدة بياناتها، في تحليل المشكلات، وصنع القرارات، ليصبح المرؤوس مسئولاً عن جودة ما يقرر أو ما يؤديه من أعمال، وهو ما يؤدي إلى نقل السلطة من الرئيس إلى الموظف نفسه بشكل نسبي". أما (أبو بكر، ٢٠٠٠، ص٧) فيرى أن التمكين

الإداري ما هو إلا منْح الموظفين درجة مناسبة من حرية التصرف ودرجة من الاستقلالية في أداء المهام الموكلة إليهم مع تزويدهم بالمعلومات اللازمة". في حين أضاف (المعاني، ٢٠٠٨، ص٢٢) أن قوة التمكين تتشكل من خلال وجود منظمة قادرة على تمكين موظفيها من خلال توافر مستلزمات التمكين لديها، وأن الموظف الممكَّن هو الذي يشعر بالملكية والانتماء للعمل المتولديْن نتيجة قدرته على تحمل مسؤولية اتخاذ القرارات ومسؤولية نتائجه.

وفي هذا الصدد أشار كل من (Cook and Hunsaker, 2001, p: 258) إلى أن التمكين يزداد قوة كلما قامت المنظمة بتهيئة الظروف التي يمارس بها العاملون الرقابة على عملهم من خلال كفاءاتهم، ما يزيد من روح المبادرة والإصرار لديهم على أداء المهمات. أما (العامري، والغالبي، ٢٠٠٨، ص١٦) فنظرا إلى التمكين على أنه عمليه إدارية معاصرة لها ممارسات قديمة، تؤكد على منْح العاملين حق التصرف واتخاذ القرارات في إدارة أنشطتهم داخل المنظمة عن طريق تخويلهم الصلاحيات وتزويدهم بالمعلومات المطلوبة في الوقت المحدد، ومنْحهم الحرية الكاملة لأداء الأنشطة والأعمال بالطريقة التي يرونها مناسبة".

بناءً على ما تَقدّم، يرى الباحثان أن التمكين الإداري ما هو إلا تحسين قدرة العاملين على اتخاذ القرارات بأنفسهم وبدون انتظار نصْح الإدارة، وأن الهدف الأساس من التمكين الإداري هو توفير الظروف للسماح لكافة العاملين أن يقدموا أقصى طاقاتهم نحو التحسين المستمر.

أبعاد التمكين الإداري:

إن التمكين الإداري يهدف إلى إيجاد مستوى إداري فعّال داخل المنظمة، وهذا يتطلب توفر عدد من الممارسات الإدارية (الخصائص التنظيمية) التي تدلّ عليه، وهي:

١- تفويض السلطة: إذ يصبح لدى العاملين القدرة على التأثير في القرارات المتعلقة بأدائهم لعملهم (Spreitzer, 2007, P: 5)، وهذا يتطلب التحويل من الرقابة والتوجيه إلى الثقة والتفويض (العتيبي،٢٠٠٥، ص٢٨).

٢- فِرَق العمل: يعتمد تطوير فِرَق العمل في المنظمة على توفر قائد قوي قادر على تقديم التوجيهات، والتشجيع

والدعم لأعضاء الفريق للتغلب على أية صعوبات قد تواجههم أثناء العمل (Quinn and Spreizer, 1977, P: 40). لذا، ينبغي أن يتمتع أعضاء الفريق بمهارات متنوعة، ويلتزمون بتحقيق هدف مشترك، ومسؤولية جماعية (المعاني وأخو رشيدة، ٢٠٠٩، ص ٢٤٠) .

٣- التدريب: ينبغي للمنظمة أن توفر نظام طموح لتطوير العاملين لكي يزوَّدوا بالمعرفة والمهارات الضرورية (Lin, 1998, P: 228) كمهارات التفاوض، ومهارات اتخاذ القرار، ومهارات حل الصراع، ومهارات القيادة (Randolph, 1995, P: 27).

٤- الاتصال الفعّال: يُعدّ الاتصال الفعال أحد العوامل الحيوية في تمكين العاملين، ويشير إلى توفر حرية الوصول إلى المعلومات أيّ كانت. ويؤكد (Quinn and Spreitzer, 1977, P: 39) على أن تمكين العاملين من المعلومات تُعدّ خطوة أساسية في الاتجاه الصحيح نحو التمكين.

٥- التحفيز: يتطلب التمكين نظام عوائد مختلف: كالعوائد المستندة إلى الأداء (النتائج) بدلاً من العمل، عن طريق ربط مكاسبهم بنجاح المنظمة (Spreitzer and mishra, 1999, P: 160). ويرى (Max well, 1977, Passim) أن التمكين الإداري يتكون من أربعة أبعاد رئيسية هي: حرية الاختيار، الكفاية الذاتية، قيمة العمل، الفعالية.

واستناداً إلى ما تمّ سرْده، يمْكن للباحثيْن الإشارة إلى خمسة أبعاد رئيسة للتمكين الإداري، وهي (تفويض السلطة، والعمل بروح الفريق، والتدريب، والاتصال الفعال، والتحفيز).

ثانياً- مفهوم الإبداع:

لقد شغل مفهوم الإبداع العديد من الباحثين على مَرّ العصور، وصار استخدام كلمة إبداع شائعاً كثيراً من قبل المختصين وغير المختصين، مع أن أكثرهم لا يملك تفسيراً واضحاً لمفهوم الإبداع (خير الله، 2009، ص٣)، فهو عملية تشبه البحث العلمي، من حيث الإحساس بالمشكلات، وتبنّي أفكار أو صياغة فروض، ثم اختبار هذه الفروض وصولاً للنتائج (السرور، 2002، ص١١).

فالإبداع يتطلب تحرير العقل من قيود العلاقات القديمة، وإفراغ معانٍ ووظائف جديدة على عناصر المشكلة، والتأليف بين هذه العناصر في وحدة جديدة ذات خصائص فريدة (عبد العزيز، ٢٠٠٦، ص١٦). ويُعدّ الإبداع من المفاهيم الأساسية في عمل المنظمات، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمليات والأفراد والبرامج وتحقيق الميزة التنافسية (جلدة وآخرون، 2006، ص١١). ويرى (الترتوري، 2006، ص٤) أن الإبداع بمثابة الوسيلة الفعالة لتطوير أي مجتمع وتحديثه في ضوء المتغيرات التي يشهدها العصر الحالي.

وقد عرّف (البشابشة، ٢٠٠٨، ص٢١٦) الإبداع على أنه "توليد طرق وأساليب جديدة لإنجاز الأعمال، والقرار الإبداعي ما هو إلا قرار يحمل بين طياته حلولاً للمشكلة القائمة وبشكل جديد وفريد". أما (Goetsh & Davis, 1997,p. 284) فقد عرّفاه على أنه "مدخل أصيل، وابتكاري، وتصويري لحل المشكلات واتخاذ القرار". في حين عرّفه (Knight-Turvey, 2006, p: 315) بأنه "عملية توليد، وتبنّي الأفكار وتنفيذها، أو هو الممارسات الجديدة داخل المنظمة".

ويرى (حمود، ٢٠٠٢، ص ٢٠٤) أن الإبداع الإداري ما هو إلا محاولة إنسانية على المستوى الذاتي، للفرد أو الجماعة، لاستخدام التفكير والقدرات العقلية والذهنية وما يحيط بهما من مؤثرات أو متغيرات بيئية، كالقيام بإنتاج سلعٍ أو تقديم خدمات جديدة لم يسبق وأن أُنتجت وأن تتسم بتحقيق المنفعة للمجتمع. ومن هنا يتضح أن الإبداع حالة ليست مألوفة سابقاً ويتحقق وجودها من خلال تفاعل المتغيرات الذاتية للأفراد والظروف البيئية ومستلزمات العمل المتاحة في المنظمة".

بناءً على ما سَبَق، يرى الباحثان أن للإبداع الإداري أربعة أبعاد، هي (روح المجازفة، المرونة، الإقناع، المنهجية العلمية في التفكير وحل المشاكل).

الدراسات السابقة:

دراسة (القطاونة وأبو تايه، ٢٠١٦) هدفت هذه الدراسة الى معرفة مستوى السلوك الإبداعي وعلاقته ببعض المتغيرات وكذلك معرفة استجابات عينة الدراسة نحو ابعاد الاتصالات الإدارية. أظهرت نتائج دراستهما أن السلوك الإبداعي كان

مرتفعاً لدى العاملين، كما إن الاتصالات الإدارية بأبعادها الخمسة (اتصالات المهمة، واتصالات الأداء، واتصالات الوظيفة، والاستجابة للاتصال، والاتصالات الشخصية) جاءت مرتفعة. كما أظهرت، أيضاً، عدم وجود فروق معنوية في السلوك الإبداعي تعزى للعوامل الديموغرافية باستثناء عاملي (العمر والخبرة الوظيفية)، وبيّنت النتائج أن الفئة العمرية (٢٦-٣٥) سنة أكثر إبداعاً مقارنة مع الفئات العمرية الأخرى. وخلصت الدراسة إلى مجموعة توصيات تهدف إلى تنمية السلوك الإبداعي وتطوير الاتصالات الإدارية في منظمات الأعمال في الأردن.

دراسة (أبو ليفه، ٢٠١٦) حيث تم تحديد مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات تمحورت حول التعرف إلى العلاقة بين ممارسات الإدارة الحديثة واستراتيجيات الإبداع الإداري، وتم وضْع فرض رئيس واحد انبثق منه ثلاثة فروض فرعية، وتم استخدام اختبارات متعددة للتأكد من صحة هذه الفروض. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الدراسة على عينة من (٣٣١) مفردة في شركة أسيوط لتكرير البترول، من مجتمع مكوّن من (٢٤٠٠) مفردة، وأوصت الدراسة بتعزيز عملية المشاركة في صنْع القرارات، وتغيير طبيعة وظائف إدارة الموارد البشرية للشركة في ظِل الاقتصاد المعرفي، وتعزيز قاعدة بيانات الشركة، وإنشاء وحدة إدارية مستقلة لإدارة المعرفة.

دراسة (**Abdullatif et. All., 2016**) وهدفت هذه الدراسة لاختبار تأثير التمكين النفسي في سلوك العمل الإبداعي كوسيط لثقافة الجودة وتكون مجتمع الدراسة من قطاع التعليم العالي العراقي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة أن التمكين النفسي وثقافة الجودة يلعبان دوْراً هامّاً في تحفيز سلوك العمل الإبداعي بين العاملين في المنظمة. وخلص الباحثون إلى وجود علاقات بين التمكين النفسي وثقافة الجودة على سلوك العمل الإبداعي.

دراسة (**Çekmecelioglu, 2016 Ozbag and**) والتي اختبرت نموذجاً احتوى أربعة أبعاد للتمكين النفسي، ودعمت الابتكار نحو التنبؤ بالإبداع الفردي والإبداع المنظّمي، والمنهج المستخدم هو اختبار نموذج بنائي على (١٨١) من المديرين في (٤٨) من شركات

التصنيع التركي؛ وتوصلت الدراسة إلى أن أبعاد التمكين النفسية الأربعة كان لها تأثير كبير في الموظفين، والذي بدوره يزيد من الإبداع المنظّمي بشكل عام.

دراسة: (**Demirkıran and Taşkaya, 2016**) ورمت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين تمكين الموظفين والإجهاد التنظيمي مع وجهات نظر العاملين في أحد المستشفيات العامة في تركيا، وتمّ توزيع الاستبانات على (١٤٠) موظف يعملون فيه، وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن درجة تمكين الموظفين المشاركين كانت في مستوى معتدل، وأن درجة الإجهاد التنظيمية كانت عالية، كما وُجدت علاقات سلبية وكبيرة بين تمكين الموظف ومصادر التوتر بهيكل المهام، وهيكل السلطة، وهيكل الإنتاج، وهيكل التجميع، والبنية الثقافية.

دراسة (**Uzunbacak, 2015**) والتي حاولت التوصل إلى العلاقة بين التمكين والإبداع، وبيّنت كيف أن الأبعاد السلوكية والنفسية والاجتماعية والهيكلية للتمكين تؤثر في الإبداع. تكونت عينة الدراسة من ٤٤٤ من العاملين في القطاعات الصناعية المختلفة في ISPARTA AND BURDURفي تركيان واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وبينت نتائج الدراسة أن جهود التمكين السلوكية والنفسية والاجتماعية والهيكلية المتعلقة بالموظفين لها تأثير إيجابي كبير في الإبداع، واوصت الدراسة بالاهتمام بالعوامل النفسية والسلوكية والاجتماعية التي لها اثر على جوانب التمكين.

دراسة (عفانة، ٢٠١٣) وأجريت هذه الدراسة التي عنوانها "التمكين الإداري وعلاقته بفاعلية فرق العمل" في المؤسسات الأهلية الدولية العاملة في قطاع غزة"، وهدفت إلى التعرف إلى العلاقة بين التمكين الإداري بأبعاده الخمسة (الاتصال ومشاركة المعلومات، بناء فرق العمل، التأثير، حفز العاملين، القوة) وفعالية فرق العمل، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المؤسسات الأهلية الدولية التي تعمل في قطاع غزة، والتي يبلغ إجمالي عددها (٦٥) مؤسسة، وقام الباحث باختيار عينة مكونة من (٧) مؤسسات تم اختيارها بناءً على عدد الموظفين فيها.وأهم نتائجها: وجود علاقة طردية قوية بين التمكين الإداري وفعالية فرق العمل. كما أوصت الدراسة بإعادة

النظر في نُظُم الحوافز بكافة أنواعها وتنظيمها، ومنحها بشكل أكثر عدالة، وكذلك زيادة سرعة وسهولة انسياب المعلومات ما بين المستويات الإدارية المختلفة.

دراسة (جدي وعبيدة،٢٠١٣) وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن التمكين الإداري بوصفه إستراتيجية تنظيمية حديثة تسهم في زيادة رضا العاملين في المؤسسات الخدمية، ومعرفة نوع العلاقة بينه وبيْن الرضا الوظيفي، من خلال التطبيق على مجموعة من مستشفيات حكومية في أربع محافظات في شرق الجزائر، واستخدم المنهج الوصفي. وقد وأظهرت النتائج وجود علاقة معنوية بين تمكين العاملين والرضا الوظيفي، كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل إستراتيجية التمكين الإداري لرفع مستوى الرضا الوظيفي لدى عمال المستشفيات العامة محل الدراسة.

وقد أخذت دراسة (العطار، ٢٠١٢) منحى آخر وهو "مدى ممارسة التمكين الإداري وتأثير ذلك في إبداعات العاملين"، حيث تعرفت الدراسة إلى مستوى كل من التمكين الإداري والإبداع الإداري لدى العاملين في كل من الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر في قطاع غزة. وتكون مجتمع الدراسة من فئة الموظفين أصحاب المناصب الإشرافية في كلتا الجامعتين، حيث بلغ إجمالي عددهم (٢٦٦) شخصاً، وقد استخدم الباحث الحصر الشامل لأفراد العينة. وخلصت الدراسة إلى أن أفراد العينة يوافقون على توفر التمكين الإداري وأبعاده في الجامعات محل الدراسة بنسب متفاوتة في الجامعتين، واتضح أن درجة استجابات موظفي الجامعة الإسلامية أكبر من درجة موافقة موظفي جامعة الأزهر.

في حين سعت دراسة (المبيضين والطراونه، ٢٠١١) إلى تحديد مستوى التمكين الإداري والسلوك الإبداعي لدى العاملين في البنوك التجارية الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لأبعاد تمكين العاملين (تفويض الصلاحيات، المشاركة في اتخاذ القرارات، تطبيق إدارة فرق العمل، إيجاد الثقافة الداعمة، تدريب العاملين وتعليمهم) في السلوك الإبداعي لدى هؤلاء العاملين، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي لبُعْد تمكين العاملين (إثراء العمل) في السلوك الإبداعي لدى العاملين في البنوك التجارية الأردنية، وأوصت الدراسة

بضرورة اهتمام البنوك بالعمل بروح الفريق والإدارة التشاركية.

وقد قام (نسمان، ٢٠١١)، أيضاً، بدراسة بعنوان "التمكين الإداري وعلاقته بإبداعات العاملين الإداريين في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة"، وتكوّن مجتمع الدراسة من الإداريين العاملين في كل من (جامعة الأزهر، الجامعة الإسلامية، جامعة الأقصى)، وبلغ عددهم (٩١٤) إدارياً، وصمم الباحث استبانة مكونة من محورين أساسيْن: أحدهما يقيس درجة التمكين الإداري والأخر لقياس درجة الإبداع، وأجريت الدراسة على عينة قوامها (٢٥٢) إدارياً. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة هو توفر الإبداع الإداري بدرجة كبيرة في مجتمع الدراسة، وكذلك توفر أبعاد التمكين الإداري في الجامعات الفلسطينية موضع الدراسة. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين التمكين الإداري وإبداعات العاملين في الجامعات الفلسطينية. وكذلك بينت وجود فروق معنوية في استجابات أفراد العينة حول التمكين الإداري وعلاقته بإبداع العاملين تعزى إلى متغيريّ (الجنس، واسم الجامعة).

دراسة (راضي، ٢٠١٠) التي حاولت اختبار العلاقة بين التمكين الإداري وإبداعات العاملين، حيث وزعت الاستبانة على عينة عشوائية مقدارها (٣٧) موظفاً يعملون في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية، وبرهنت نتائج الدراسة الميدانية وجود دعم جزئي لعلاقات التمكين الإداري مع أغلب متغيرات إبداعات العاملين، ومحدودية استجابة متغيرات إبداعات العاملين للتباين في مستوى إدراك العاملين لممارسات التمكين الإداري.

وجاءت دراسة (المعاني وأخو ارشيدة، ٢٠٠٩) بعنوان "التمكين الإداري وآثاره في إبداعات العاملين في الجامعة الأردنية: دراسة ميدانية تحليلية " للتعرف إلى تصورات العاملين في الجامعة الأردنية نحو مفهوم التمكين الإداري وتأثير ذلك في إبداعاتهم الإدارية، ودُرست عشوائية بلغت (295) موظفًا من العاملين في الجامعة، وكانت أهم نتائجها وجود تأثير معنوي للتمكين الإداري في مستوى الإبداع الإداري الذي يشعر به المبحوثون، وعدم وجود فروق معنوية في تصورات المبحوثين نحو مفهوم التمكين الإداري تعزى لخصائصهم الديموغرافية والوظيفية

باستثناء متغيري (العمر، والنوع الاجتماعي). ومن توصيات الدراسة إعادة النظر في الرواتب والحوافز، ووضْع برامج ترقية واضحة وتطبيقها بعيداً عن المحسوبية.

أمّا دراسة (Carter, 2009) فهدفت إلى معرفة العلاقة بين سلوك المنظمة وقوة التمكين للعاملين، وقد استخدم الباحث الجماعات المركزة كأداة للحصول على البيانات، وقد استخدمت الاستبانة لمعرفة تمكين المديرين للعاملين في (٣١٠) شركة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين،وقد خرجت هذه الدراسة بالعديد من النتائج التي أكدت أن معظم العاملين كانوا أكثر إنتاجية في حال تمكينهم من قِبَل الإدارة، كما أكّدت على أن المزيد من المسؤولية يولد المزيد من الإنتاجية، والروح المعنوية والالتزام، وأن التمكين يشجع على الابتكار ويولِّد الإبداع والدافعية، ويغرس القيم المشتركة لتعزيز مناخ ملائم للتعلم والإنجاز.

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة:

استطلع الباحثان الكثير من الدراسات ذات العلاقة بموضوع التمكين الإداري وإبداعات العاملين، ووجدا أنها مرتبطة بمواضيع ومتغيرات مختلفة عن موضوع هذا البحث أو انها طبقت في بيئات مختلفة، إلا أنه تمّت الاستفادة من حيث اقتباس الأبعاد الخاصة بكل من (التمكين الإداري، وإبداعات العاملين).

مجتمع البحث، وعينته:

تكوّن مجتمع البحث من الموظفين الإداريين العاملين في كل من بلديتيّ (قلقيلية، وعزون)، وبلغ عدد العاملين فيهما ٢٤٠ موظفاً حسب ما أفادت به اقسام شؤون الموظفين، وقد تم أخذ عينة عشوائية ممثلة لكافة الأقسام من الموظفين تمثلت في (نسبة ٢٠٪)، وقد وزعت (٦٠) استبانة، تم استرداد (٥٤) منها، وقد استبعدت الاستبانات غير الصالحة وكان عددها (٦)، حيث اعتمدت (٤٨) استبانة صالحة.

أداة البحث:

اعتمادا على أدبيات البحث والدراسات السابقة (راضي، ٢٠١٠)، (السويطي، ٢٠٠٩)، واستشارة الخبراء، تم بناء استبانة لجمع البيانات من عينة البحث، واشتملت الاستبانة على محوريْن أساسيين هما: التمكين الإداري، ويشتمل على خمسة أبعاد رئيسة، وهي (تفويض السلطة، والعمل بروح الفريق، والتدريب، والاتصال

الفعال، والتحفيز)، والمحور الثاني هو: إبداع العاملين، ويشتمل على أربعة أبعاد، هي (روح المجازفة، المرونة، الإقناع، المنهجية العلمية في التفكير وحل المشاكل).

منهجية البحث:

اتبع في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمته طبيعته، حيث يتم في هذا المنهج جمع البيانات، وإجراء التحليل الإحصائي لاستخراج النتائج المطلوبة.

صدق الأداة:

عُرضت أداة البحث على تسعة من المحكمين ذوي الاختصاص في جامعة القدس المفتوحة، ومديرين عامين، ومديرين في الوزارات الحكومية، وأوصوا بصلاحيتها بعد إجراء بعض التعديلات، وقد تم ذلك، وخرجت الاستبانة بصورتها النهائية.

ثبات الأداة:

وللتحقق من ثبات الأداة حسب الباحثان معامل الثبات باستخدام اختبار ألفا كرونباخ، والجدول رقم (١) الآتي يوضح ثبات الأداة وفقاً لأبعادها:

الجدول (١): معامل ألفا كرونباخ للأبعاد المكونة لاستبانة البحث

أبعاد التمكين الإداري	قيمة الثبات	أبعاد إبداعات العاملين	قيمة الثبات
تفويض السلطة	٨٥ ٪	روح المجازفة	٨١ ٪
العمل ضمن الفريق	٩٠ ٪	المرونة	٨٣ ٪
التدريب	٧٨ ٪	الإقناع	٨٠ ٪
الاتصال الفعال	٨٧ ٪	المنهجية العلمية في التفكير وحل المشاكل	٨٦ ٪
تحفيز العاملين	٨٢ ٪		
الدرجة الكلية	٨٤ ٪	الدرجة الكلية	٨٢ ٪

يتضح من نتائج الجدول رقم (١) أن قيمة معامل الثبات لأبعاد التمكين الإداري هو (٨٤٪)، أما لأبعاد إبداعات العاملين فكان (٨٢٪)، ما يؤكد إمكانية استخدام الأداة.

المعالجة الإحصائية:

أُدخلت البيانات بعد جمعها إلى الحاسوب، لتعالج بوساطة البرنامج الإحصائي للعلوم

الاجتماعية (SPSS)، واستخدمت المتوسطات الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية، وكذلك معامل الارتباط (بيرسون). وقد أعطي للعبارات ذات المضمون الإيجابي (٥) درجات عن كل إجابة (موافق تماماً)، و(٤) درجات عن كل إجابة (موافق)، و(٣) درجات عن كل إجابة (موافق نوعاً ما)، ودرجتان عن كل إجابة (غير موافق)، ودرجة واحدة عن كل إجابة (غير موافق مطلقاً)، ومن أجل تفسير النتائج اعتمد الميزان الموضح في الجدول رقم (٢) الآتي:

الجدول (2): ميزان درجات الاستجابات

الاستجابة	درجة الاستجابات
من ١.٠١ - ١.٨٠	منخفضة جداً
من ١.٨١- ٢.٦٠	منخفضة
من ٢.٦١ - ٣.٤٠	متوسطة
من ٣.٤١- ٤.٢٠	مرتفعة
من ٤.٢١- ٥.٠٠	مرتفعة جدا

نتائج البحث:

أولاً: النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول الذي نصه:

ما مستوى التمكين الإداري لدى العاملين في بلديتيّ قلقيلية وعزون؟، والجدول (٣) يوضح ذلك

الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لأبعاد التمكين الإداري

الرقم	أبعاد التمكين الإداري	متوسط الاستجابة*	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
١	تفويض السلطة	3.7125	0.55337	مرتفعة
٢	العمل ضمن الفريق	3.3542	0.68942	متوسطة
٣	التدريب	3.0417	0.88096	متوسطة
٤	الإتصال الفعال	3.4792	0.73077	مرتفعة
٥	تحفيز العاملين	2.7917	0.89439	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.2758	0.64033	متوسطة

*أقصى درجة للاستجابة (٥) درجات

يتضح من الجدول **(٣)** السابق أن استجابات عينة البحث كانت **مرتفعة** على كل من البعدين الأول والرابع **(تفويض السلطة، الاتصال الفعال)**؛ فيما كانت **متوسطة** على الأبعاد الثاني والثالث والخامس **(العمل ضمْن الفريق، التدريب، تحفيز العاملين)** وعلى الدرجة الكلية؛ فبالنسبة لِبُعد **تفويض السلطة:** يعزو الباحثان ذلك إلى أن إدارتيّ البلدتين، بما تحويه من أقسام، تفوّضان العاملين الصلاحيات الكافية، إلى حد ما، لإنجاز الأعمال المنوطة بهم، وقد يكون ذلك ناجماً عن ثقة المسئولين بقدرات العاملين على أداء المهام الموكلة إليهم. أما فيما يخص بُعْد **الاتصال الفعال:** فقد يعود السبب للاستجابة المرتفعة إلى توفر أنظمة اتصالات فعّالة في هاتيْن البلديتين، فمن ملاحظة الباحثيْن عند زياراتهما المتكررة للبلديتين تبيّن وجود أجهزة اتصال متطورة للتواصل بين العاملين أنفسهم وبيْن العاملين ورؤسائهم.

وبخصوص **العمل ضمْن الفريق**، فإن آراء المبحوثين تعكس بدرجة متوسطة مدى تبنّي بلديتيّ **(**قلقيلية، وعزون**)** لهذا البُعد، وقد يرجع ذلك إلى عدم التعاون بين زملاء العمل، فالنظام المتّبع في البلديتيْن يركز على الأداء الفردي لا على الأداء الجماعي، وأيضاً، فإن الدرجة المتوسطة من **التدريب** قد تعكس قلة اهتمام كل من البلديتيْن فيما يتعلق بتطوير عامليها، وأن هاتيْن البلديتيْن لا تشجعان العاملين على تبادل الخبرات فيما بينهم، ولا توفران لهم دورات تدريبية لتطوير مهاراتهم. وفيما يتعلق ببُعد **تحفيز العاملين** يُلاحَظ أن المسئولين في البلديتيْن لا يقدّرون جهود العاملين كما ينبغي، وأن النُّظم المتبعة فيهما لا تسمح للعاملين بالمشاركة الجدية في صنع القرارات، وقد يكون، أيضاً، الراتب الذي يتقاضاه العامل في البلدية لا يتناسب مع الجهود التي يبذلها في العمل.

ثانياً: ما مستوى الإبداع لدى العاملين في بلديتيّ قلقيلية وعزون؟ والجدول رقم **(٤)** الآتي يبيّن نتائج أبعاد إبداعات العاملين.

الجدول (4): المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لأبعاد إبداعات العاملين

الرقم	أبعاد إبداعات العاملين	متوسط الاستجابة×	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
١	روح المجازفة	3.7969	0.50439	مرتفعة
٢	المرونة	4.0833	0.47887	مرتفعة
٣	الإقناع	4.2292	0.49181	مرتفعة جدا
٤	المنهجية العلمية في التفكير وحل المشاكل	4.2222	0.56841	مرتفعة جدا
	الدرجة الكلية	4.0829	0.40056	مرتفعة

×أقصى درجة للاستجابة (٥) درجات

تشير نتائج الجدول رقم (٤) السابق إلى أن استجابات عينة البحث كانت مرتفعة جداً على كل من البعديْن الثالث والرابع (الإقناع، المنهجية العلمية في التفكير وحلّ المشاكل)؛ فيما كانت مرتفعة على البُعديْن الأول والثاني (روح المجازفة، المرونة) وعلى الدرجة الكلية. فبالنسبة لِلبُعديْن (الإقناع، المنهجية العلمية في التفكير وحلّ المشاكل): فقد يرجع ذلك إلى أن العاملين في البلدتيْن يحاولون الاستفادة من أفكار الآخرين عند تنفيذهم لأعمالهم، وأنّ لديهم القدرة على تطوير عدة بدائل للتعامل مع المشكلات، وقد يكون ذلك ناتجاً عن حُبّهم لعملهم، أو لقلّة الأعمال البديلة في ظِلّ الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية الصعبة التي تُواجهها المنطقة بعامة، ومحافظة قلقيلية بخاصة.

أما فيما يتعلق بِبُعديّ (روح المجازفة، المرونة) فإن آراء المبحوثين تعكس بدرجة مرتفعة مدى الإبداع لدى العاملين في بلديتيّ (قلقيلية، وعزون)، وقد يُعزى ذلك إلى عدم تَردُّد العاملين في اقتراح أفكار جديدة لتطوير العمل، ورغبتهم في العمل ضمْن فريق تسوده روح المجازفة، حيث يُلاحظ، ومن معرفة الباحثيْن، أنه في أكثر من موقع تم تكريم عمّال في هاتيْن البلديتيْن لطرحهما أفكاراً إبداعية، أو لقيامهم بأعمال يمْكن وصفها بالشاقة والطارئة والاستثنائية.

ثالثاً: هل توجد علاقة معنوية بين مستوى التمكين الإداري ومستوى الإبداع لدى العاملين في كلتا البلديتيْن؟ وللإجابة عن هذا التساؤل تم اختبار الفرض الأول الذي نصّه: لا توجد علاقة معنوية عند مستوى الدلالة (**α≤0.05**) بين أبعاد التمكين الإداري وأبعاد إبداعات العاملين، والجدول رقم (٥) الآتي يبيّن تلك النتائج.

الجدول (٥): العلاقة بين أبعاد التمكين الإداري وإبداعات العاملين

أبعاد التمكين الإداري		أبعاد إبداعات العاملين				
		المنهجية العلمية في التفكير وحل المشاكل	الاقناع	المرونة	روح المجازفة	الدرجة الكلية
تفويض السلطة	Pearson Correlation	.408**	.451**	.341*	.505**	.547**
	Sig. (2-tailed)	.004	.001	.018	.000	.000
	N	48	48	48	48	48
العمل ضمن فريق	Pearson Correlation	.297*	.119	.078	.208	.227
	Sig. (2-tailed)	.040	.420	.600	.157	.121
	N	48	48	48	48	48
التدريب	Pearson Correlation	.115	.005	-.052	.060	.043
	Sig. (2-tailed)	.435	.973	.726	.683	.770
	N	48	48	48	48	48
الاتصال الفعال	Pearson Correlation	.198	.183	.181	.295*	.277
	Sig. (2-tailed)	.178	.212	.217	.042	.056
	N	48	48	48	48	48
تحفيز العاملين	Pearson Correlation	.232	.061	.050	.082	.136
	Sig. (2-tailed)	.113	.679	.738	.580	.358
	N	48	48	48	48	48
الدرجة الكلية	Pearson Correlation	.276	.164	.117	.239	.256
	Sig. (2-tailed)	.058	.265	.430	.102	.079
	N	48	48	48	48	48

×× دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (**0.01**)

× دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠،٠٥)

يتضح من الجدول رقم (٥) السابق أنه توجد علاقة معنوية بين بُعد التمكين الإداري (تفويض السلطة) وجميع أبعاد إبداعات العاملين (روح المجازفة، المرونة، الإقناع، المنهجية العلمية في التفكير وحل المشكلات)، كما تبيّن وُجود علاقة معنوية بين بُعد التمكين الإداري (العمل بروح الفريق) مع بُعد إبداعات العاملين (المنهجية العلمية في التفكير وحل المشكلات)، حيث كان مستوى الدلالة عند جميعها أقلّ من (٠،٠٥)، وهذه نتيجة منطقية، فتفويض السلطة يعني مزيداً من المسئولية، متلازمة مع مزيدٍ من الصلاحيات والسلطات، ما

يقود بدوْره إلى مزيدٍ من الإقدام على العمل بروح معنويةٍ عالية، تجعل من يقوم بالعمل يتخذ قراراتٍ شجاعةً غيْر روتينية، بأفكار جديدة، وبقدرة على إقناع الآخرين بجدواها. كما أن العمل بروح الفريق يعني الاستفادة من أفكار الآخرين عند تنفيذهم لأعمالهم، بالإضافة إلى زيادة المقدرة على تطوير بدائل متنوعة للتعامل مع المشكلات.

التوصيات:

١. أن تعمل البلدية على تشجيع التعاون بيْن العاملين، ودعْم فِرَق العمل داخل البلدية، وذلك من خلال التركيز على الأداء الجماعي لا على الأداء الفردي، وأن تكون الحوافز (مادية، معنوية) مرتبطة بعمل الفريق ككل وليس مكافأة (أو معاقبة) العاملين بشكل فردي.

٢. عقْد دورات تدريبية متخصصة لتطوير العاملين في مجال تمكينهم بالعمل، وزيادة مهاراتهم وخبراتهم من خلال إشراكهم بورشات عمل يكون التركيز فيها على تبادُل الخبرات فيما بينهم.

٣. رفْع قيمة الراتب (أو الأجر) الذي يتقاضاه العامل أسوة بباقي المؤسسات كلّ وفقاً لشهاداته وخبراته وسنوات خدمته في حدود الإمكانيات المالية للبلديات، بالإضافة إلى اعتماد كفاءة العامل معياراً للترقية وليس حسب سنوات الخدمة فقط.

٤. تشجيع العاملين على تقديم أفكار إبداعية، وتنمية مهاراتهم على المنهجية العلمية في التفكير وحلّ المشكلات، وذلك من خلال منْحهم مزيداً من السلطات والصلاحيات. وكذلك تشجيعهم على الاستفادة من أفكار الآخرين عند تنفيذهم لأعمالهم، وزيادة مقدرتهم على تطوير بدائل متنوعة للتعامل مع المشكلات، وذلك من خلال غرْس ثقافة العمل بروح الفريق الواحد، بعقْد ورشات عمَلٍ بهذا الخصوص.

قائمة المراجع العربية

١. أفندي، عطية حسين، ٢٠٠٣، تمكين العاملين: مدخل للتحسين والتطوير المستمر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة

٢. أبو بكر، فاتن (٢٠٠٠): نظم الإدارة المفتوحة: ثورة الاعمال القادمة للقرن الحادي والعشرون، ط١، القاهرة: اتيراك للنشر والتوزيع

٣. أبو ليفه، سناء، ٢٠١٦، "علاقة الإدارة بالاحتواء العالي في تعزيز الإبداع الإداري: دراسة ميدانية مطبقة على شركة أسيوط لتكرير

البترول" المجلة العربية للإدارة، المجلد ٣٦- العدد الأول- حزيران، القاهرة.

٤. البشابشة، سامر عبد المجيد، (٢٠٠٨)، اثر التمكين الإداري في تعزيز الإبداع التنظيمي في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد (١٥) عدد (٢)، ٢١٣-٢٥٧.

٥. الترتوري، محمد عوض (2006). التفكير الإبداعي. منشور . com http://www.minshawi /othe r/tartury4.htm

٦. جدي، شوقي، وعبيدة، حجار، ٢٠١٣، "التمكين الإداري كإستراتيجية حديثة تستخدم في زيادة رضا العاملين في المؤسسات الخدمية (دراسة ميدانية على مجموعة مستشفيات عامة بالجزائر)"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلة العربية للإدارة، مجلد (٣٣)، عدد١، ص٢٢١.

٧. جلدة، سليم و عبوي، زيد (2006). إدارة الإبداع والابتكار. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع. الاردن: عمان

٨. حمود، خضير كاظم، ٢٠٠٢م، إدارة الجودة وخدمة العملاء، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

٩. خير الله، جمال (2009). الإبداع الإداري. دار أسامة للنشر والتوزيع. الأردن: عمان.

١٠. راضي، جواد، ٢٠١٠، " التمكين الإداري وعلاقته بإبداع العاملين دراسة ميدانية على عينة من موظفي كلية الإدارة والاقتصاد مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ــ المجلد ١٢ العدد ١ لسنة ٢٠١٠

١١. السرور، ناديا (٢٠٠٢). مقدمة في الإبداع. عمان: دار وائل للنشر

١٢. العامري، صالح والغالبي، طاهر (٢٠٠٨). الإدارة والأعمال، ط٢، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن

١٣. عبد العزيز، سعيد (2006). المدخل إلى الإبداع. دار الثقافة للنشر والتوزيع. الأردن: عمان

١٤. العتيبي، سعد بن مرزوق (٢٠٠٤). تمكين العاملين كإستراتيجية للتطوير الإداري، ورقة مقدمة في الاجتماع الإقليمي الثاني عشر لإدارة وتنمية الموارد البشرية، مسقط، سلطنة عمان، ١١-١٣، ديسمبر

١٥. العتيبي، سعد بن مرزوق، (٢٠٠٥)، جوهر تمكين العاملين: إطار مفاهيمي، ورقة مقدمة إلى الملتقى السنوي العاشر لإدارة الجودة الشاملة، جامعة كربلاء، المجلد الرابع، العدد السادس عشر، ١-٥٧.

١٦. العطار، هيثم ، ٢٠١٢ ، "مدى ممارسة التمكين الإداري و تاثير ذلك على إبداع العاملين : دراسة مقارنة لوجهات نظر العاملين في جامعتي الازهر والإسلامية" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

١٧. عفانة، حسن مروان، ٢٠١٣، التمكين الإداري وعلاقته بفاعلية فرق العمل "في المؤسسات الأهلية الدولية العاملة في قطاع غزة "، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة.

١٨. القطاونة، منار و أبو تايه، بندر، ٢٠١٦، "أثر الاتصالات الإدارية في السلوك الإبداعي للعاملين في منظمات الأعمال الأردنية" المجلة

العربيـة لـلإدارة، المجلـد ٣٦- العـدد الأول- حزيران، القاهرة.

١٩. المبيضين، محمد، والطراونة، محمد، ٢٠١١، "اثـر التمكـين الإداري فـي السـلوك الإبـداعي لـدى العـاملين فـي البنـوك التجاريـة الأردنيـة"، مجلـة العلـوم الإداريـة مجلـد (٣٨)، لعـدد ٢، الجامعة الأردنية، عمان، ص ٤٨٠

٢٠. المعاني، احمد إسماعيل (٢٠٠٨). أثر تمكين علـى تحقيـق التمييـز للمؤسسـات الأردنيـة المشاركة بجائزة الملك عبد الله الثاني للتميز / عمان: جامعة عمان العربية للدراسات العليا

٢١. المعاني، ايمن عودة واخو رشيدة، عبد الحكيم عقلـه، (٢٠٠٩)، التمكـين الإداري وآثـاره فـي إبـداع العـاملين فـي الجامعـة الأردنيـة: دراسـة ميدانيـة تحليليـة، المجلـة الأردنيـة فـي ادارة الأعمال، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٣٤-٢٥٨.

٢٢. نسـمان، مـاهر حسـن، ٢٠١١، التمكـين الإداري وعلاقتـه بإبـداع العـاملين الإداريـين فـي الجامعـات الفلسـطينية بقطـاع غـزة، رسـالة ماجستير منشورة جامعة الأزهر، غزة.

References:

1. **Abdullatif ,Tahir Noaman & Johari Husna bt & Adnan Zurina bt (2016), The Impact of Psychological Empowerment on Innovative Work Behavior Moderating by Quality Culture, European Journal of Business and Management www.iiste.org ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839 (Online) Vol.8, No.17.**
2. **Brown, D.R. and Harvery, D (2006). An External Approach to organizational development, New Jersey: prentice Hall.**
3. **Carter, T (2009). Managers Empowering Employees, American Journal of Economics and Business Administration.**
4. ***Çekmecelioglu, Hülya Gündüz* & Ozbag*Gönül Kaya(2016)*, Psychological empowerment and support for innovation in Turkish manufacturing industry: Relations with individual creativity and firm innovativeness, *Journal for East European Management Studies*, vol. 21, issue 1, pages 10-34**
5. **Cook, Curtis, W. & Hunsaker, Philip, L. 2001. Management and Organizational Behavior, New York: McGraw-Hill.**
6. **Demirkıran, Mustafa & Taşkaya Serap, (2016), Relationship between Employee Empowerment and Organizational Stress: A Research on Hospital Employees, International Journal of Scientific Study | March 2016 | Vol 3 | Issue 12**
7. **Goetsch, David & Stanly, Davis, (1997), Quality Management, 13ed, prentice hall, new jersey.**
8. **Knight- Turvey, Neal, (2006), Influencing Employee Innovation Through Structural Empowerment Initiatives: The need to Feel**

Empowered, Entrepreneurship Theory and practice, pp.313-324.
9. Lin, Carol yeh- yun, (1998), The Essence of Empowerment : a conceptual model and a cases illustration, Journd of Applied Management Studies, Vol. 7, No. 2, 223-238.
10. Maxwell, G. 1997. Empowerment in the UK Hospitality Industry, Infoley, Hospitality, Tourism and leisure Management, London, Cassel.
11. Moorhead, Gregory & Griffin, Ricky, W. 2001. Organizational Behavior: Managing People and Organization, U.S.A., Boston: Houghton Mifflin Company.
12. Quinn, Kobert E. & Spreitzer, Gretchen M., (1997), the Road to Empowerment: Seven Questions Every leader should Consider, Organization Dynamics, Autuman, 37-49.
13. Randolph, w. Alan, (1995), Navigating the Journey to Empowerment, Organization Dynamics, Spring, 19-32.
14. Spreitzer, Gretchen, (2007), Taking stock: for thcoming, Hand book of Organization Development, Sage publications.
15. Spreitzer, Gretchen M., and Mishra, Aneil K., (1999), Giving up control without Losing control , Group & organization management, Vol. 24, No. 2, June, 155-187.
16. Uzunback Hasan Huseyin (2015), The impacts of employee empowerment on innovation: a survey on ISPARTA and BURDUR organized industrial zone, The Journal of International Social Research Cilt: 8 Say: 37 Volume: 8 Issue: 37 Nisan April 2015 www.sosyalarastirmalar.com Issn: 1307-9581
17. ZEMEKE, R. and Schaaf, D (1989), the service Edge: 101 companies that profit from customer care (New York: New American library, pp. 65-66.

تخطيط الرقابة الاحصائية في المؤسسات الإنتاجية

(حالة دراسية / تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن العراقية)

Planning for statistical controls in Productivity institutions

م.د. سفيان منذر صالح
Dr. Sufian M. Salih
كلية الهندسة / جامعة النهرين
College of Engineering / Al-Nahrain University

الملخص :-

أصبحت الجودة الأحصائية على المنتوجات مطلباً مهماً لتلبية رغبة المستهلك، وأمست الرقابة عليها أكثر اهمية عند المنتج للوفاء برغبة المستهلك، ولمواجهة التحديات الدولية الكبيرة التي تكاد تعصف بالقطاع الصناعي بشكل عام و التابع للقطاع الحكومي على وجه الخصوص، مما وضع المنتجات المحلية في حتمية المواجهة لمنتجات منافسة قوية من حيث الجودة والتكلفة.فرضت الرقابة الأحصائية على المنتج اليوم متطلبات الوصول للجوده المطلوبة وفق المواصفات القياسية والدولية، وأصبحت تطبق الرقابة الأحصائية للجودة معيار مهم مرتبط في رضا المستهلك وأستقبالة للأقبال على شراء لذلك المنتج الخاضع لمقياس التدقيق والفحص والمتابعه بشكل عام، لذا وجد موضوع هذا البحث لدراسة جودة صناعة البطاريات في المعامل العراقية ودخولها سوق المنافسة والوقوف على أهم المعوقات والسلبيات والتي منها ما يخص (طول العمر التشغيلي وخفة الوزن والامان في الاستخدام والسعر والضمان) في نفس الوقت من خلال عمل دراسة تخطيطية احصائية للوصول الى الأسلوب الأمثل الذي يساعد مخطط التنمية الصناعية في اتخأذ قرارة، معتمدآ على الأساليب والبرامج الأحصائية كأحد متطلبات الوصول الى وضع ستراتيجية عمل تتبع أليات معينة وفق ماتفرزة المعالجة الأحصائية لموضوع البحث، لترتيب مصفوفة أتخاذ القرار المناسب، وبالتالي فأن تخطيط التجربة هي وسيلة علمية لغرض الأستكشاف والتجريب حول الفرضيات العلمية المراد التحقق من صحتها ، ثم أتخاذ القرار المناسب .

Abstract:
Quality statistical become an important requirement to meet consumer desire, and eventually become oversight more important when the product to meet consumer desire, but the face of major international challenges that could devastate the industrial sector in general and the government sector in particular, which put local products in the inevitable confrontation products stiff competition from in terms of quality and cost. Censored statistical product today to reach the required quality requirements in accordance with the standard and international specifications, and became applied statistical control of the quality of an important criterion linked to consumer satisfaction and greeted to rush to buy that product subject to the measure of scrutiny and examination and follow-up in general, so he found the subject of this research to study the quality of the battery industry in the Iraqi laboratories and enter market competition and stand on the most important obstacles and negatives at the same time through the work of the study planning statistics to reach the optimal method which helps industrial development scheme in making his decision, relying on the methods and statistical programs as one of the requirements for access to the development of strategic action follow certain mechanisms according to the treatment statistical research topic, to arrange the matrix making the right decision.

١. المقدمة :

يتطلب التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الحديث مجموعة من المستلزمات الاساسية التي يمكن بموجبها ضمان احداث زيادة مستمرة ومتصاعدة في الناتج القومي ، والى توزيع عادل لذلك الناتج على منتجية من خلال منحهم الفرص المتكافئة في العمل والانتاج والاستهلاك، فتوفر الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وحدها في

مجتمع ما، وخاصة في وقتنا المعاصر، هي عناصر غير كافية بحد ذاتها لأحداث التطور والنمو والازدهار.

ان المفتاح الأساسي لتحقيق التنمية المطلوبة اليوم، أتباع اساليب منظمة ومتكاملة المتطلبات بجودة عالية وفق مصفوفة عمل مستمرة تعتمد على عناصر مدروسة ومضمونة التحقيق مستقبلآ، وأستغلال للموارد المتاحة بأفضل البدائل الممكنة بهدف تحقيق الحد الأقصى المتاح من تلك الموارد بأتجاة الأهداف الأستراتيجة المطلوبة، هذا الأسلوب التنظيمي والعقلاني هو الأساس لعملية التخطيط في المجتمع بمختلف انظمتة ومستوياتة التنموية.

والتنمية الصناعية، في جميع الاحوال وبغض النظر عن الأسلوب المتبع في تحقيقها تعد ركنآ اساسيآ من أركان التنمية الأقتصادية والأجتماعية الشاملة ومن الصعب بمكان تحقيق تنمية متوازنة تؤدي الى التقدم والتطور للمجتمع دون الأهتمام بالنمو الصناعي بشكل عقلاني منظم ومتوازن يستند على أهداف وستراتيجيات عملية التنمية الأقتصادية بصورة عامة، وفي تحقيق التصنيع المطلوب وفق الجودة المسيطرة عليها لتحفيز التنمية المطلوبة والمنافسة بشكل خاص.

٢. مشكله البحث :-

بعد أستطلاع مجتمع البحث (معمل بطاريات في الوزيرية) وعينة البحث من البطاريات المنتجة بأصنافها الثلاثة ، والتعرف على المراحل الانتاجيه وكذلك مجموعه النشاطات المختلفه مع الاساليب والطرق الاحصائية المتبعة في الرقابة الاحصائية على عينات الانتاج المختلفة، تبين للباحث وجود قصور واضح حول مفهوم الرقابة والعينة الاحصائية لدى المسؤولين في الوحدات الانتاجية ، وعدم وجود معرفة مسبقة بأختبارات التصميم الاكثر كفاءة وملائمة ليتم التحليل ، وبالتالي التفسير على اساس منطقي علمي في مراحل الانتاج المختلفة .

٣. فرضيه البحث :-

تتلخص فرضية البحث باعتبار الرقابة الاحصائية الفعالة كقاعدة علمية اساسية لضمان جودة المنتجات الوطنية العراقية وبما يضمن التنافس مع المنتجات المستوردة.

٤.أهميه البحث: يكتسب هذا البحث أهمية من ناحيتين :-

أ) الناحية الأكاديمية:حيث أصبحت للرقابة وتحاليل الأحصائية بطرقها وتقنياتها المختلفة أهمية كبيرة في تحديد سمعة المنتج والشركة وسلوك المستفيد اذ انه بدأ ينظر للرقابة الأحصائية علىالأنتاج أساس للوصول الى الجوده، وهو المهم في أختيار المنتج، ولايزال الأسهام العلمي في هذا الجانب وخاصة على المستوى المحلي محدودآ ،ومن ثم نأمل أن يغطي هذا البحث بعض من النقص في هذا المجال .

ب)الناحية التطبيقية:- يحقق هذا البحث التكامل بين المؤسسات العلمية الأكاديمية والبيئة المحيطة من خلال اختيار معمل تصنيع البطاريات العراقية التابعة لوزارة الصناعة موضع البحث ومجال التطبيق.

٥.أهداف البحث :-

- التعرف على الأساليب والطرقال أحصائية الخاصة برقابة ومتابعة المنتوج والتي يمكن أستخدامها في عمليات رقابة الجودة ومقارنة المنتوج مع مثيلاته ومحاولة التعريف بالمجالات المتاحة أمام تطوير العمل من اجل الأرتقاء بمستوى جودة معمل البطاريات، ولفت أنظار الأدارة بأهمية وضرورة المراجعة الأحصائية للمعايير المستخدمة في العمليات الأنتاجية.

٦. حدود البحث :-

أعتمد البحث على المشاهدة الميدانية والزيارات المتكررة لمعمل النور للبطاريات وجمع وتسجيل البيانات من واقع الأنتاج الفعلي بالمصنع وبالأعتماد على أسلوب العينات في جمع وتحليل البيانات كما موضح في الجانب التطبيقي وللفترة المحصورة من (٢٥_من تشرين الثاني _٢٠١٥) الى (٢٥_شباط_٢٠١٦) ، بالأضافة الى المقابلات الشخصية مع المدراء والعاملين والموظفين في المعمل.

٧. الجانب النظري :-

الأساليب الأحصائية المستخدمة في البحث:- أستخدمت الأختبارات البعدية (المتعددة) على المنتج وذلك لمعرفة الجودة المطلوبة وحسب المواصفة المعتمدة في هذا الخصوص تم اعتماد هذه الاختبارات ونذكر منها:

١)أختباردونيتDunnett's test (لفروق متوسط مظبوط)

٢)أختبار شافية Scheffe test (أختبار للمقارنات البعدية الثنائية)

٣) طريقة اقل الفروق (LSD).

١.٧ اختبار دونيت Dunet's test :-

يستخدم هذا الأختبار لمقارنة تأثير المعالجات مع متوسط المعالجة القياسية او معالجة المقارنة، ويمكن توضيح معالجة المقارنة ، بأخذ المعالجة القياسية وتقارن النتائج الواردة ضمن أختبار ما مع هذه المعالجة كل على حدة وهكذا ، تتلخص خطوات هذا الأختبار بالاتي:

١)نحسب قيمة الخطأ القياسي او التباين الخطأ القياسي للفرق بين أي معالجتين وبالشكل التالي:

$$S(y_i - y_j) = \sqrt{\frac{2MSE}{r}} \qquad i \neq j$$

٢) نستخرج قيمة t من الجداول (دونيت) بمعرفة عدد مستويات او عدد متوسطات المعالجات ومستوى المعنوية المطلوب واتجاة المقارنة.

٣) نحسب قيمة الفرق المعنوي بالشكل الأتي:-

[قيمه t من جداول دونيت] *

$$D = S(y_i - y_j)$$

٤)نحسب الفروق بين متوسط معالجة المقارنة وباقي المعالجات الأخرى ثم تقارن قيمة الفروق تلك مع قيمة Dالمقدرة لنعرف بعد ذلك أي فرق هو المعنوي واي فرق هو غير معنوي .

٥)يستخدم أختباردونيت بغض النظر عن معنوية اختبارF من عدمة .

٢.٧ أختبار شافية Scheffe test:-

ويشبة هذا الاختبارأختبار الفرق المعنوي (LSD) السابق من حيث اعتمادة على قيمة واحدة للمقارنة بين الفروق للأزواج المتوسطات للمعاملات، حيث أستخدم العالم شافية العلاقة بين توزيع F وتوزيع t ليعدل الخطأ الناجم عند أستخدام اختبار الفرق المعنوي الأصغر في حالة وجود أكثر من معالجتين في التجربة وحسب الخطوات التالية:-

١)نقدر قيمة الخطأ القياسي للفرق بين أي معالجتين وبالشكل :

$$S(y_i - y_j) = \sqrt{\frac{2MSE}{r}} \qquad i \neq k$$

٢) استخراج قيمة F من الجداول وتوزيع F وبمستوى معنوية وبدرجة حرية المعاملات (dft) ودرجة حرية الخطأ dfe من جدول تحليل التباين.

٣)نستخرج قيمة شافية (sv) وبالشكل :

$Sv = S\ (yi - yk)\ \sqrt{f\ \alpha\ , dft\ , dfE\ (t-1)}$

٤)نستخرج الفرق بين المعالجات التي نريد أختبار معنويتها ونقارنها بقيمة شافية المستخرجة بالخطوة السابقة وذلك لبيان معنوية الفرق من عدمها.

هناك العديد من الأختبارات التي تجري لمقارنة متوسطات المعاملات مع بعضها البعض أي للحكم على معنوية الفروق بين متوسطي اي معالجه مع الأخرى ، ومن هذه الطرق الخاصة بالمقارنات المتعددة من حيث أسلوب اجراء الأختبار الذي استخدم في بحثنا هذا التالي:

٣.٧ طريقة اقل فرق معنوي (L S D)

ويمكن تلخيص خطوات هذا الأختبار بما يلي :-

١) تقدير قيمة الخطأ القياسي للفرق بين معالجتين وبالشكل

١) $S\ (yi - yk) = \sqrt{\frac{2MSE}{r}} \quad i \neq k$

٢) $LSD = \sqrt{\frac{2MSE}{r}} \quad t\ , dfE$

ثم أستخراج قيمة اقل فرق معنوي (RSD) او (LSD) كما بين في فقرة (٢) السابقة حيث ان dfE ، f هي عبارة عن قيمة t الجدولية بمستوى معنوية وبدرجات حرية الخطأ t(t-1)/2 في جدول تحليل البيانات (DFE).

٢) نستخرج الفروق بين متوسطي المعالجتين المراد اختبار المعنوية بينهما ومقارنتها مع قيمة LSD.

٤,٧ نبذة مختصرة عن الشركة العامة لصناعة البطاريات

تأسست الشركة العامة لصناعة البطاريات عام ١٩٧٥ بعد ان تم دمج كل من الشركة العامة لصناعة البطاريات السائلة مع الشركة العامة لصناعة البطاريات المقر الرئيس تضم الشركة معامل في مواقع متعددة ، منها معامل الوزيرية التي تضم (معمل بابل ١ ، ومعمل بابل ٢) ومعمل النور في ابي غريب ومعمل مسبك الرصاص وهي جميعآ تابعة اليوم لوزارة الصناعة والمعادن ، يتعلق بحثنا هذا في معمل بطاريات النورالذي يقع في منطقة ابو غريب غربي بغداد وعلى

بعد ٣٧ كم من مركز بغداد تأسست شركة عام ١٩٧٥ ،يقوم المعمل بأنتاج البطاريات جافة نوع (زنك_منغنيز) المستخدمة لتشغيل مصابيح الأضاءة والأجهزه ذات الحركة كلعب الأطفال فضلآ عن المذياع والساعات والحاسبات الالكترونية ، ويتم انتاج الحجوم الثلاثه الأساسية القياسية (R-20 ، R-6 ، R14) وبأعتماد تكنولوجيا متطورة وذلك بأستخدام مواد أولية ذات نوعية عالية الجودة أضافة الى انتاج بطاريات اخرى غير قياسية للأستخدامات الخاصة وبخطوط انتاجية اخرى مختلفة منها منجز ومنها قيد الانجاز ، وتنتج بطاريات النور الجافة بموجب المواصفات العالمية ١٩٧١ - j15c8501 بالمواصفة العراقية ١٩٧٢/١٤٤ التابعة لوزارة التخطيط العراقية.

ويضم المعمل اقسام للسيطرة النوعية لفحص المنتج ، والرقابة الأحصائية العاملة على اساس العينة العشوائية (Random Sample)، للوقوف على أهم مراحل التصنيع والفحص للمنتج النهائي ومتابعة النوعية لدى المستهلك وكذلك خلال فترات الخزن .

٨. الجانب العملي

قامت الدراسة في المعمل من خلال تجربة اقيمت لأختبار عمر بطارية بالأسابيع وقد أختبرت لذلك ٣ اصناف من البطاريات الموضحة سابقآ حيث أخذت الدراسة ٥ بطاريات من كل صنف وكانت النتائج هي الواردة في الجدول ادناه:-

A الصنف الاول	100	96	92	96	92
B الصنف الثاني	76	80	84	75	82
C الصنف الثالث	108	100	96	98	100

ركزت الدراسة على معرفة الأختلافات بين أصناف البطاريات عند مستوى المعنوية 0.05 ، بالأضافة الى أجراء أختباردونيت لاكتشاف معنوية الفروق بين الصنفين الاول والثالث مع الصنف الثاني على أعتبارة معالجة مقارنة ، وتحت مستوى معنوية 0.05 ، كما أجرى أختباران الأول الفرق المعنوي LSD للكشف عن الفروق بين المعالجات تحت مستوى 0.05 ، والاختبار الثاني اختبار

شافية لاكتشاف الفرق بين المعالجات تحت مستوى 0.05 ، ثم تمت المقارنة بين النتائج للأختبارات السابقة وكما موضح في ادناة :-

١) أعتمدت الفرضية أدناه للأصناف الثلاثة وعلى اساس ان الانتاج للاصناف الثلاثة متساوي ولا يوجد اختلاف .

Ho: t1 = t2 = t3

H1: عدم تساوي على الاقل واحد من المعالجات

أ) معرفة الأختلافات بين أصناف البطاريات :

المعالجات	المشاهدات Yij					Yi	Yi
t1 الصنف الاول	100	96	92	96	92	476	95.2
t2 الصنف الثاني	76	80	84	75	82	397	79.4
t3 الصنف الثاث	108	100	96	98	100	502	100.4
						Yi=1375	Yi=91.66

Yij = M + Ti + Eij
i= 1,2,3
j= 1,2,3,4,5

$$SST = \mathrm{Yi}j^2 - \frac{\mathrm{Yi}^2}{15}$$

$$= (100)^2 + (96)^2 + \cdots + (100)^2 - \frac{(1375)^2}{15}$$

$$= 127425 - 126041.66 = 1383.34$$

$$SST = \frac{Yi^2}{r} - \frac{Yi^2}{tr}$$

$$= \frac{(476)^2 + (397)^2 + (502)^2}{5} - \frac{(1375)^2}{15}$$

$$= 1196.14$$

$$sse = SST - SSt = 187.2$$

وبالتالي نرفض Ho ونقبل H1 اي ان الأختلافات موجودة

ANOVA table

S.O.V	d.f	s.s	M.S	F
treat	2	1196.14	598.07	38.337
Error	12	187.2	15.6	
Total	14	1383.34		

$$f\ 0.05,2,12 = 3.8853$$

$$\therefore fc > ft$$

وبالتالي نرفض فرضية Ho ونقبل H1 ، اي يوجد أختلاف بين أصناف البطاريات.

ب) أختبار دونيت

$$M.S.E = 15.6$$

$$d.f = t(r-1) = 12$$

$$Dt, 0.05,12,2 = 2.5$$

$$s(\bar{y}i - \bar{y}k) = \sqrt{\frac{2MSE}{r}} = \sqrt{\frac{2(15.6)}{5}} * (2.5)$$

$$\therefore D = 6.25$$

yi	(yi - yj)
95.2	15.8
79.4	----
100.4	21

∴ المعالجات الاولى والثالثة اكبر من D

∴ هي أكثر معنوية من D

∴ المعالجة الثالثة هي التي تعطي المستوى الجيد للبطاريات

ج)أختبار **LSD**

$$dfE = t(r-1) = 3(4) = 12$$

$$MSE = 15.6$$

$$t\ 0.05,12 = 2.179$$

$$LSD = \sqrt{\frac{2MSE}{r}} \quad t\alpha, dfE$$

$$= \sqrt{\frac{2(15.6)}{5}} * (2.179)$$

$$\therefore LSD = 5.443$$

$$\bar{y}1 - \bar{y}3 = 5.2$$

$$\bar{y}2 - \bar{y}3 = 21$$

∴ الفرق بين المعالجة الاولى والثانية $\bar{y}1 - \bar{y}2 = 15.8$

∴ الفرق بين المعالجات هي معنوية وذلك لانها أكبر من LSD

د)أختبار شافية

$$MSE = 15.6 \qquad , \propto = 0.05$$

$$dft = (t-1) = (3-1) = 2$$

$$dfE = t(r-1) = 12$$

$$f\ 0.05,2,12 = 3.8853$$

$$\bar{y}1 - \bar{y}3 = 5.2$$

$$\bar{y}2 - \bar{y}3 = 20.6$$

$$S.V = S(\bar{y}i - \bar{y}k) * \sqrt{f \propto, dft, dfE\ (t-1)}$$

$$S.V = \sqrt{\frac{2(15.6)}{5}} * \sqrt{(3.8853) * (2)} = 6.93$$

$$\bar{y}1 - \bar{y}2 = 15.8$$

وعند المقارنة لقيمة شافية المستخرجة اعلاه بقيمة الفروق بين المعالجات نجد أن الفروق معنوية وذلك لان قيمة الفروق أكبر من قيمة شافية ، وبالتالي فأن المعالجة الثالثة هي التي تعطي المستوى الجيد للبطاريات ويمكن اعتمادها اساس لعمل دراسات ومعالجات المقارنة .

الأستنتاجات والتوصيات :-

الأستنتاجات :-

١) تخطيط التجربة هي وسيلة علمية لغرض الأستكشاف والتجريب حول الفرضيات العلمية المراد التحقق من صحتها ،ثم أتخاذ القرار المناسب .

٢) تم التوصل الى أن معرفة الأختلافات بين أصناف البطاريات تحت مستوى معنوية 0.05 ، كانت قيمة أكبر من جدولية والذي بدورة أوصلنا الى نتيجة رفض Ho وقبول H1 اي وجود أختلافات جوهرية بين أصناف البطاريات ، وهذا ما اكد المشاهدات الميدانية للبحث .

٣) ان قيمة أختباردونيت بين المعالجات الثلاثة للانواع الثلاث من البطاريات ، اوجدت بأن المعالجة الاولى والثالثة أكبر من D ، والمعالجة الثالثة كانت أكثر معنوية ، لذا تعد هي المعالجة التي تعطي المستوى الجيد للبطاريات ، ومن افضلها .

٤) يبين أختبارLSD بأن الفروق بين المعالجة الاولى والثانية معنوية وذلك لأنها اكبر من LSD ، مع العلم أن المعالجة الثانية بينت انها الافضل حسب افرازات تحليلات الاحصائية وفق برنامج SPSS.

٥) كانت نتائج أختبار شافية المستخرجة، بوجود فروق معنوية حيث أن المعالجات افرزت هذه الفروق وكانت قيمتها اكبر من قيمة شافية .

٦) بينت النتائج والمعالجات الاحصائية بأن المعالجة الثالثة ناجحة وهي كفيلة برسم خطة مستقبلية للمصنع وبالتالي تطور باقي الخطوط الاخرى .

التوصيات :-

توصلت هذه الدراسة البسيطة الى عدة امور نذكر منها :-

١) التكرار Replication يعني تكرار التجربة اكثر من مرة من خلال تكرار المعالجة الواحدة فيها وذلك ليمكن تقدير الخطأ التجريبي وبالتالي فصلة عن تأثير المعالجة علماً بانة كلما زادت عملية تكرار التجربة (والمشاهدة) كلما زادت كفائتها ودقتها.

٢) أن التجربة التي يمكن تصميم نتائجها على العديد من الحالات المتشابهة تجنب الدراسات التجريبية الأخرى المكلفة وأستخلاص النتائج حول فرضيات اخرى قد توضع مستقبلاً .

٣) توزيع المعالجات على الوحدات توزيعاًعشوائياً ، دون تدخل شخصي من الباحث ، توقف ظهور الخطأ المنتظم ومنع ظهور اي تحيز في النتائج مع ضمان الدقة وأمكانية

تقدير الخطأ التجريبي ، وبالتالي زيادة دقة وكفاءة التجربة .

٤) أفرزت المعالجة الأحصائية بأن المعالجة الثالثة هي التي تعطي المستوى الجيد بين البطاريات الثلاثة.

٥) تعريف اصحاب القرار للمعامل والمصانع في العراق، بأهمية معرفة التطبيق للسيطره الاحصائية النوعية ومعرفة مصفوفات التحكم لمنتوجاتهم ، كفيل بدخول منتوجاتهم المحلية في مواقع تنافس المنتجات من نفس النوع المستوردة .

المصادر :

١. الجبوري، ميسر ابراهيم، ٢٠٠٨ ،نظم إدارة الجودة، مطبعة جامعة الموصل، نينوى- العراق.، ص ٩.

٢. زين الدين، فريد عبد الفتاح، ١٩٩٧ ،تخطيط ومراقبة الإنتاج- مدخل إدارة الجودة، مص، ص١١.

٣. زين الدين ، مصدر سابق ، ص ١٤ .

٤. الجبوري، ميسر ابراهيم، ٢٠٠٨ ،نظم إدارة الجودة، مطبعة جامعة الموصل، نينوى- العراق.، ص ١٧.

٥. زين الدين، فريد عبد الفتاح، ١٩٩٧ ،تخطيط ومراقبة الإنتاج- مدخل إدارة الجودة، ص ٢٢- ٢٤.

6. Neeter, J, Waserman, Whitmare, (2005): Applied Statistics. 4th Edition, Louise Richardson, p45-47.

7.Keller, G and Waracck, B (2014): Statistics for Management and Economics 6th Edition Duxbury, p12-14.

8. Freund, J (2001) Modern Elementary Statistics 10th Edition, Printice Hall, p11.

9 . AmanyMousa: Cairo (2005), Statistical Data Analysis, Center for Advancement of Postgraduate Studies and Research, Faculty of Engineering, Cairo University, p23.

10. Bartlett. Christopher A., 2000 Ghoshal. Sumantra. Transnational managementn Text, cases and reading in cross-border management.3rd . ed , p 23-24.

11. Bergman,bo&klefsi?. bengt, 2009 quality from custormer needs to customer satisfaction.3d ed. MacGraw-hill book company.sweden, p55-56.

12. Davis.mark,M., Nicholas j.aquilano, Chase B. Richard, 2003 Fundamintals of Operation Management.forth ed.MacGraw-Hill.USA2014, p67.

المسؤولية الاخلاقية لمراقب الحسابات ودورها في تدقيق عمليات التخطيط والرقابة الاستراتيجية

الدكتور هاني حميد مشجل
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط

المستخلص :

يهدف البحث الى معرفة المسؤولية الاخلاقية لمراقب الحسابات في تدقيق عمليات التخطيط الاستراتيجي وفحص وسائل واجراءات الرقابة الاستراتيجية المعدة من قبل الوحدة الاقتصادية لبيان مدى قدرة هذه الوسائل والاجراءات في تعديل الخطط الاستراتيجية، حيث تمثلت مشكلة البحث بانه يفضل ان تراقب تلك الخطط الاستراتيجية لمعرفة الانحرافات بها وبالنتيجة تكون تلك الخطط التي تم فحصها من قبل جهة او شخص مهني محايد من اجل الابتعاد عن المغالاة في وضعها ولتحقيق اهداف البحث قام الباحث بتحليل بيانات الوحدة الاقتصادية للاعمال الهندسية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ومن تحليل البيانات توصل الباحث الى الاستنتاجات الاتية والتي اهمها من ضمن المدخل الاخلاقي يتطلب من مراقب الحسابات وضع برنامج وخطة لتدقيق الخطط والرقابة الاستراتيجيتين اللتين تعتمدهما الوحدة الاقتصادية ، ان الوحدة الاقتصادية لم تكن تضع الخطط الاستراتيجية الكافية للحد من مخاطر التهديدات الخارجية، وضعف نظام المعلومات الذي يمد الخطط الاستراتيجية بالمعلومات الكافية لغرض بناء الخطط بشكل سليم، ويقترح الباحث**قيام مراقبي الحسابات بابداءالرأي بالخطط والرقابة الاستراتيجية المعتمدة في الوحدة الاقتصادية لان ذلك يعزز ويساهم في وضع الخطط الرصينة لتلافي المتغيرات المستقبلية، وعلى الوحدة الاقتصادية ان تضع الخطط الاستراتيجية المناسبة للحد من تهديدا البيئة الخارجية، وعلى الوحدة الاقتصادية اعتماد نظام معلومات ونظام كلفوي دقيق لكي يتم بناء الخطط الاستراتيجية على معلومات دقيقة مستندة الى نظام معلوماتي متكامل .**

Abstract

The research aims to know the moral responsibility of the auditor in auditing the strategic planning processes and examining the strategic control methods and procedures prepared by the economic unit to show the ability of these means and procedures to modify the strategic plans.

The problem of research is that it would prefer to monitor these strategic plans to identify deviations as a result, those plans that were examined by a neutral professional or professional in order to stay away from overstatement and to achieve the research objectives, the researcher analyzed the data of the economic unit of the engineering works which listed in the Iraqi market for financial papers.

The researcher conclusion that, the most important of which is the moral input requires the auditor to develop a program and plan to audit the strategic plans and control adopted by the economic unit. the economic unit did not develop strategic plans sufficient to reduce the risk of external threats. Provide the strategic plans with sufficient information for the purpose of building the plans properly.

The researcher suggests that, the auditors should present the strategic plans and control adopted in the economic unit because this enhances and contributes to the development of the sound plans.

In order to avoid future changes, and economic unity to develop appropriate strategic plans to reduce the threat of the external environment, and the economic unity to adopt a system of information and a careful system to ensure that the strategic plans to build accurate information based on an integrated information system.

المقدمة

ان التغيرات الكبيرة التي تفرضها البيئة الخارجية من حيث حدة المنافسة بين الوحدات الاقتصادية وتاقلم مع المتغيرات الجديدة المتعلقة بسرعة نقل المعلومات واستثمارها يجدر بتلك الوحدات وعلى مختلف مستوياتها وضع خطط ورقابة استراتيجية رصينة من اجل استثمار الفرص وتخفيف او تلافي التهديدات التي ستواجهها او التي من المتوقع ان تواجهها في المستقبل والتي يدخل في نطاقها عنصر عدم التاكد.

ان الرصان المطلوبة لكل من التخطيط الاستراتيجي والراقابة الاستراتيجية التي تتبناها الوحدة الاقتصادية يتطلب ان تدرس كل الضروف التي من الممكن مواجهتها في المستقبل هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ومن اجل تعزيز رصانة التخطيط الاستراتيجي والرقابة الاسترتيجية يتطلب عند وضعها يتطلب دراستها وابداء الرئي فيها من قبل رجل مهني محايد يكون على معرفة بالضروف المحيطة بالوحدة الاقتصادية او بالمتغيرات المتوقع حدوثها وهذا مايتطلب ان يقوم به مراقب الحسابات والذي ليس من مسؤولياته وضع التنبؤات المستقلية للوحدة ولكن قد يكون ذلك من صلب واجباته الاخلاقية بان يبدي النصح والارشاد الى الوحدة الاقتصادية في مجال تحسين وترصين وتطوير خططها الاستراتيجية والرقابة عليها من هذا جاء فكرة البحث الذي تناوله الموضوع اربع محاور حيث تضمن المحور الاول الاخلاق والمسؤولية الاخلاقية للمراقب والمحور الثاني التحليل الاستراتيجي swot والمحور الثالث الجانب التطبيقي والمحور الرابع الاستنتاجات والمقترحات .

منهجية البحث :

اولا : مشكلة البحث : ان عمليات التخطيط الاستراتيجية تكون دائما متلازمة مع عدم التاكد فان التخطيط الاستراتيجي البعيد المدى يتطلب رقابة استراتيجية عليهاويتم تعديلها او تغييرها وفقا للمعلومات المتاحة او التي يتم الاستناد عليها ويتضمن وسائل واجراءات رقابية تتوائم مع طبيعة تلك الخطط وعليه فهي خارج مدى المسؤوليات الانضباطية والمدنية والجزائية لمراقب الحسابات .

وهنا تبرز المشكلة بانه يفضل ان تراقب تلك الخطط لمعرفة الانحرافات بها وبالنتيجة تكون تلك الخطط التي تم فحصها من قبل جهة او شخص مهني

محايد من اجل الابتعاد عن المغالاة في وضعها .

ثانيا : اهمية البحث : تنبع اهمية البحث من خلال عمليات التخطيط الاستراتيجي ودور المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية واثرها على اهداف الوحدة الاقتصادية وانعكاس ذلك على عمل مراقب الحسابات ومدى مسؤوليته لدراسة الخطط الاستراتيجية البعيدة المدى والتي تتضمن بعدم التاكد وخاصة اذا كانت في بيئة متغيرة معقدة .

ثالثا : اهداف البحث : يهدف البحث الى معرفة مسؤولية مراقب الحسابات في تدقيق عمليات التخطيط الاسترتيجي وفحص وسائل واجراءات الرقابة الاستراتيجية المعدة من قبل الوحدة الاقتصادية لبيان مقدرة هذه الوسائل والاجراءات في تعديل الخطط الاستراتيجية .

رابعا : فرضية البحث :يستند البحث الى فرضية رئيسية مفادها ما يأتي :

ان مراقب الحسابات مسؤول مسؤولية اخلاقية اتجاه الوحدة الاقتصادية بغية فحص خططها الاستراتيجية ودراسة وتقييم الرقابة الاستراتيجية المعدة من قبل تلك الوحدة لمراقبة الخطط الاستراتيجية .

خامسا : عينة البحث : تمثلت عينة البحث بإحدى الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ضمن الشركات الصناعية وهي الشركة العراقية للأعمال الهندسية وهي شركة صناعية مساهمة مركزها الرئيسي وفروعها في بغداد.

المحور الاول : الاخلاق والمسؤولية الاخلاقية للمدقق

اولا : ماهية الاخلاق :

ظهرت كلمة الأخلاق Ethic مستخلصة من اللفظ اليوناني Ethike وتعني الأعراف والطبائع وتكون الأخلاق Ethic مجموعة من المعتقدات او المثاليات الموجهة والتي تتخلل الفرد او مجموعة من الناس في المجتمع ، وتمثل الأخلاقيات اختيار التصرفات التي تميز بين ما هو جيد (الفضيلة) وما هو سيء (الرذيلة) وهذا ما تمثله الأخلاق المثالية، كما انها مسألة نسبية فهي تفضيلات اجتماعية معينة تستند الى ما يستهجنونه في المجتمع من سلوك وتصرفات في فترة وظروف معينة (Schroeder,2009:598).

وقد تناول العديد من الكتاب والباحثين تعريف الأخلاق، وانطلق كل منهم من زاوية معينه فقد عرفها (الكسب) بأنها اختيار التصرفات التي تكون سليمة ومناسبة وعادلة وقد يكون سلوكاً سليماً او

خطأ وربما يكون مناسب او غير مناسب كما ان القرارات التي تتخذها قد تكون عادلة او غير عادلة (الكسب ورشيد،٢٠٠٦: ١٠) اما (Pojman) من جانبه فقد انطلق في تعريفها من مفهوم واسع عندما أطلق عليها الفلسفة الأخلاقية، فقد عرفها "هي منهجية تسعى إلى فهم المفاهيم الأخلاقية وتبرير المبادئ والنظريات الأخلاقية ، وقد أشار إلى ان الأخلاق تلتزم بما هو صحيح او خطأ والجيد وغير الجيد في السياقات الأخلاقية فعلى سبيل المثال كيف لي أعيش حياتي وما هو الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به"(pojman,1998:2)

ثانيا : أنواع الأخلاقيات :

تنقسم الاخلاق الى نوعين نوع يعتمد على الاعتدال والتوسط والمنفعة القصوى لأكبر عدد ممكن والنوع الثاني الاخلاق الدينية التي تستمد احكام السلوك الملائم من معتقدات دينية وعلى هذا الاساس يمكن التمييز بين نوعين من الاخلاقيات .

١- الأخلاق الوصفية (**Desciptive Ethics**): هي تهتم بتحليل ودراسة الوقائع والحالات التي يتم الحصول عليها من المجالات المختلفة بما فيها الدراسات الاجتماعية والنفسية والثقافية وأجراء المقارنات بين الخصائص ولكن من دون أية أحكام أو تقييمات نسبية إزاءها، اي لا تهتم بالتحليل والدراسة فقط بل تهتم أيضا بقيمتها الأخلاقية ودلالتها وأهميتها النسبية وتقسم على نوعين :

أ. الأخلاق المعيارية العامة.

ب. الأخلاق المعيارية التطبيقية.

٢ - الأخلاق الماورائية (**meta-ethics**) : هو العلم الذي يدرس الأسس الأولى أو المبادئ الأولى التي تقوم عليها المعرفة الإنسانية وتهتم بدراسة الدلالات والتبريرات التي تكمن وراء المواقف الأخلاقية فضلاً عن طبيعة المفاهيم الأخلاقية، كما أنها تبحث في الفكر والوجود والمطلق بالإضافة إلى اهتمامها بالنواحي الخارجة عن إطار الحس والمشاهدة المادية والتي لها القدرة على ترك بصماتها على الثقافة المجتمعية وخلق مفاهيم ومعتقدات تؤثر على العادات والأعراف السائدة للمجتمعات .

ثالثا :المبادئ والقواعد الأخلاقية العامة:

هناك مجموعة من الخصائص التي يشتمل عليها السلوك الأخلاقي للفرد وهي في ذات الوقت تمثل مجموعة المبادئ والمعايير الخاصة بالأخلاقيات بشكل عام (محمود وآخرون،٢٠١١:٤٠٩):

١- **الأمانة:** وتعني ان يكون الفرد صادقاً صريحاً مباشراً نزيهاً لا يسرق ولا يغش ولا يكذب ولا يخدع ولا يراوغ ، وقد أشار البعض إلى ان من أهم أخلاق الشخص هي أمانته فأي إنسان يتم امتداحه يوصف بالأمين .

٢- **الاستقامة:** وتعني بأن يكون الفرد صاحب مبدأ وأمينا مستقيماً شجاعاً يعمل بما يقتنع به، ولا يكون ذا أوجه متعددة ولا يتبع مبدأ الغاية تبرر الوسيلة .

٣- **حفظ الوعد:** ويعني ان يكون الفرد حافظا للوعد وينفذ الالتزامات ويحترم الاتفاقات ولا يفسرها على نحو غير مناسب او على نحو متقيد حرفي بالقوانين، ولا ينبغي له البحث عن أعذار وتبريرات لخرق التعهدات.

٤- **الولاء والإخلاص:** ويعني ان يكون الفرد مخلصا في العمل إلى الزبائن، ولا يفصح عن معلومات تمثل إسراراً في الإطار المهني، ويحافظ على القدرة الخاصة بالتوصل الى الحكم المهني المحايد مع تجنب التأثيرات غير الملائمة وتعارض المصالح.

٥- **العدالة:** ويعني ان يكون الفرد عادلا منفتح الذهن لديه القدرة على الاعتراف بالإخفاق وعندما يتسم بذلك يكون مستعدا على تغيير الاتجاهات والاعتقادات غير المقبولة فضلا عن معاملة الإفراد على نحو متكافئ مع تقبل الاختلاف.

٦- **الاهتمام بالآخرين:** وتعني ان يكون الفرد عطوفا كريما لديه القدرة على العطاء ويكون في خدمة الآخرين مع مساعدة الذين هم بحاجة إليه دون إيذائهم.

٧- **احترام الآخرين:** وتعني ان يكون الفرد محترما للكرامة الإنسانية والخصوصية وحق الاختيار لكل فرد، وان يكون لطيفا مهذبا يقدم لهم المعلومات التي يحتاجونها ولا يتكبر عليهم ولا يؤدي عملاً يسيء به إليهم.

٨- **ان يكون مواطناً صالحاً:** ويعني ان يكون الفرد ملتزماً بالقوانين ومشاركاً في الخدمة العامة للمجتمع خصوصا عندما يكون

في مركز قيادي يتعلق باتخاذ القرارات الاستراتيجية ذات المردود الاقتصادي على عموم المجتمع او ما يخص المعلومات ومدى توفيرها للآخرين بما يمكنهم من القيام بالاختيار الجيد وممارسة حقوقهم وتأدية واجباتهم.

٩- **المثابرة والسعي للتفوق:** وتعني ان يكون الفرد مثابرا ويسعى إلى التفوق في الأمور كافة وعند القيام بالمسؤوليات الشخصية والمهنية، ويتعين عليه ان يكون مجتهداً في تحمل تلك المسؤوليات وجديرا ان يعتمد عليه الآخرون.

١٠-**المساءلة:** وتعني ان يكون الفرد جديراً بالثقة ويتحمل مسؤولية الأعمال المتعلقة بالنتائج المستقبلية الصحيح منها والخاطئة، وان يكون بذلك قدوة ومثالاً للآخرين لتعزيز وتأكيد الاستقامة والسمعة الطيبة في الأسرة او الشركة او المهنة وحتى الحكومة.

رابعا :أبعاد الأخلاقيات Dimensions of Ethics :

يجدر الإشارة إلى المدونات الأخلاقية قبل التطرق إلى أبعاد الأخلاقيات، والتي هي عبارة عن وثيقة تصدرها المؤسسة تتضمن مجموعة من القيم التي تتبناها الوحدة الاقتصادية في توجيه وممارسة إعمالها، والتي تساعد العاملين في مواجهة القضايا والمشكلات .

وفي هذا السياق يمكن ان نشير إلى ثلاثة أبعاد او مستويات في علاقة الأخلاقيات بالإعمال من خلال المدونات الأخلاقية **(**زيتوني وكريم،٢٠١١: ١١**)**:

١ - **البعد الأخلاقي المهني :** ان الجمعيات المهنية تصدر مدونات قواعد وآداب المهنة تلزم أعضائها بها، وهذا نجده في جمعيات المحاسبين والجمعيات الطبية ونقابات المحامين وغيرها من مجالات المعرفة والمعلومات، ويلاحظ هذا البعد محصور بمستوى وسمعة المهنة وبالتالي فأنه يتسم بالمحدودية في أطار المهنة الواحدة وأعضائها وان كانت بعض مبادئه الأخلاقية مرتبطة بتوخي المنافع وتجنب الضرر للمجتمع والمعلومات.

٢ - **البعد الأخلاقي للأعمال :** غالبا ما تصدر شركات الإعمال مدوناتها، التي

تلزم جميع العاملين في مستوياتهم التنظيمية المختلفة بما فيهم العاملون في مجال المحاسبة، وهذا يعني المدونة الأخلاقية للمؤسسة تميل لتوسع اهتمامها الأخلاقي لتغطية مهنة ووظائف عديدة في أطار رؤية المؤسسة للأخلاقيات في مجال عملها

٣ - البعد الأخلاقي الصرف : وهذا ما يمثل الأخلاق المثالية التي ترتبط بعمل ما هو صواب لأنه صواب وليس لأنه الأفضل للإعمال او المهنة .

خامسا : الاستقامة والقيم الأخلاقية لإدارة الوحدة الاقتصادية:

إن السلوك الأخلاقي هو مجموعة التصرفات والتعبيرات الخارجية والداخلية التي يسعى عن طريقها الفرد لان يحقق عملية التكييف والتوفيق بين مقتضيات الإطار الاجتماعي الذي يعيش داخله (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠١: ٢٠)

فعلى مراقب الحسابات الحصول على فهم عن القيم الأخلاقية التي تتبناها الادارة العليا والإدارات الفرعية، كما ينبغي عليه عند تخطيط عملية التدقيق أن يأخذ بنظر الاعتبار نزاهة وسمعة أعضاء مجلس الادارة وعما إذا كان لديهم سوابق في التجاوز على سياسات وإجراءات الوحدة الاقتصادية. فعندما تكون الادارة العليا والإدارات الفرعية تفتقر إلى النزاهة والقيم الأخلاقية فان ذلك سينعكس سلباً على البيئة التي تحكم العمل في الوحدة الاقتصادية الأمر الذي يتطلب من مراقب الحسابات أن يبذل عناية خاصة عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الأساسية التي سيعتمد عليها في الفحص حتى يطمئن إلى سلامة الرأي الذي يبديه عن البيانات المالية (نور،١٩٩٦: ١٧٢) .

سادسا : الأساس الأخلاقي للتدقيق:

إن الأهمية الاقتصادية التي تشغلها مهنة تدقيق الحسابات، وكثرة الأطراف المستفيدة من تقاريرها، وتضارب مصالح فئات هؤلاء الأطراف، فرض على مدقق الحسابات أن يتحلى بسلوك أخلاقي يمكنه من إنجاز المهمة التي ألقاها المجتمع على عاتقه. ومن أبرز الأمور التي تميز أي مهنة هو التزام أعضائها بقواعد ومبادئ سلوكية نابعة من ذاتهم – تحكم تصرفاتهم المهنية، وذلك اعترافاً منهم بأهمية الدور الذي يلعبوه ومسؤوليتهم نحو جمهور المواطنين، وهو ما نجده في مهنة المحاماة والطب والمحاسبة ومهن أخرى.لا يقتصر السلوك

الأخلاقي على مدققي الحسابات أثناء مزاولتهم لمهنتهم، بل يسري على سلوكهم خارج المهنة، كما يسري على غيرهم من الناس لأن مسألة الأخلاق كل لا يتجزأ تملي على الإنسان منطلقات مهنية يترجمها إلى مواقف تنسجم مع طبيعة المشكلات التي يواجهها، أي أن مفهوم السلوك الأخلاقي بموجب السلوك الإنساني بشكل عام. هذا المفهوم الأخلاقي الذي كان موضوعاً لاهتمام الفلاسفة منذ بداية الأفكار المكتوبة، حتى إن المدرسة المثالية في الفلسفة التي نجد من روادها سقراطاً وأفلاطوناً وكانطاً، كانت أخلاقية بطبيعتها. ويمكن عرض مقومات السلوك الأخلاقي على النحو التالي: (مشكلة أخلاقية،مبادئ أخلاقية،نتائج القرار الأخلاقي).أما المشكلة الأخلاقية فهي تلك التي تظهر عندما يكون على المرء أن يختار بين عدة بدائل وأن القرار الصحيح ليس واضحاً وضوحاً مطلقاً، أي أن المشكلة الأخلاقية يمكن وضعها كواحد من الخيارات البديلة التي تؤثر في الآخرين.عند مواجهة المشكلة لا بد للإنسان من العودة إلى المبادئ الأخلاقية التي يؤمن بها، وهذه المبادئ التي يجب أن تكون مرشداً للقرارات. أن الإنسان قد يعفي نفسه من البحث المباشر في هذه المبادئ إذا كانت منظمته المهنية التي ينتمي إليها قامت بوضع هذه المبادئ وترشيد عمل أعضائها. مع أن الاعتماد على رأي المهنة أو قواعدها قد لا يكون كافياً في كثير من الحالات. وإن القاعدة العامة في هذا المجال هي: إن التقيد الأعمى بالأعراف أو بمجموعة من المبادئ التي وضعتها المهنة أو المجتمع هو تنازل عن المسؤولية الفردية، بمعنى أن كل فرد قادراً على اتخاذ قرار أخلاقي مسؤول عن قراراته الخاصة. وعلى ذلك فإن مهمات المبادئ أو قواعد السلوك المهني هي مهمات إرشادية بالدرجة الأولى. ونجد في الواقع العملي نوعين من المبادئ الأخلاقية تمثل خلفية نظرية لكل سلوك:**النوع الأول:** وهي المبادئ الإلزامية التي تقود متخذ القرار للعمل حسب متطلبات قواعد السلوك المهني دون الموازنة بين الخير والشر في حالة الأخذ بهذه القواعد أو عدم الأخذ فيها، حيث أن الأخلاق بحسب هذا المفهوم هي تطبيق القواعد أو عدم الأخذ فيها، **النوع الثاني:** هو المبادئ النفعية والمعيار الأساسي في هذه المبادئ هو نتائج الموازنة بين الخير والشر الناتج من كل قرار، وإن القرار الذي

يـؤدي إلـى الخيـر الأعظـم هـو القـرار الأحسن. وإن أي قاعدة أخلاقية يجب أن تكـون نافعـة للنـاس، أمـا إذا كانـت هـذه القاعـدة ضـارة فـلا يجـوز تطبيقهـا عليهم. **(Robertson, J.c. and Davis, F.6, P.62)**

نستخلص مما سبق أن السلوك الأخلاقي هو مجموعة التصرفات والتعبيرات الخارجية والداخلية التي يسعى عن طريقها الفرد أو المدقق لأن يحقق عملية التكييف والتوفيق بين مقومات وجودة ومقتضيات الإطار الاجتماعي الذي يعيش داخله. ومن ثم نستطيع أن نحدد بعض خصائص السلوك:

١ - إنه سلوك مسبب بمعنى أن السلوك لا يظهر من العدم ولكن يكون هناك دائماً سبب يؤدي إلى نشأته.

٢ - إنه سلوك هادف، بمعنى أن السلوك الأخلاقي يسعى عادة إلى تحقيق غاية معينة أو إشباع حاجة معينة.

٣ -إنه سلوك متنوع، يظهر في صور متعددة ومتنوعة حتى يمكنه أن يتواءم ويتوافق مع المواقف التي تواجهه.

٤ - أنه سلوك يفترض به المرونة. أي يتعدل ويتبدل طبقاً للظروف والمواقف المختلفة التي تواجه المدقق أو الفرد.

سابعا :مفهوم السلوك الأخلاقي :

إن تقدم المجتمع لا يعتمد على الإمكانيات المادية والتكنولوجية بقدر الاعتماد على الإمكانيات البشرية القادرة على التمسك بمجموعة من الأخلاقيات والسلوكيات الوظيفية، كما إن الأداء المتميز الذي يقدمه الأفراد العاملون مرهون بمدى تمسكهم بهذه الأخلاقيات.

وبناء على ما تقدم يكاد موضوع الأخلاقيات يصبح محور الدراسة في الكثير من التخصصات على الرغم من انه مسألة شائكة، واعتبار السلوك الوظيفي اللا أخلاقي للفرد العامل من المشكلات الهامة التي تحتاج إلى الدراسة والتحليل لمعرفة الأسباب واقتراح الحلول حتى تستمر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يخدم أبناء المجتمع.

ويرى **(جواد، ١٩٩٢: ٢٨١-٢٨٩)** بأنه مجموعة المفاهيم والتوجهات الأخلاقية التي تميز السلوك الإنساني وتساعد على تصنيفه إلى السلوك الأخلاقي و اللا أخلاقي، وان السلوك يكون أخلاقيا بمقدار ما يساعد الفرد أو الجماعة على الكمال والوحدة في وسط تنافر الغايات.

ويشير **(خضير، ١٩٩٩: ٧٨)** إن البعض يميز بين السلوك الأخلاقي و اللا أخلاقي على

ضوء درجة الاهتمام بالأخلاق ضمن إطار الرقابة الاجتماعية.

أما (Good: 2003: 100) فقد وصف السلوك الأخلاقي بأنه كل ما يتفق مع المعايير الاجتماعية المقبولة بشكل عام، أما السلوك اللا أخلاقي لايتفق مع المعايير الاجتماعية المقبولة بشكل عام.

ووضح (الدوري، ٢٠٠٩: ٢٢٥) السلوك الأخلاقي و اللا أخلاقي بأنه ناتج لكافة الاتجاهات والقيم والأنماط السائدة في المجتمع.

ثامنا : أخلاقيات مراقب الحسابات :

اخلاقيات مراقب الحسابات لا تقتصر على المبادئ والقواعد الأخلاقية للفرد العادي، بل تتجاوز ذلك لتشكل مجموعة من القواعد بحيث تصبح قواعد مهنية واقعية وقابلة للتطبيق توجه أصحاب المهنة نحو السلوك المهني، وذلك يتطلب أن يلتزم المهنيون بالسلوك الأخلاقي الذي يعود بالنفع فيما بعد على المجتمع(كراجة، ٢٠٠٤: ٥٨)

كذلك لا يقتصر السلوك الأخلاقي على مراقب الحسابات أثناء مزاولتهم لمهنتهم، بل يسري ذلك على سلوكهم خارج المهنة، كما يسري على غيرهم من الناس، حيث إن مسألة الأخلاق لا يمكن تجزئتها ولا تطبيقها في مكان دون الآخر (صيام، وأبو حميد، ٢٠٠٦: ٢٠٤) ، وقد عرفت أخلاقيات مراقب الحسابات بأنها كل ما تقره المنظمة باعتبارها المصدر الرئيس لتقرير ما هو صواب أو خطأ داخل بيئة الأعمال (جمعة، ٢٠١٢: ٧٦) ، وكذلك عرفت اخلاقيات مراقب الحسابات المهنة بأنها مقاييس ومعايير للقيم والسلوكيات الأخلاقية التي تحكم العمل المحاسبي الذي يتم تنفيذه في بيئة العمل (المطيري، ٢٠١٢: ٧٦) ، كذلك عرفت أخلاقيات مراقب الحسابات بأنها مجموعة من الأسس التي يجب أن يعمل المهنيون بمقتضاها، مما يسهم في تعزيز الثقة مع الذين يتعاملون معهم من ذوي العلاقة (المصري،٢٠٠٥: ١٦) ، كما عرفت أخلاقيات مراقب الحسابات بأنها" :نظام المبادئ والقيم الأخلاقية وقواعد الممارسة التي أصبحت معيارا للسلوك المهني القويم (الصوري، ٢٠١٣: ٢٣)، كذلك عرفت أخلاقيات مراقب الحسابات بأنها الأخلاقيات التي تحكم سلوك وممارسة أعضاء مهنة التدقيق والمراجعة وهذا يعني أن هناك طريقة متشابهة في التفكير لمجموعة كبيرة من الافراد مثل النقابات المهنية والمؤسسات

والاتحادات والمنظمات الشعبية (www.palmta.org, 2014)

وان المراقب الذي يتصف بالمعاني الاخلاقية هو المراقب المؤهل علميا وعمليا ويحقق معيار الحياد والاستقلال بصورة صادقة ويبذل الاهتمام والعناية المهنية الواجبة بصورة فعلية والمعايير العامة التي اصدرها المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين المجازين ثلاثة هي (كاظم، ٢٠٠٨: ١٦٤)

١ – يجب ان يتم الفحص بواسطة شخص او اشخاص لديهم قدر كافي من التأهيل العلمي والعملي

٢ – يجب ان يكون لدى المراقب اتجاه فكري وعقلي محايد ومستقل في كل الامور المتعلقة بعملية الفحص والمراجعة.

٣ – يجب ان يبذل المراقب العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند ادائه لمهنة الفحص واعداد التقري.

المحور الثاني : التحليل الاستراتيجي SWOT

هذا المبحث يتناول ادوات التحليل الاستراتيجي swot ، والذي يتمثل بتحديد نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية والفرص والتهديدات في البيئة الخارجية كون الهدف من البحث هو تعريف المؤسسات بأهمية هذه الوسيلة في التحليل الاستراتيجي ، والتعريف بكيفية استعمالها لاكتشاف نقاط قوة وضعف المؤسسة المتواجدة في بيئتها الداخلية وكذلك الفرص والتهديدات التي تواجهها في البيئة الخارجية .

اولا : ماهية مصفوفة التحليل الرباعي swat :

ان فكرة تحليل swot تعود الى عام ١٩٥٧ عندما قدم Philip sielznick اطروحته الخاصة بالمواءمة بين العوامل الداخلية للمنظمة وبين ظروف البيئة الخارجية ، وقد قام بتطوير هذه الفكرة لاحقا اساتذة الادارة العامة في مدرسة هارفارد للاعمال وعلى وجه الخصوص learned & anderws كي يصبح ادارة يستند اليها ليس فقط تحديد القدرات المميزة للمنظمة ، بل في تحديد الفرص التي ليس بمقدور المنظمة الاستفادة منها ، الاسباب تتعلق بعدم امتلاك المورد المناسب للتعاطي مع هذه الفرص (مرعي، ٢٠١٠: ٨٥)

ثانيا : تعريف مصفوفة التحليل الرباعي swot :

عرف تحليل swot بانه اداة تخطيطية لنجاح في التعامل مع البيئة

المتغيرة وهو تقييم يتفحص ظروف البيئة الخارجية الداخلية ، سواء كانت مناسبة او غير مناسبة وذلك من خلال نقاط القوة النسبية ونقاط الضعف النسبي والفرص والتهديدات الخارجية المستقبلية . فالهدف من تحليل swot هو تحديد مدى العلاقة بين الاستراتيجية الحالية للمنظمة ، ونقاط قوتها وضعفها بالتغيرات التي تجري في بيئة اعمالها (ادريس والغالي، ٢٠٠٩: ٥٩) ينطلق نموذج swot من فكرة المقابلة المنطقية بين فرص ومخاطر المحيط من جهة وامكانية المنظمة معبرا عنها بنقاط القوة ونقاط الضعف من جهة اخرى لوضع الاستراتيجية المناسبة ، وهذا النموذج معروف ايضا باسم lcag نسبة الى الباحثين (Christensen, Andrews, guth, learned) يقدم طريقة اجرائية رسمية لاعداد استراتيجيات وتنفيذها (مزهودة، ٢٠١٠: ١١٠)

اذ يعتبر ايضا اداة مهمة ومفيدة في تحليل الوضع العام للمنظمة على اساس الموازنة بين عناصر القوة والضعف في البيئة الداخلية ، والفرص والتهديدات في البيئة الخارجية وتوضح هذه الاداة العلاقة بين التقييمين الداخلي والخارجي (زويلف، ٢٠١١: ١١٤) ، تعرف swot بانه اجراء تحليل ظرفي بنظرة اساسية للعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على المنظمة الاقتصادية واستخدام المعرفة المكتسبة لتحسين وتنفيذ التخطيط (يوسف، ٢٠٠٧: ١٣)

اما النموذج lcag يوفر التفكير المنطقي في المراحل الاتية : (learned, at all, 1965: 20)

١ – التقييم الخارجي : ويقسم الى :

- تحديد المخاطر والفرص البيئة .
- تحديد العوامل الرئيسية في النجاح .

٢ – التقييم الداخلي : ويقسم الى :

- تحديد مواطن القوة والضعف في المنظمة .
- تحديد المهارات المتميزة في ما يتعلق بالمنافسة .

٣ – خلق وتقييم كل فرص العمل .

٤ – توضيح القيم البيئية والقيم الادارية .

٥ – اختيار المناورات الاستراتيجية على اساس الموارد وتنفيذ الاستراتيجيات .

جدول مصفوفة **swat**

البيئة الداخلية / البيئة الخارجية	نقاط القوة (S)	نقاط الضعف (W)
الفرص (O)	استثمار الفرص المتاحة باستخدام نقاط القوة	معالجة نقاط الضعف واستثمار الفرص
التهديدات (t)	استخدام نقاط القوة القوة لتقليل التهديدات	تقليل نقاط الضعف وتقليل التهديدات

المصدر (حسين، ٢٠١٣: ١٥٧)

ويشير الحرف الاول (S) الى مجالات القوة في المنظمة stregths ، ويشير الحرف الثاني (W) الى مجالات الضعف في المنظمة weaknesses ، ويشير الحرف الثالث (O) الى الفرص المتاحة في البيئة الخارجية للمنظمة opportunites ، اما الحرف الرابع (t) يشير الى التهديدات في البيئة الخارجية للمنظمة threats ، ولا يقتصر فائدة هذه الالية التحليلية على تحديد المواقف التنافسي لمنظمة الاعمال، وما تتمتع به من قدرات وموارد وكذلك افضل السبل لاستخدامها (ادريس والمرسي، ٢٠٠٦: ٢٤٦)

ثالثا: اهمية تحليل **swot** :

لتحليل swot اهمية كبيرة نذكر منها : (المرسي، ٢٠١٠: ٢٤)

١ – الخطوة الاولى او حجز الزاوية في عملية التخطيط الاستراتيجي .

٢ – تمكن المنظمة من التعريف على مناطق الضعف والقوة داخليا وخارجيا .

٣ – تزيد من درجات الوعي الداخلي والخارجي بنقاط ضعف المنظمة ، وتعدها لمواجهة التهديدات .

٤ – التحليل الدقيق لبيئة المنظمة مما يزيد قوتها التنافسية .

رابعا: المصادر الرئيسية لبيانات تحليل **swot**:

يفترض بإدارة المنظمة ان تعتمد على مصادر متنوعة وموثوق بها للحصول على بيانات والمعلومات الضرورية المتعلقة في بيئة عمل المنظمة ويمكن للمنظمة ان تعتمد على : (مساعدة، ٢٠١٣: ٢٣٣)

١ – انظمة المسح البيئي :تأخذ انظمة المسح البيئي اشكالا مختلفة وفق

احتياجات وقدرات المنظمة المستخدمة لها، وبشكل عام فان هذه الانظمة يمكن على النحو الاتي :

أ – انظمة المسح غير منتظمة : وهذه تمثل دراسات وتحليلات وجمع لبيانات ومعلومات غير منهجية وغير منتظمة ، ويحاكي اغلبها الظروف والازمات التي قد تظهر في البيئة وفي الغالب ترتكز الجهود لتحديد تداعيات الاحداث على وضع المنظمة في الامد القصير ، ان هذه الانظمة تأخذ او تعطي اهمية اقل للأحداث البيئية المستقبلية.

ب – انظمة المسح المنتظمة : وهذه الانظمة تدور حول احداث منتظمة ، يتم فحصها لغرض اختيار مكونات استراتيجية المنظمة ، فقد يحصل ان تتم اعادة تقييم سنوية لأحداث معينة لغرض توجيه عملاء المنظمة مستقبلا، وان هذه الانظمة عادة ما تركز على معطيات متداخلة من الاحداث الماضية والحالية والمستقبلية، والتي يعطي لها اهمية خاصة من قبل المنظمة .

ج – انظمة المسح المستمرة : وهذه الانظمة تراقب وتفحص بشكل مستمر مكونات بيئة المنظمة، فالمسح هنا يمثل انظمة مستمرة وليس عملية وقتية تفرزها احداث معينة، وفي الغالب فان هذه الانظمة اكثر اتجاها نحو المستقبل من الانظمة السابقة .

٢ – انظمة التنبؤ : ان التنبؤ بمعطيات البيئة يمثل خطوة محورية رئيسية في تحليل نقاط القوة والضعف ، الفرص والتهديدات فضلا على عمليات لتحديد القضايا الاستراتيجية التي لها تأثير على بيئة المنظمة المستقبلية ، هذا وتجد العديد من المنظمات ان التنبؤ المستقبلي بالأحداث يمثل عنصرا محوريا في النجاح التنظيمي . ومن اهم الطرق التي تستخدم في التنبؤ البيئي هي :

- اراء الخبراء .
- الاسقاطات الاتجاهية .
- العلاقات الاتجاهية .
- النمذجة الديناميكية .
- تحليل التأثير المتبادل .

خامسا : استراتيجيات تحليل **swot** :

يوضح الشكل الاتي انه يمكن اتباع اربعة استراتيجيات اساسية بناء على التحليل البيئي وتقييم المنظمة لإمكانياتها الداخلية والخارجية .

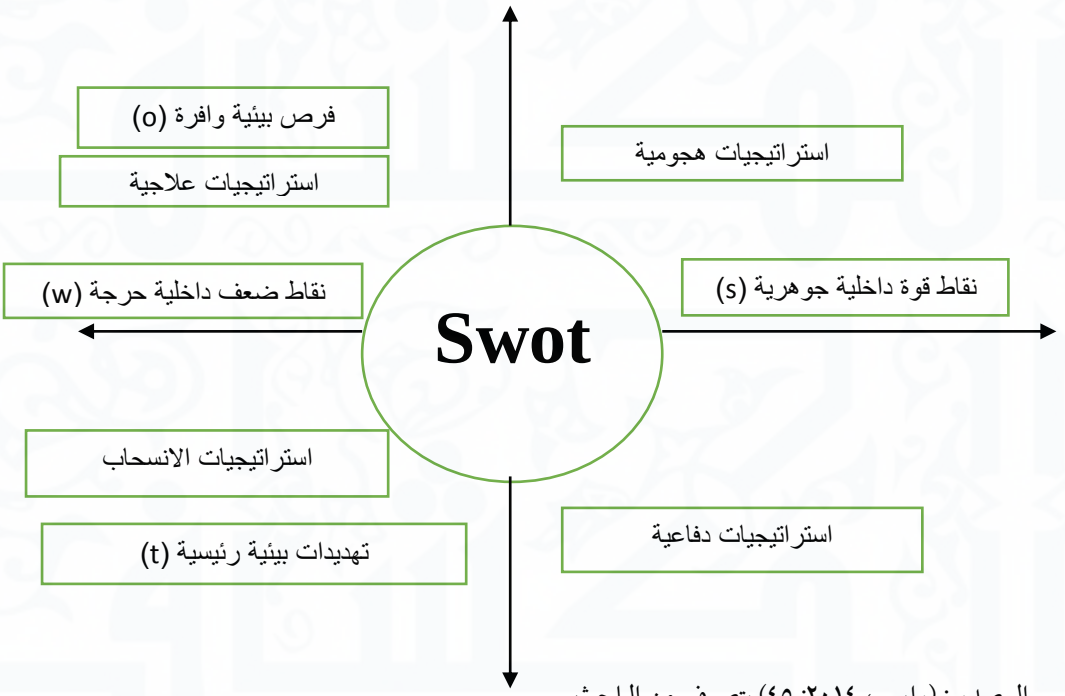

المصدر : (رايس، ٢٠١٤: ٤٥) بتصرف من الباحث

ومن الشكل اعلاه يمكن بيان الاستراتيجيات الاتية :

أ – استراتيجية الهجوم . ب – استراتيجية دفاعية . ج – استراتيجية علاجية . د – استراتيجية الانسحاب

ويمكن تفصيل الاستنتاجات وكما يلي : (الحمصي، ٢٠٠٩: ١١)

أ – استراتيجية الهجوم : هذه الاستراتيجية تعتمدها المنظمة عندما تكون في افضل حالاتها، لأنها تعبر عن توافق وانسجام ما بين نقاط القوة التي تمتلكها وما هو متاح لها من فرص في السوق قادرة على استثمارها، وبالتالي فان اعتماد هذه الاستراتيجية ينبع من قدرتها على مواجهة المنافسين والدخول الى الاسواق التي يعملون بها او اقتطاع اجزاء من حصصهم في السوق ، فضلا عن كون مكامن قوتها اكبر من نقاط ضعفها، لكي لا تسمح للمنافسين من رد الهجوم عليها في اي نقطة من نقاط ضعفها المحتملة .

ب – استراتيجية دفاعية : هذه الاستراتيجية واعتمادها يختلف عما سبقها من استراتيجيات، ويكمن هذا الاختلاف في ان المنظمة تواجه متغيرات (تحديات

خارجية) غير مسيطر عليها، وبالتالي عليها التكيف معها قدر المستطاع ولكنها غير قادرة على التأثير فيها، كما هو الحال في بيئتها الداخلية، ولذا فان الاستراتيجية هذه تمثل العلاقة بين ما تملكه المنظمة من قوة وما تواجهه من تهديدات وبالتالي تنتهج استراتيجية الدفاع من خلال تعزيز وتقوية مكامن قوتها لمواجهة التهديدات والتي قد تكون لفترة محدودة .

ج – استراتيجية علاجية : هذه الاستراتيجية تمثل انعكاس للعلاقة ما بين نقاط الضعف الموجودة في المنظمة والفرص المتاحة في السوق، والتي يمكن ان تمثل حالة المنظمة في ظل الانتعاش الاقتصادي ونمو السوق وما ينتج عنه من فرص كثيرة ومتاحة لجميع المنظمات الا انها تعاني من ضعف في قدراتها وامكانياتها.

د – استراتيجية الانسحاب : تمثل هذه الاستراتيجية اخطر الحالات التي تكون فيها المنظمة لأنها تمثل حالة التوافق بين نقاط الضعف التي تعتريها وما تواجهه من تهديدات في البيئة، ويعود السبب في ذلك الى عدم الكفاءة التشغيلية والانتاجية والتسويقية في المنظمة ، فظلا عن الضغوطات التنافسية التي تواجهها والظروف الاقتصادية السيئة ، لذلك فإنها ستعتمد استراتيجية الانسحاب او التراجع من خلال تقليص عملياتها في مجال معين او سوق محدد او تقويم بإلغاء خط من خطوط الانتاج او الخروج من اجزاء محددة من السوق وهذه الاستراتيجية يمكن تسميتها في بعض الاحيان باستراتيجية الانكماش .

وبالتالي يمكن القول اجمالا بان المنظمة لا تختار بشكل كيفي او اعتباطي للاستراتيجية التي تعتمدها، بل ان ذلك يتم من خلال تقييم متكامل وموضوعي لجميع متضمنات العوامل الخارجية التي تمثل swot .

خامسا : عمليات التخطيط والرقابة الاستراتيجية :

١ – عمليات التخطيط : للتعرف على عملية التخطيط لابد من الإلمام بالآتي:

كيف يتم وضع الخطة؟

ما هي خطوات التخطيط؟

إن عملية التخطيط تشمل على الخطوات التالية: (عمران، ٢٠٠٧: ٩)

- الوعى بالفرصة المتاحة

يعتبر الوعى (الإدراك) بالفرصة المتاحة نقطة البداية الحقيقية لعملية التخطيط، وهذا يتضمن

النظرة المبدئية للفرص المستقبلية المحتملة، ومدى القدرة على رؤيتها الواضحة والكاملة.

- (بناء) إعداد (الغايات)

إن الخطوة الأولى في التخطيط تبدأ بتحديد الغايات لكل المنشأة ثم لكل وحدة تابعة .والغاية تعبر عن هدف نقطة النهاية المرغوب الوصول إليه أو بلوغه.

- إعداد أو بناء فرضيات التخطيط

وهذا يشير إلى تلك الافتراضات المتعلقة بالظروف المتوقعة للتخطيط عند التشغيل . والتنبؤ يعتبر مهما عند إعداد هذه الافتراضات، ويمكن إدراك ذلك من الأمثلة التالية:

-ماهية أنواع الأسواق التي سوف تتواجد فيها المنشأة. - ما هي كمية المبيعات المتوقعة.

- تحديد وتعريف بدائل التصرف

أ - في ضوء الغايات السابق تحديدها والفروض التي تم وضعها، يجب على المديرين إعداد قائمة بكافة البدائل المتاحة للوصول إلى هذه الغايات.

ب - ولعل محور التركيز في هذه الخطوة يتمثل في البحث والفحص للبدائل المتاحة فنادرا ما تكون هناك خطة بدون وجود بديل مناسب لتحقيقها.

ج - وعادة ما تتمثل المشكلة ليس في إعداد البدائل ولكن في الحد من أعدادها حتى يمكن تحليل البدائل الواعدة منها.

- تقييم بدائل التصرف التي تم تحديدها

حيث يجب التفكير في هذه البدائل وفحص نقاط القوة والضعف الخاصة بكل منها .وعادة ما يتم هذا التقييم للبدائل في ضوء الغايات (الأهداف) والفروض السابق تحديدها . فقد يبدو أن أحد البدائل أكثر البدائل ربحية.

- اختيار بديل التصرف المناسب

الحقيقة أن تقييم البدائل يجب أن يشتمل أيضا على تقييم الفروض التي اعتمدت عليها هذه البدائل، و قد تكون هذه الفروض غير معقولة.

- إعداد الخطط لتنفيذ البديل المختار

بعد اختيار البديل المناسب يتم إعداد الخطط الاستراتيجية(طويلة الأجل) والخطط التكتيكية
(القصيرة الأجل) اللازمة لتنفيذ هذا البديل.

- ترجمة هذه الخطط إلى أرقام (موازنات)

بعد اتخاذ القرارات وإعداد الخطط، يجب ترجمتها إلى أرقام (الموازنات)، والموازنات الكلية
للمنظمة تشتمل على الموارد والمصروفات الكلية التي يترتب عليها أرباح أو فائض .

- وضع الخطط موضع التنفيذ

بعد إعداد الخطط التى تحدد اتجاه المنظمة فى الأجل الطويل أو الأجل القصير، يجب وضعها
موضع التنفيذ حيث إن المنظمة لا يمكنها تحقيق أية فائدة مباشرة من عملية التخطيط دون الأداء لهذه
الخطوة (التطبيق).

٢ – الرقابة الاستراتيجية : تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الرقابة الاستراتيجية strategic control فعلى سبيل المثال، يعرفها البعض بأنها":نظام للتعرف على مدى تنفيذ استراتيجيات الشركة، أي مدى نجاحها في الوصول إلى أهدافها وغاياتها، وذلك من خلال مقارنة ما تم تنفيذه فعلاً مع ما هو مخطط لتعديل الاستراتيجية على أساس نتائج التنفيذ، وبذلك تتحسن قدرة الشركة على إنجاز غاياتها وأهدافها (wright & kroll, 1992: 201) .

كما يعرفها آخرون بأنها" :اختيار للاستراتيجية التنظيمية وبنائها، وخلق لأنظمة الرقابة من أجل التوجيه والتقييم إذاً نلاحظ أن الرقابة الاستراتيجية هي":نظام للتأكد من تحقيق الشركة لأهدافها، وذلك من خلال وضع مستويات للأداء المستهدف ثم قياس الأداء الفعلي، ومقارنته مع المعايير الموضوعة للتعرف على مدى تحقيق أهداف الأداء الاستراتيجية "من هذا التعريف نلاحظ أن نظام الرقابة الاستراتيجية يتطلب":وجود نظام للمعلومات "إذ تتوقف فاعلية الرقابة على:وصول المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب.

أ – مستويات الرقابة الاستراتيجية :

كما نعلم هناك عدة مستويات في الإدارة التي تتحمل جميعها مسئولية التخطيط الاستراتيجي فلابد أن :يوجد فيها أيضاً

"رقابة استراتيجية "أي تتبع الرقابة الاستراتيجية إلى المستوى الذى توجد فيه وبذلك يمكننا تقسيمها إلى : (bartol & martin, 1994 : 598)

- الرقابة الاستراتيجية :هي الرقابة التي تهتم بتطبيق الخطط الاستراتيجية من خلال توجيه العوامل البيئية الحرجة وتقييم أثار الأعمال الاستراتيجية التنظيمية وهي توجد في المستويات الإدارية العليا.
- الرقابة التكتيكية : وهى الرقابة التي تركز على تخمين تطبيق الخطط التكتيكية على مستويات الأقسام، وربط التوجيه بالنتائج الدورية، واتخاذ الأعمال التصحيحية عند الحاجة.
- الرقابة التشغيلية :هي الرقابة التي تتم للتأكد من تطبيق الخطط التشغيلية وتوجيه النتائج بشكل يومي واتخاذ الأعمال التصحيحية في حال وجود حاجة لذلك.

ب – أشكال الرقابة الاستراتيجية

هناك عدة أشكال للرقابة الاستراتيجية تختلف باختلاف المعيار أو الأساس المستخدم للتصنيف وسنذكر فيما يلى أهم المعايير المستخدمة:

- الرقابة حسب زمن ممارستها : وتقسم الرقابة وفق هذا المعيار إلى: (bartol & martin, 1994 :288)

أ – الرقابة السابقة . ب – الرقابة الجارية . ج – الرقابة اللاحقة .

- الرقابة حسب طريقة تنفيذها : تقسم الرقابة على هذا الأساس إلى : (hodgetts & luthans, 1997 : 310)

أ – الرقابة المباشرة .ب – الرقابة غير المباشرة.

- الرقابة حسب مجال تطبيقها : وتنقسم الرقابة وفق هذا المعيار إلى :

أ – الرقابة الكمية وهى:تهتم بكمية الأداء، وهل هو مطابق لما هو مخطط لها.

ب – الرقابة النوعية، فهي:تهتم بكيفية أداء العمل أو الخدمة.

- معايير اخرى : حيث تنقسم الرقابة الى :

أ - **رقابة محاسبية :** وهى تتعلق برقابة الأداء المالي أي تحقيق الأهداف المالية المخططة من خلال الاستعانة ببعض المقاييس (كالعائد على الاستثمار) ومقاييس مالية أخرى.

ب - **رقابة إدارية** : وهى تهتم بتحقيق الأهداف الاستراتيجية وهذا يتطلب تقييم، ومدى التقدم باتجاه تحقيق رسالة الشركة وأهدافها.

جـ - كما يمكن تقسيم الرقابة أيضاً إلى رقابة النتائج ورقابة العمل والرقابة الشخصية .

المحور الثالث الجانب التطبيقي

اولا: نبذة عن الشركة عين البحث : الشركة العراقية للأعمال الهندسية

تبين من تقرير مجلس الادارة الآتي / معلومات عامة عن الشركة:

١- في عام ١٩٨٥ تم تأسيس الشركة باسم شركة المعجنات العراقية – مساهمة مختلطة بموجب قانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ برأسمال اسمي قدره (٨٠٠٠٠٠٠) دينار ، تم تغيير اسم ونشاط الشركة في الفقرتين الاولى و الرابعة من عقد التأسيس لتصبح الشركة العراقية للصناعات الهندسية – مساهمة مختلطة بتاريخ ٢٨/ ٩/ ١٩٨٨ ، عام ١٩٨٩ تم دمج الشركة العراقية لصناعة الادوات الاحتياطية – مساهمة خاصة في الشركة العراقية الهندسية وتمّ تعديل رأسمالها ليصبح (٨٧٠٠٠٠٠) دينار ، وتمّ زيادة رأسمال الشركة بنسبة ٣٠% ليصبح (١١٣١٠٠٠٠) دينار بقيمة اسمية قدرها دينار واحد للسهم الواحد بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٩٣ ، وتمّ زيادة رأسمال الشركة بنسبة ١٠٠% ليصبح (٢٢٦٢٠٠٠٠) دينار بنفس القيمة الاسمية للسهم وذلك بتاريخ ٢٥ / ٤ / ١٩٩٥ ، وتمّ زيادة رأسمال الشركة إلى (٣٥٠٠٠٠٠٠) دينار بتاريخ ٥ / ١١ / ١٩٩٦ ، حيث وصل رأسمالها في ٢٠٠٤ الى (١٦٠٠٠٠٠٠٠) دينار وتمّ تغيير اسم واضافة نشاط جديد للشركة ليصبح اسمها (الشركة ، إذ تمّ زيادة رأسمالها في سنة ٢٠٠٩ ليصل إلى (١٠٠٠٠٠٠٠٠) مليار دينار ، وقد مارستْ الشركة أعمالها خلال السنوات الاولى من تأسيسها كشركة صناعية إلّا انّها في الآونة الاخيرة وبسبب تدهور الوضع الامني

بالبلاد وارتفاع أسعار الوقود وانقطاع التيار الكهربائي أدى إلى إرتفاع كلفة المنتجات التي تنتجها الشركة وهذه الزيادة صاحبتها ارتفاع في أسعار السلع المنتجة مقارنة بأسعار السلع المنافسة الاجنبية ، حيث قررت الشركة بيع منتجات غير نمطية أي شراء بضائع وبيعها في السوق .

ثانيا : تحليل لجوانب التخطيط الاستراتيجي :

واداء الشركة ومن خلال الاطلاع على الحسابات الختامية للسنوات من ٢٠١١ الى ٢٠١٥ فقط .

لوحظ ان احد المتطلبات الاساسية التي من ضمنها البيئة الخارجية على الشركة موضوع البحث فقد تحولت في نشاطها من الصناعي الى التجاري مع الابقاء على نشاطها الصناعي قدر الامكان ولكن ذلك لايعني ان هنالك عدم وجود طاقات عاطلة ويرجع السبب في ذلك التحول لارتفاع تكاليف منتجاتها الصناعية وتحقيق خسائر متراكمة من سنة الى اخرى اي للسنوات ابتداء من سنة ٢٠٠٥ وقد بدا تحسن في صافي الارباح والعائد على الاستثمار والعائد على حق الملكية بالتحسن من سنة الى اخرى ، ان هذا التحول الاستراتيجي في نشاط الشركة قد ادى الى عدم توقف الشركة وتاكل راسمالها على الرغم من تحولها من النشاط الصناعي وهو الهدف الذي تاسست من اجله وذلك لعدم مواجهتها منافسة المنتجات المستوردة وان ذلك التحول الاستراتيجي ادى الى ما يأتي:

الاصول غير المتدولة : على الرغم من تحول الشركة الى النشاط التجاري بشكل كبير الا انه لازالت تحتفظ بالأصول غير المتداولة والتي تستخدمها في النشاط الصناعي حيث لم تتأثر اقيام الموجودات الثابتة بشكل كبير من العام ٢٠١١ الى العام ٢٠١٥ اما بالنسبة للاستثمارات طويلة الاجل فقد لوحظ ان استثمارات الشركة متذبذبة وحسب جمع السيولة الفائضة عن حاجتها وكما موضح في الجدول رقم (١)

جدول رقم (١) الاصول غير المتداولة

ت	البيانات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
١	الموجودات الثابتة	١٢٧٨٥٣١٨١٤	١٣١٠٦٠٧٠٨٢	١٢٨١٦٥٧٠٢١	١٢٢٥٣٧٢٢٧٩	١١٧٤٦٢٨٢١٥
٢	استثمارات طويلة الاجل	١٧٢٨١٥٧٨٥	٩٩٦٣٤٧٢٧	١٨٠٣٣٦٠٦٩	١٨١٣٩٧٢٥٥	١٣٠٩٢٢٣٦٧
الاجمالي		١٤٥١٣٤٧٥٩٩	١٤١٠٢٤١٨٠٩	١٤٦١٩٩٣٠٩٠	١٤٠٦٧٦٩٥٣٤	١٣٠٥٥٠٥٨٢

٢ – الاصول المتداولة : بشكل عام ارتفعت الاصول المتداولة من سنة الى اخرى وذلك لمواكبة النشاط التجاري عما كانت عليه من السنوات التي كانت تعتمد فيه الشركة على انتاجها وكما في الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢) الاصول المتداولة

ت	البيانات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
١	المخزون (بالكلفة)	١٥٧٧٧٩٩٠١	١٥٧٤٣٥٨٨١	١٥٥٩٥٠٣٨٠	١٥٤٨٠٧٣٥٣	١٥٤٥٨٢٣٥٣
٢	المدينون	٢٠٤٠٦٢٨٠	٢٧٠٢٣٨٠٤	٤٥٧٦١٤٠٨	(٩٤٦٧٠٥٨)	٧٦٧٧٩٤٢
٣	النقدية	٢٨٥٥٧٩٢٠٧	٢٨١٣٧٨٣٥	٢٤٨٧٩٠٥١١	١٩١٢٤٠٥٩٥	١١٤٢١٤٣٢٢
الاجمالي		٢٦٣٧٦٥٣٨٨	٢١٢٥٩٧٥٢٠	٤٥٠٥٠٢٢٩٩	٣٣٦٥٨٠٨٩٠	٢٧٦٤٧٤٦١٧
اجمالي الموجودات الكلي		١٩١٥١١٢٩٨٧	١٦٢٢٨٣٩٣٢٩	١٩١٢٤٩٥٣٨٩	١٧٤٣٣٥٠٤٢٤	١٥٨٢٠٢٥١٩٩

٣ – المبيعات : تذبذب صافي المبيعات من الانتاج السلعي ومبيعات بضائع بغرض البيع من سنة الى اخرى وذلك حسب حاجات ومتطلبات السوق وتعد سنة ٢٠١١ بالنسبة لمبيعات بضائع بغرض البيع السنة الاكثر رواجا فيها .

اما بالنسبة لمبيعات الانتاج السلعي فتعد سنة ٢٠١٢ اكثر مبيعات ذلك الانتاج وكما مبين في الجدول رقم (٣) ادناه

جدول رقم (٣) المبيعات الكلية

ت	البيانات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
١	صافي المبيعات	٦٢٤٤٧٣٠٠	٩٦٩٦١٢٤٤	٢١٠٤٦٠٥٠	٤٣٢٥٤٨٨٠	٥٩١٠٦٦٩٠
٢	صافي مبيعات بضائع بغرض البيع	١٤٧٦٠٨٤٣٥٠	٧٧٣٩٢٩٤٥٠	٥٩٨٦٠٧٥٠٠	٨٥٢٧٨٠٠٠	٧٢٥٠٧٠٠٠

٤ – الدخل التشغيلي وصافي الربح : حققت الشركة خسائر خلال السنوات (٢٠١١،٢٠١٤،٢٠١٥) في دخلها التشغيلي فيما كانت حققت ارباحا خلال سنتين (٢٠١٢-٢٠١٣) اما صافي الربح فان الشركة حققت صافي ربح خلال السنوات

(٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣) ولكن بشكل تنازلي وقد حققت خسائر متصاعدة خلال السنتين (٢٠١٤-٢٠١٥) .

ان ذلك يعد مؤشرا واضحا بان الشركة غير قادرة على مواجهة التهديدات الخارجية وخصوصا مايتعلق بمتغيرات السوق للسنتين (٢٠١٤-٢٠١٥) كما ان ذلك يعد على عدم وجود وضوح استراتيجي لما تتوقعه الشركة وكذلك الحال بالنسبة للسنوات اللاحقة التي يجب ان يوضع لها خطط استراتيجية تستوعب نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية واستغلال الفرص ومواجهة التهديدات الناشئة من البيئة الخارجية كما موضح في الجدور رقم (٤)

جدول رقم (٤) الدخل التشغيلي وصافي الربح

ت	البيانات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
١	الدخل التشغيلي	(١٥٨٣٦٤٢٦٠)	١٤٨١٠٤٧٨٥	١٣٥٥٥٠٨١٥	(٧٣٧٠١٢٤٩)	(١٠٩٤٢٧٣٤٢)
٢	صافي الربح	٢٧٦٥٣١٩٤٦	٦٠١٦٨٩٨	٣٠٩٨٢٥٩	(١٦٨١٦٩٦٠٥)	(٢١٣٩٢٢٢٩٦)

٥ – المطلوبات طويلة الاجل وقصيرة الاجل الى حق الملكية : لوحظ ان الشركة تعتمد بشكل اساسي على المطلوبات قصيرة الاجل الناشئة من تداول بيع السلع والبضائع الصناعية والتجارية حيث لاتوجد لديها مطلوبات طويلة الاجل هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان المطلوبات قصيرة الاجل التي تعد من مصادر التمويل تمتلك نسبة ضئيلة جدا من مصادر التمويل المملوك وكما مبين في الجدول رقم (٥) ادناه .

جدور رقم (٥) المطلوبات طويلة الاجل وقصيرة الاجل

ت	البيانات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
١	مطلوبات طويلة الاجل	–	–	–	–	–
٢	مطلوبات قصيرة الاجل (الدائنون)	٪٢٢،٢١٩١٩	٪٢،٩٣٠٤٩	٪٢،٩٧٤٢٠	٪٢،٦١٦٥٢	٪٢،٨٨٧٠٦
الاجمالي		٪٢٢،٢١٩١٩	٪٢،٩٣٠٤٩	٪٢،٩٧٤٢٠	٪٢،٦١٦٥٢	٪٢،٨٨٧٠٦

٦ – **حق الملكية :** تعتمد الشركة بشكل كبير جدا على مصادر التمويل المملوكة كما موضحة في الجدول **(٦)** ادناه ، وهذا يؤدي الى تحميل الشركة تكاليف اكبر من حيث كلفة التمويل وكما هو معروف ان التمويل المملوك اعلى كلفة من التمويل المقترض .

جدول رقم (٦) حق الملكية

ت	البيانات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
١	راس المال الاسمي	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠
٢	الاحتياطيات	٥٦٦٩٤٩٤٥٦	٥٧٦٦٣٦٠١٦	٣٥٧٢٥٦٨١٦	١٩٨٨٩٨٢٧٣	٣٧٦٣٢٧٦٠
اجمالي مصادر التمويل		١٥٦٦٩٤٩٤٥٦	١٥٧٦٦٣٦٠١٦	١٨٥٧٢٥٦٨١٦	١٦٩٨٨٩٨٢٧٣	١٥٣٧٦٣٢٧٦٠

٧ – **العائد على الاستثمار :** من خلال دراسة جدول رقم **(٧)** والجدول رقم **(٨)** والمتمثل بالعائد على الاستثمار والعائد على حق الملكية نلاحظ انخفاض هذين المؤشرين من سنة الى اخرى وهذا يدل على عدم تحقيق قيمة مضافة وبالنتيجة عدم تعظيم قيمة المنشاة الذي ينعكس على ثروة المالكين سلبا .

ايضا وان دل هذا على شيء فإنما يدل على ان الشركة ورغم تحولها الاستراتيجي المتضمن الاعتماد على النشاط التجاري اكثر من النشاط الصناعي والذي كان يحقق خسائر متراكمة الا ان النشاط التجاري بدأ يتدهور ايضا بسبب عدم دراسة متغيرات السوق من قبل الشركة بشكل صحيح وبالنتيجة انعكست على نشاطها ونتيجته والذي كما هو واضح في الجدول بدأ يتذبذب من سنة الى اخرى .

جدول رقم (٧)العائد على الاستثمار من صافي الربح على اجمالي الاصول الكلي

البيانات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
العائد على الاستثمار	٠.١٤٤٣٩٤٥٨٥٥	٠.٠٠٣٧٠٧٦٣٦٣	٠.٠٠١٦٢٠٠٠٨٦	(٠.٠٩٦٤٦٣٤٥٤٩)	(٠.١٣٥٢٢٠٥٣٦٤)

جدول رقم (٨) العائد على حق الملكية من صافي الربح على حق الملكية

البيانات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
العائد على حق الملكية	٠.١٧٦٤٧٧٨٩٧٨	٠.٠٠٣٨١٦٢٨٨٦	٠.٠٠١٦٦٨١٩٠٩	(٠.٠٩٨٩٨٧٤٤٨٣)	(٠.١٣٩١٢٤٤٣٩٦)

ان هذه المؤشرات التي هي دراسة وتحليل الاداء الفعلي تعكس ان الشركة لاتوجد لديها خطط استراتيجية واضحة لمواجهة المتغيرات التي تطرأ على البيئة الخارجية هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان مراقب الحسابات وفقا الى المدخل الاخلاقي ليس من المعيب ولا من الضرر ان يوجه انظار الشركة سواء على مستوى مجلس الادارة او الهيئة العامة المحاور الاستراتيجية التي يجب ان تقوم بدراستها الشركة في نشاطها الصناعي والتجاري واستخدام وسائل اكثر كفاءة لغرض استغلال الفرص ومواجهة التهديدات وفقا لإمكانية الشركة .

ومن خلال دراسة القوائم المالية وتحليلاتها بالنسب السابقة للسنوات من ٢٠١١ الى ٢٠١٥ ، لوحظ ان الشركة لم تستطع تخفيف او معالجة بعض التهديدات الاساسية الناجمة من البيئة الخارجية لتلك الوحدة الاقتصادية والمتضمنة مايلي :

١ – الوضع الامني في مواقع مصانع الوحدة الاقتصادية الواقعة في مناطق متباعدة ضمن اطراف بغداد .

٢ – الوضع العام للاقتصاد في البلد في الوقت الراهن مما ادى الى قلة في طلبات التجهيز .

٣ – عدم وجود المقدرة لدى الشركة للمنافسة مما افقدها حصتها في السوق وبالنتيجة ان الشركة خسرت كثيراً من منافذها التسويقية حيث اصبحت خططها التشغيلية على المستوى السنوي لاتلبي الحاجة ولا تؤدي الى تحسين موقع الشركة من ناحية تحسين مركزها المالي وتحقيق الارباح وزيادة حصتها في السوق.

٤ – النقص في تجهيزات الطاقة الكهربائية والوقود وبالرغم من ان الطلب على منتجات الشركة كان قليلا فان تجهيز الطاقة الكهربائية والوقود اثر على ذلك انتاجية الشركة .

ان العوامل المذكورة انفا وقد تكون الشركة ليس لديها الامكانية الكاملة من اجل تطويعها او التخفيض من صدماتها في بعض الجوانب الا انه في جوانب اخرى يمكن للشركة ان تتعامل مع بعض التهديدات الخارجية فيما يتعلق بتوسيع الحصة السوقية لها وعدم خسارة منافذها التسويقية التي كانت تسيطر عليها من خلال العمل على تحسين انتاجها وتدني تكاليفها.

حيث ان قلت طلبات التجهيز تعني بالتأكيد بان منتجاتها اما تكون بنوعية اقل من المنتجات المنافسة او تكون بكلفة اكبر من تلك المنتجات .

كما ان مبرر النقص في تجهيز الطاقة الكهربائية فقد عملت كثير من الوحدات الاقتصادية على معالجة ذلك العامل بتوفير مولدات كهربائية مما خفضت من اهمية ذلك العامل .

كما ان الوحدة الاقتصادية لاتمتلك نظام معلومات يمكن ان يعزز الخطط الاستراتيجية ويرفدها بالمعلومات الكاملة لغرض اتخاذ القرارات الاستراتيجية بشكل افضل ، وعلى سبيل المثال منها :

١ – ان الوحدة الاقتصادية لازالت لاتعد نظام كلفوي دقيق لتوزيع المصاريف على مراكز الكلفة على اساس النسب وبصورة عشوائية .

٢ – لم تقم الوحدة الاقتصادية بإعداد كشف التدفق النقدي مما ادى الى عدم توفر المعلومات عن التدفقات النقدية لغرض اعداد الخطط للتدفقات النقدية المستقبلية وهذا ما يؤثر على عدم اغتناء الوحدة الاقتصادية بنظم معلوماتها التي بدورها يصبح التخطيط الاستراتيجي مبنيا على اجتهاد وليس على اسس معلوماتية .

المحور الرابع : الاستنتاجات والمقترحات :

اولا : الاستنتاجات :

١ – ضمن المدخل الاخلاقي يتطلب من مراقب الحسابات وضع برنامج وخطة لتدقيق الخطط والرقابة الاستراتيجيتين اللتين تعتمدهما الوحدة الاقتصادية .

٢ - ان الوحدة الاقتصادية لم تكن تضع الخطط الاستراتيجية الكافية للحد من مخاطر التهديدات الخارجية .

٣ – ضعف نظام المعلومات الذي يمد الخطط الاستراتيجية بالمعلومات الكافية لغرض بناء الخطط بشكل سليم .

٤ – ان التغيير في استراتيجية الوحدة الاقتصادية وتحولها من النشاط الصناعي الى النشاط التجاري لم يكن محسوبا بشكل يمكن الوحدة الاقتصادية من اخذ حصتها السوقية كاملا وقد لايكون ذلك مناسبا بسبب نوعية المنتجات او السلع المباعة او ارتفاع تكاليفها .

٥ – ان الوحدة الاقتصادية لم تكن قادرة على تحسين ربحيتها ومركزها المالي بل انها حققت خسائر كبيرة في سنوات عمرها الانتاجي وهذا يعني عدم وجود التخطيط الاستراتيجي اللازم لبناء المركز المالي ونتيجة النشاط .

٦ – ان الوحدة الاقتصادية لازالت تعتمد بشكل كبير جدا على مصادر التمويل المملوكة وهذا يؤدي الى تحميل الوحدة الاقتصادية بتكاليف اكبر حيث انها لاتعتمد على المطلوبات طويلة الاجل والتي كان رصيدها صفر .

ثانيا : المقترحات :

١ – نقترح قيام مراقبي الحسابات بإبداء الراي بالخطط والرقابة الاستراتيجية المعتمدة في الوحدة الاقتصادية لان ذلك يعزز ويساهم في وضع الخطط الرصينة لتلافي المتغيرات المستقبلية .

٢ - على الوحدة الاقتصادية ان تضع الخطط الاستراتيجية المناسبة للحد من تهديدات البيئة الخارجية .

٣ – على الوحدة الاقتصادية اعتماد نظام معلومات ونظام كلفوي دقيق لكي يتم بناء الخطط الاستراتيجية على معلومات دقيقة مستندة الى نظام معلوماتي متكامل .

٤ – على الوحدة الاقتصادية ان تعتمد على خطط مبنية على نظم معلومات جديد في حالة تحول الوحدة الاقتصادية في نشاطها او العمل بمشروعات جديدة لكي لاتخسر حصتها السوقية او فقدان منافذها التوزيعية .

٥ - على الوحدة الاقتصادية ان تعتمد على تقرير مراقب الحسابات والذي يبين فيه مقدار التهديدات والفرص المتاحة وعلى الشركة ان تعتمد على الاستراتيجية المبنية على نظام معلومات متكامل لكي تبني مركزها المالي وتحسن من ربحيتها .

٦ – على الوحدة الاقتصادية ان تخفف من اعتمادها على راس المال المملوك لأنه يثقل على كاهل الوحدة وعليها ان تقسم بين راس المال المملوك والمطلوبات طويلة الاجل لكي تحسن من المركز المالي .

المصادر :

الانترنت :

www.palmta.org

المصادر العربية :

١ - ادريس، ثابت عبد الرحمن والمرسي، جمال الدين محمد (٢٠٠٦) (الادارة الاستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية) الدار الجامعة .

٢ - ادريس، وائل محمد صبحي والغالبي، طاهر محسن منصور (٢٠٠٩) (دراسات في الاستراتيجية وبطاقة التقييم المتوازن) دار زهران للنشر .

٣ - جمعة ، احمد حلمي (٢٠١٢) (المدخل الى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق) الطبعة الاولى ، عمان ، دار صفاء للنشر .

٤ - جواد، شوقي ناجي ، سلوكيات الإنسان و انعكاساتها على إدارة الأعمال , (١٩٩٢) ،بغداد ،دار الحكمة.

٥ - جيرالد ،جرينبرغ ،وبارون ، روبرت ، (٢٠٠٩) ،ادارة السلوك في المنظمات ،دار المريخ للنشر والتوزيع.

٦ - حسين، سناء حلو (٢٠١٣) (دور نظام المعلومات التسويقية في التخطيط الاستراتيجي للتسويق) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٣٤.

٧ - الحمصي، دانيال (٢٠٠٩) (اثر التحليل البيئي في استراتيجيات المنظمة) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق .

٨ - خضير، نعمه عباس (١٩٩٩) (منطق السلوك الأخلاقي للإدارة الاستراتيجية)،مجلة الحكمة، العدد٢، السنة٢ الأردن.

٩ - الدوري،حسين ،الإدارة و اتجاهاتها المعاصرة، (٢٠٠٩) دار دجلة للنشر .

١٠ –رايس، وفاء (٢٠١٤) (استخدام تحليل **swot** في التشخيص الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب) رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير ، بسكرة .

١١ – زويلف، انعام حسين (٢٠١١) (دور التحليل الاستراتيجي لأبعاد بيئة التحكم المؤسسي في استمرارية المنظمة وتجنب الازمات المالية) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٠ ، جامعة الاسراء الخاصة.

١٢ – زيتوني، كمال، كريم، جايز(٢٠١١) "اخلاقيات راس المال الفكري كمدخل لتعزيز ادارة المعرفة في منظمات الاعمال العربية" مؤتمر دولي حول رأس المال الفكري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

١٣ – الصوري، محمد احمد (٢٠١٣) (دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الابداعية في القوائم المالية) رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين .

١٤ – صيام ، وليد وابو احمد ، محمود (٢٠٠٦) (مدى التزام مراجعي الحسابات في الاردن بقواعد السلوك المهني) مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الادارة والاقتصاد، مجلد ٢٠، عدد ٢، ٢٤٨.

١٥ – عمران، كامل علي متولي (٢٠٠٧) (التخطيط والرقابة) مشروع الطرق المؤدية الى التعليم العالي ، مركز التطوير والدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر .

١٦ – كاظم ، هيفاء مالك (٢٠٠٨) (تحليل اهمية العوامل المؤثرة في استقلال مراجع الحسابات) بحث منشورة في مجلة الغرب للعلوم الاقتصادية والادارية .

١٧ – كراجة، اشرف عبد الحليم (٢٠٠٤) (مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الاردن والرسائل التي تشجعهم على الالتزام بها) دراسة ميدانية اطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية ، عمان، الاردن.

١٨ – الكسب، علي ابراهيم حسين، ورشيد، ناظم حسين، (٢٠٠٦) "أخلاقيات الإعمال وأثرها في تفعيل محاسبة المسؤولية، المؤتمر السنوي السادس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الاردني.

١٩ – المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (٢٠٠١) المبادئ الأساسية للتدقيق، مطابع الشمس، عمّان.

٢٠ – محمود، صدام محمد ، وحسين، علي ابراهيم، احمد، ومحمد حامد، (٢٠١١) "اثر المعايير الاخلاقية للمحاسب الاداري في جودة التقارير المالية دراسة حالة على عينة من المحاسبين في مدينة تكريت، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٤، العدد ٧.

٢١ – المرسي، محمد (٢٠١٠) (التحليل البيئي "التحليل الرباعي) **swot analysis** ورقة عمل ، كلية العلوم، جامعة المنصورة

٢٢ – مرعي، منى سالم حسين (٢٠١٠) (استخدام مفهوم التحليل الاستراتيجي **swot** في تحقيق استراتيجية الريادة في التكلفة ودعم القدرة التنافسية) مجلة بحوث مستقبلية، العدد ٣١.

٢٣ – مزهودة، عبد الملك (٢٠١٠) (الفكر الاستراتيجي التسييري من نموذج **swot** الى نظرية الاستراتيجية) مجلة العلوم الانسانية ، العدد ٤، جامعة محمد خضير، بسكرة .

٢٤ – مساعدة، ماجد عبد المهدي (٢٠١٣) (الادارة الاستراتيجية مفاهيم ، عمليات ، حالات تطبيقية) دار المسيرة للنشر.

٢٥ – المصري، محمد عبد الغني (٢٠٠٥) (اخلاقيات المهنة) عمان ، مكتبة الرسالة الحديثة.

٢٦ – المطيري، عبد الرحمن مخلد (٢٠١٢) (قواعد سلوك وآداب مهنة التدقيق واثرها على جودة عملية التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية) رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، عمان ، الاردن.

Practice,(3ed), New York: The Macmillan Company.

9 - Mc.Donald G, (2007) "Business Ethical and The Evolution of Corporate Responsibility, Chartered Accounting Jornal, manch86(2) ,p12-14.

10 - Peter, Hughes, (2010) "Decision-making Processes in the Context of Ethical Dilemmas:A Study of Accountants in Training, Doctor of Business Administration, Northumbria at Newcastle.

11 - Pojman, L.P, (1998) Ethical Theory: Classical and contemporary readings, London: International Thomson Publishing Europe.

12 - Shroeder, G Richard& Clark, Catey (2009), "Financial accounting Theory and analysis text and cases,9th ,edition.

13 - Wright. P., Pringle. C., Kroll.M. Strategic Management (text and cases). 1992- Ally and Bacon.

٢٧ – نور، احمد (١٩٩٦) مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.

٢٨ – يوسف، عبد الستار حسين (٢٠٠٧) (تقدير المخاطر في ظل تحليل (**swot**) في المؤسسات الصناعية دراسة تحليلية) مداخلة مقدمة الى المؤتمر العالمي الدولي ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الزيتونة الاردنية.

المصادر الاجنبية :

1 - Bartol K. M., & Martin D. C., 1994 - Management. McGraw - Hill .

2 - Daft, Richard L (2000) "Management" 5th edition, Harcourt, Inc., USA.

3 - Good,R.W., (2003),organizational behavior, Honghton Mifflin Company, New York.

4 - Hodgetts R. M., Luthans F., 1997- International Management. McGraw.

5 - Jones, G.R.,(2004), Organizational Theory: Text and Cases(2ed) New York : AdisonWesly publishing Co.

6 - learned , Christensen, Andrews, guth, business policy, text and cases , Richard deirwin , 1965 .

7 - Luthans, S.,(2003),The Discipline of building character, Harvard Business Review.

8 - Mafarland, D.E(1970) Management: Principles and

مسؤولية مراقب الحسابات عن توفر الخاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية في التقارير المرحلية وفق معيار التدقيق الدولي رقم٨١٠

م.م. جاسم كشيش زويد
المعهد التقني - قسم المحاسبة / كوت
الجامعة التقنية الوسطى
jasim_ksh@kuttechinstitute.com

المستخلص :

هدف البحث الى التركيز على اهم المضامين المحاسبية المرتبطة بالمعلومات المالية المرحلية والابلاغ عنها، وكذلك التركيز على دور مسؤول مراقب الحسابات في التأكد من ان الابلاغ المالي المرحلي يوفر خاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية للمستخدمين، وتحديد مسؤولية مراقب الحسابات عن توفر الخاصية التنبؤية للمعلومات المالية المحاسبية في القوائم المرحلية وفق متطلبات المعيار الدولي ٨١٠ ، وتتمثل مشكلة البحث في بيان مسؤولية مراقب الحسابات عن توفر الخاصية التنبؤية في المعلومات المالية المرحلية بما يسهم في تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات ، ولتحقيق اهداف البحث قام الباحث بتحليل بيانات القوائم المالية المرحلية لشركة الصناعات الالكترونية وقد توصل الباحث الى عدة نتائج منها تمثل مهنة التدقيق التزاما مهنيا وفنيا من قبل المدقق تجاه مستخدمي القوائم المالية بالأخص المستثمرين والدائنين فعلى مراقب الحسابات تحديد متطلبات الشفافية في القوائم المالية والتي تخدم توفير معلومات مالية تنبؤية مستقبلية، وان الخاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية تعد مطلبا متطورا يتوافق مع حداثة الانشطة الاقتصادية وخصوصا في مجال الاستثمار فالمسؤولية المهنية لمراقب الحسابات تتطلب التركيز على تحديد مدى توفر متطلبات المستثمرين بما يتعلق بجودة المعلومات المحاسبية وخصوصا

الخاصية التنبؤية ، وعلى ضوء النتائج اعطى الباحث توصيات منها تحديث النظم المحلية والقواعد المحاسبية بصورة تتناسب مع التطورات الاقتصادية وبما يضمن تحقيق اهداف مهنة المحاسبة بكفاءة وفاعلية من خلال تقديم معلومات محاسبية ذات جودة عالية تسهم في تعزيز القيمة التنبؤئية لدى المستخدمين على ان يكون لمراقب الحسابات دور في ذلك، وضرورة الالتزام بمتطلبات المعايير الدولية وتضمين القواعد المحلية لمتطلبات هذه المعايير تنضم مهنة المحاسبة وتسهم في حل المشاكل المحاسبية المعاصرة وتعزز من كفاءة الاسواق المالية وخاصة متطلبات المعيار الدولي ٣٤ لذلك على مراقب الحسابات ان يتاكد من توفر متطلبات المعيار .

ABSTRACT:

This research aim firstly, is focus on superior accounting tenor which associated with interim financial information and reporting about it. Secondly, focus on the accounting employer to ensure that, interim financial reporting offers prediction property for user. This facility is responsibility of accounting employer to achieve the prediction property of accounting financial information for interim financial list according to International Criteria No. 810.

The research problem statement is show the responsibility of accounting indicator for available property in the interim financial information to cooperate by reducing un-sure for this information's users

To achieve the goal of this research, analyzed data of interim financial list for company of electronic industrial. The result show that, the function of scrupulousness committing vocational and technical for users of financial list especially Investors and creditors. Therefore, accounting indicator must give the transparency requirement for financial list which offer predictive of future for financial information. The prediction property of accounting information is an advance requires agree

quality contribute by enhancement predictive value for users. The accounting indicator must be a key role to decide the information type and requirement of International Criteria. These local roles must include the requirements of criteria and regulated the accounting function and contribute to solve modern accounting problems. Also, increase financial market efficiency especial International criteria No.34 requirements. Therefore, the accounting indicator must provide criteria requirements.

with a modern economic activities, especially investment field. The vocational responsibility of accounting indicator needs focus on limit range for investment requirement of accounting information quality, especially prediction property.
According to these results must take into account, update local system and accounting role by a suitable to agree with economic development to achieve the goals of accounting job with a efficiency and activity. Therefore, have to introduce accounting information with a high

المقدمة :

ان المتتبع لمهنة التدقيق او كما تعرف مراقب الحسابات عبر العصور يتبين له اهمية هذه المهنة في الرقابة على الشركات وتظهر هذه الاهمية من خلال المهام الموكلة لمراقب الحسابات والدور الذي يلعبه هذا الاخير في اضفاء الثقة على المعلومات المالية التي تنشرها الشركات ، وذلك من خلال تقريره الذي يبدي من خلاله رأيه الفني حول مدى صحة وانتظامية الحسابات المرحلية ومدى

صدقها في التعبير ومدى تضمن هذه المعلومات على التنبؤية والمستقبلية .

وتقع مسؤولية إعداد القوائم المالية على إدارة الشركة وأن أي خطأ قد يرتكب فيها من قبل محاسبي الشركة تتحمله الإدارة ، أي أن الإدارة هي المسؤولة أمام المالكين أو/ والمستثمرين في مدى كفاءتها في تحقيق أهداف الشركة وكيفية إدارة أموالها ومواردها بناءً على توصيات المالكين وحقهم في محاسبتها أو مكافئتها مقابل جهودها.

ومن هنا يأتي الدور المهم والمفقود لمراقب الحسابات في التحقق من مدى توافر المعلومات المحاسبية على التنبؤية والمستقبلية لهذه المعلومات وتقييم الأداء المالي للإدارة باعتباره مؤشراً على كفاءتها في توجيه واستثمار الموارد المتاحة وبالتالي مدى إمكانية استمرارها ، إذ أن مستخدمي المعلومات المحاسبية يعتمدون على مراقب الحسابات في توفير الأطمئنان على سلامة أعمال الشركة وقدرتها على الأستمرار.

وفي هذا البحث سيتم التعرف على مدى مسؤولية مراقب الحسابات في التأكد من ان المعلومات المحاسبية تحمل الطابع التنبؤي المستقبلي وقد اعدت حسب المعايير الدولية للتدقيق ، وما هي القواعد التي توجب على مراقب الحسابات التحقق منها ، وما هي المسؤولية المدنية والمساءلة التي تقع على عاتقه عند عدم تحققها أو ضُعفِها . ولتحقيق اهداف البحث تم تقسيمه الى اربعة محاور لتغطي الجانب النظري والعملي للبحث ، حيث تضمن المحور الاول على منهجية البحث والمحور الثاني والثالث على الجانب النظري المتضمن طبيعة الخاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية ودور مراقب الحسابات في التحقق من الخاصية التنبؤية في التقارير المرحلية ، والمحور الرابع على الجانب التطبيقي في شركة الصناعات الالكترونية والمحور الخامس تضمن الاستنتاجات والمقترحات واخيرا اختتم بالمصادر المستعملة بالبحث .

المحور الاول : منهجية البحث :

اولا : مشكلة البحث : تتوافر للمدقق مجموعة من القواعد والاجراءات المهنية التي من شانها تدقيق التقارير المالية المرحلية حيث تحدد نطاق عملهم ومسؤولياتهم لإبداء رايهم فيما اذا كانت هذه القوائم المالية تحمل معلومات محاسبية ذات خاصية تنبؤية وبالشكل الذي يخدم المستفيدون من هذه التقارير .

تتمثل مشكلة البحث في بيان مسؤولية مراقب الحسابات عن توفر الخاصية التنبؤية في المعلومات المالية المرحلية بما يسهم في تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات ؟ .

ثالثا : اهمية البحث : تأتي اهمية البحث من اهمية المعلومات التي توفرها التقارير والقوائم المالية المرحلية والتي يمكن من خلالها اتخاذ القرارات المناسبة من قبل مستخدمي تلك المعلومات حيث يقع على عاتق المدقق التأكد من المعلومات هل انها

تنبؤية معدة لغرض مستقبلي ومفيدة في قرارات المستخدمين لتلك المعلومات وهل ان هذه المعلومات قد اعدت في الوقت المناسب وفق القواعد والمعايير .

ثانيا : هدف البحث : يهدف البحث الى ما يلي :

١ – التركيز على اهم المضامين المحاسبية المرتبطة بالمعلومات المالية المرحلية والابلاغ عنها .

٢ - دور مسؤول مراقب الحسابات في التأكد من ان الابلاغ المالي المرحلي يوفر الخاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية للمستخدمين .

٣- تحديد مسؤولية مراقب الحسابات عن توفر الخاصية التنبؤية (المستقبلية) للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية المرحلية وفق متطلبات المعيار الدولي ٨١٠.

رابعا : فرضية البحث : يستند البحث الى فرضية مفادها **((ان لمراقب الحسابات دور في التحقق من الخاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية المرحلية))**

المحور الثاني

طبيعة الخاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية

اولا : ماهية المعلومات المالية :

١ - **تعريف المعلومات:** هناك عدة تعاريف للمعلومات نذكر منها ما يلي:

- **المعلومات :** هي عبارة عن بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة وبالتالي فان المعلومات تمثل معرفة لها معنى وتفيد في تحقيق الأهداف .

او ان المعلومات تعتبر أساسية لكافة الأعمال الفكرية فهي الأساس في اتخاذ القرار والدراسات العلمية والأعمال الكونية.....إلخ .

ثانيا : أنواع المعلومات المحاسبية :

مهما تعددت المعلومات ومهما كان الهدف من استعمالها، إلا أنه يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات وهي: -

- **معلومات المحاسبية الاشتغالية :** وهي مجموع المعلومات الضرورية للعمل اليومي للمؤسسة، فهي مرتبطة بالمهام المتكررة .و بدون هذه المعلومات لا يمكن تحقيق ولا مراقبة المهام العادية في المؤسسة وبصفة أدق، يمكن تقسيم هذا النوع من المعلومات إلى صنفين:

معلومات القيادة : أي تلك المتعلقة بالتحكم، بإثارة أو بتنفيذ عملية معينة.

معلومات الرقابة : والهدف منها مراقبة النتائج المتحققة من خلال العملية المنفذة.

- معلومات المحاسبية التأثيرية : يهدف هذا النوع من المعلومات إلى التأثير في سلوك الأفراد الذين لهم صلة وثيقة بالمؤسسة سواء الأفراد الداخليين والخارجيين .و هذه هي المعلومات التي تجعل من المؤسسة على انها ليست فقط عبارة عن تجميع للأفراد، بل من خلالها يمكن خلق صلة ترابط بين العامل و المسؤول بهدف التوصل أسر الحواجز السّلمية وجعل الفرد يعتبر المؤسسة ملكا له .

- المعلومات المحاسبية التنبؤية : تعرف المعلومات المالية التنبؤية بأنها" معلومات مالية مستقبلية يتم عرضها بشكل مشابه لعرض القوائم المالية التاريخية" (الجمعية السعودية للمحاسبين القانونيين ، SOCPA ، ٢٠٠٣ : ٣٠٠) كما تعرف بأنها " تلك المعلومات المستندة على افتراضات لإحداث قد تحدث أو لا تحدث في المستقبل وردود أفعال الوحدة الاقتصادية تجاهها وهي ذات طبيعة غير موضوعية وان إعدادها يتطلب الحكم الشخصي وكثيرا من الاجتهادات "(IAS 810 , 2009 : Par. 7) وفي تعريف آخر مشابه للتعريف السابق تعرف المعلومات المالية التنبؤية بأنها" معلومات حول الأحداث المحتملة والأوضاع المالية والأداء المالي للوحدة الاقتصادية والتي تبنى على أساس افتراضات تتعلق بالأوضاع الاقتصادية المستقبلية "(OSC 6 : 2013 ,) وتعرف المعلومات المالية التنبؤية من خلال الغرض منها بأنها " نوع من المعلومات التي تبنى على اساس التنبؤات المستقبلية لغرض تمكين مستعملي التقارير المالية من تقويم أداء الوحدة الاقتصادية في المستقبل" (Menicueci , 2013 : 68) ويمكن أن تتضمن المعلومات المالية التنبؤية معلومات حول عمليات التشغيل والمركز المالي والتدفقات النقدية فتعرف بأنها" المعلومات المتعلقة بأحداث محتملة تقوم على افتراضات حول ظروف و مسارات العمليات الاقتصادية في المستقبل وهي تتضمن معلومات تتعلق بالعمليات التشغيلية و العمليات المتعلقة المركز المالي والتدفقات النقدية كتنبؤات

"(CICA , ST. NO.48 , 1993 : 1) .

ويمكن من خلال التعريفات السابقة تحديد أهم خصائص المعلومات المالية التنبؤية كما يأتي:

١- أنها معلومات مالية كمية .

٢- أنها بطبيعتها موجهة نحو المستقبل لذا فإنها تحتمل مخاطر عدم التحقق .

٣- أنها توضع وفقا لافتراضات محددة وليس بصورة عشوائية .

٤- أنها تأخذ شكل القوائم المالية التاريخية وتنظم في قوائم مالية تنبؤية.

و يمكن تحديد تعريف عام للمعلومات المالية التنبؤية من وجهة نظر الباحث بأنها : ان المعلومات المالية الموجهة نحو المستقبل يتم إعدادها لافتراضات محددة والتي يتم وضعها بناء على الأسس العلمية أو الخبرات الشخصية وهي تتعلق بالأحداث والعمليات لم تقع بعد، و ردود الأفعال التنبؤية تجاهها والهدف من إعدادها هو مساعدة متخذي القرارات في تقييم الأداء المستقبلي وتخفيض حالة عدم التأكد المرتبطة بأنشطة الوحدة الاقتصادية.

ثالثا : خاصية التنبؤ والمعلومات المالية المستقبلية : تعد جذور فكرة التنبؤ إلى عصور موغلة في القدم من خلال سعي الإنسان إلى معرفة خفايا وإسرار مستقبله عبر ممارسته لطقوس التنجيم من قبل الكهنة والعرافين ، ولا يوجد من يعترض أو يساوره الشك بضرورة التنبؤ بالمستقبل والتعرف عليه مسبقاً قبل قدومه وحدوثه في مختلف المجالات .

وعموماً ، يقصد بالتنبؤ (الاعتماد على الأسس العلمية لتوقع أكثر الاحتمالات دقة وموضوعية لمسار الظواهر والعمليات وحالاتها المستقبلية) (ألبياتي : ١٩٨٥ : ٨٧) .

وتناولت (Sullivian) بأنه (التنبؤ) (قيمة فضولية لا وجود لها تتخذ من الحدث الحالي اساساً لبرهنة الحدث في المستقبل وبصورة علمية) (Sullivian) : 1977 : 2

وأشار (Pindyck) إلى إن التنبؤ هو (تقدير كمي أو مجموعة تقديرات حول إحداث المستقبل في مجال معين وبالاستناد إلى المعلومات السابقة والحالية) (Pindyck : 1976 : 156) .

اما (Montgomery) فأدخل لأول مرة بعداً رياضياً لمفهوم التنبؤ حيث صاغ التعريف الاتي له (تحليل بيانات الماضي وتطبيق نتائجها على المستقبل من خلال استخدام نموذج رياضي مناسب) (Montgomery : 1976 : 12)،

وعلى هذا فأن (التنبؤات المالية) هي (تلك التنبؤات التي تهدف إلى توقع أكثر الصور احتمالاً لظاهرة مالية معينة أو متغير مالي معين في المراحل المتعاقبة من النشاط التشغيلي الاعتيادي للوحدة الاقتصادية وتبيان الاتجاهات الرئيسة لتطوراتها ونموها والتغيرات الهيكلية والنوعية المصاحبة لها وكذلك الظروف التي سوف تتم في ظلها ممارسة النشاط) . (كنونه : ١٩٩٥ : ٣٢) .

واشار (النجار) إلى (التنبؤ المالي عبارة عن إسقاط على المستقبل يهدف إلى التعرف على سلوك الظواهر المالية في المستقبل مقارنة بسلوكها في الماضي والحاضر ، ومثال ذلك اتجاه المبيعات أو تقدير حجم رأس المال اللازم لتحقيق مستوى معين من الإنتاج ، ولهذا الأمر أهمية للوحدة الاقتصادية ويمكن من رسم سياستها المالية على أساس الظروف الداخلية والخارجية المحتملة) . (النجار : ١٩٩٥ : ٢١٢)

ولقد انطلقت فكرة التنبؤ بالتوقعات المالية المستقبلية من قبل إدارات الوحدات الاقتصادية من إن مجتمع الأموال هو مجتمع متغير لا يتكون تصوره في منظور تقليدية بل في منظور التنبؤ ، ولا يمكن تحقيقه الا في الحركة ، ولا يمكن الحكم عليه الا في المستقبل .

وان (Moulller) يرى إن الجهود المبذولة من قبل إدارة الوحدة للتنبؤ بالمعلومات المالية المستقبلية وما يتعلق بها من إحداث ، حتى تكون منطقية وعلمية ومنهجية لابد إن تطرح الأسئلة الأساسية حول ما هو محتمل من إحداث وما هو ممكن من توقعات وفوق كل هذا ما هو مرغوب تحقيقه من أهداف (Moulller : 1999 :225)

لقد صدر المعيار الأمريكي(التوقعات والتصورات المالية : Financial Forecasts and Projections) برقم (AT 301) عام ٢٠٠١ والذي أشار إلى إن (المعلومات المالية المستقبلية Prospectiveor Financial Information هي إما تنبؤات مالية : Financial Forecasts أو تصورات مالية Financial Projections في ضوء أفضل المعلومات المتاحة واعتقاد الإدارة) . : AICPA AT 301) (2001 : 1

وأساس التنبؤ المالي هو (تنبؤات الإدارة التي تعكس الظروف التي يتوقع مشاهدتها والتصرفات التي يتوقع اتخاذها) ، فالتنبؤ

المالي يمكن التعبير عنه بمبالغ نقدية معنية (كتقدير) في نقطة واحدة للنتائج التي يتم التوقع بها أو كمدى عندما يختار الطرف المسؤول افتراضات أساسية تُكّون مدى يُتوقع بطريقة معقولة ان يقع أو يحدث فيه البند موضوع الافتراض وذلك بناءً على أفضل معلومات واعتقادات ذاك الطرف ، وعندما يتضمن التوقع على مدى مفترض ، يجب ان لا يتم اختياره بطريقة مضللة أو متحيزة .

اما التصور المالي فيتم بناءً على حالة أو وضع افتراضي ويُعد لغرض واحد أو أكثر من التصرفات الافتراضية وذلك في ضوء أفضل معلومات واعتقاد الإدارة وافتراضاتها التي تعكس الظروف المتوقع حدوثها والأفعال التي يتوقع ان يتم اتخاذها في حالة أو أكثر من الحالات المفترضة) AICPA.AT 301:2005: 5) اما معيار التدقيق الدولي 810 تدقيق المعلومات المالية المستقبلية: (examinatian of prospective financial Information) ، فقد عَرف المعلومات المالية المستقبلية بأنها (تلك المعلومات المستندة على افتراضات لأحداث قد تحدث أو لا تحدث في المستقبل وأفعال محتملة للوحدة الاقتصادية ، وهي ذات طبيعة غير موضوعية وان إعدادها يتطلب الحكم الشخصي وبذل اجتهادات كثيرة ، ويمكن ان تكون المعلومات المالية المستقبلية اما على شكل تنبؤ ، أو إسقاط أو مزيج من الاثنين ، مثلاً تنبؤ لمدة سنة واحدة مع إسقاط خمس سنوات ,IAS 810) 2009: 3)

ويقصد (بالتنبؤ) في هذا المعيار (إعداد المعلومات المالية المستقبلية على أساس افتراضات لأحداث مستقبلية تتوقع الإدارة حصولها ، ولتصرفات الإدارة المتوقع اتخاذها في تاريخ إعداد المعلومات وفق منظور(افتراضات التقدير الأفضل) (IAS 810 : Par 4)

اما مصطلح (إسقاط) الوارد في المعيار فيعني به (إعداد المعلومات المالية المستقبلية على الأسس الاتية :

أ- افتراضات ظنية [*] لأحداث مستقبلية ولتصرفات الإدارة والتي لا يتوقع حدوثها بالضرورة ، مثل بعض المشاريع في مراحل تأسيسها الأولى أو التي تدرس إجراء تغيير جوهري على طبيعة نشاطها .

---

[*] الظن عكس اليقين والتأكد ، بمعنى افتراضات لأحداث مستقبلية تحتمل الظن بدرجة اكبر من احتوائها على اليقين والتأكد.

ب . مزيج من افتراضات التقدير الأفضل والافتراضات الظنية ، مثل هذه المعلومات تصور النتائج المحتملة في حالة حدوث حالات أو تصرفات في تاريخ إعداد هذه المعلومات. (IAS: 810: Par 5)

إن اعتماد وعرض المعلومات المالية المستقبلية هو من مسؤوليات الإدارة ، ومن ضمنها تشخيص الافتراضات التي أسست عليها والإفصاح عنها ، وقد يُطلب من مدقق خارجي اختبار المعلومات المالية المستقبلية وتقديم تقرير حولها لغرض تعزيز مصداقيتها وذلك في حالة النية لاستخدامها من قبل طرف محدد أو لأغراض داخلية . (IAS 810 : Par 7)

وقد يتم إعداد المعلومات المالية المستقبلية :.

١) كأداة داخلية للإدارة ، مثلاً للمساعدة في تقسيم استثمار رأسمالي محتمل .

٢) أو لتوزيعها على إطراف ثالثة في :.

. نشرة لتوفير معلومات للمستثمرين المحتملين حول التوقعات المستقبلية

. تقرير سنوي لتوفير معلومات للمساهمين وللجهات النظامية وللأطراف المهتمة الأخرى .

. وثيقة معلومات للمقرضين والتي قد تتضمن مثلاً توقعات التدفق النقدي) IAS 810 : Par 5)

رابعا : القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية:

تعكس خاصية القيمة التنبؤية قدرة المعلومات على تحسين قدرات متخذي القرارات على التنبؤ بنتائج للأحداث المستقبلية ، وان قدرة المعلومات على تحسين قدرات متخذي القرارات على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء مخرجات الماضي و الحاضر واحدة من الخصائص النوعية الفرعية المكونة لخاصية الملائمة، فالمعلومات الملائمة تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي من خلال معرفة الأحداث الماضية التي يصعب بدونها التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل كما ان المعرفة بالأحداث الماضية دون اهتمام بالمستقبل يعد أمرا غير فعال (عباس ،٢٠١٦: ١٥) .

وتعد المعلومات المالية ذات قيمة تنبوئية اذا تم استخدامها كمدخلات للعمليات من قبل المستخدمين للتنبؤ بالنتائج المستقبلية، وهي واحدة مكونات خاصية الملائمة وتتمثل في مقدرة المعلومات على مساعدة المستخدمين (متخذي القرار) في التعرف على الاحداث المقبلة فالمعلومة الملاءمة هي المعلومة التي تمكن المستخدم من التنبوء بما سيكون عليه

عنصر او اكثر في بدائل قراره ، اذ ان التنبوء بالمعلومات يعني تجهيزه بمؤشرات جيدة عن المستقبل في الظروف الطبيعية ، وكلما كانت هذه المؤشرات ذات جودة عالية وقريبة للواقع كانت اكثر ملائمة وفائدة وذلك لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الاداء المستقبلي وتحديد الانحرافات وبيان أسبابها ومن ثم معالجتها ، ولكي تكون المعلومات ذات تأثير على عملية اتخاذ القرار يجب ان تؤدي الى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبوء بالنتائج المتوقعة في المستقبل او تساهم هذه المعلومات في تعزيز و تصحيح توقعاته الحالية ، وقدرة المعلومات على التنبوء تشير الى قدرة الشركات لتحصيل السيولة المستقبلية وتعطي معلومات عن الظواهر الاقتصادية لتقييم الواردات التي يضعها اصحاب رؤوس الاموال كي يستطيعوا تكوين توقعاتهم وامالهم الخاصة بالمستقبل ، ولتحقيق القيمة التنبوئية للمعلومات المحاسبية يشترط ان تكون مفهومة لمستخدميها ، فخاصية القابلية للفهم تعني وجوب عرض المعلومات المحاسبية بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها وهذا لا يعني عدم عرض المعلومات بطريقة معقدة في حالة عدم وجود طريقة مفهومة بل عرض المعلومة بما يوفر اكبر ما يمكن من الفهم لإمكانية استفادة بعض من اصحاب العلاقة من هذه المعلومات لترشيد قراراتهم ،(العبيدي ، ٢٠١٣ : ٤٠) .

خامسا : المقومات الاساسية للمعلومات التنبؤية :

ويرى الباحث في ضوء ما سبق ولغرض تحقق خاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية يجب توفير ما يلي :

اولا : القيمة الوقتية للمعلومات المحاسبية

ثانيا : الابلاغ المالي المرحلي وفق المعايير الدولية والقواعد المحلية ، وكما يأتي :

١ - القيمة الوقتية للمعلومات المحاسبية :

يمثل الوقت واحداً من الموارد القيمة والثمينة في أي وحدة اقتصادية ، وهو احد أهم خصائص المجتمعات الحديثة المتطورة إداريا ولابد من الاحترام والالتزام به ، وهو ثروة نادرة لا يفترض أن تتبدد فقياس إنتاجية العاملين في المؤسسات مرتبط باستخدام الموارد المتاحة ومن ضمنها الوقت وبشكل كفء وفعال ، ويعد الوقت عنصرا من العناصر الأساسية للإدارة الناجحة فالوحدات والأفراد الذين لهم القدرة على ادارة الوقت بشكل جيد يكونون مستعدين

بشكل أفضل وأحسن لمواجهة تحديات الاعمال المختلفة التي تقابلهم ولاسيما المديرون الذين هم محل الاهتمام لما لهم من دور في تحقيق الفاعلية في إدارة الوقت (لوثر ، ٢٠٠٨ :٢٣) .

ويعرف الوقت بأنه" هو المحرك الأساسي للواقع العملي الإنتاجي، والفائدة منه تتمثل في تحقيق الانجازات والنجاح والناس سواسية فيه إذ يمتلك كل شخص نفس القدر والاختلاف فقط في طريقة استخدام كل فرد للوقت المتاح وهو على عدة انواع اهمها(نواف، ٢٠٠٧ :٣٩-٤٠):

أ - الوقت ألاستعدادي (التحضيري) : وهو الوقت اللازم للاستعداد والتحضير لبدء عمل محدد وهو يشتمل على توفير متطلبات نجاح العمل الاساسية وهو من اهم انواع الاوقات والاكثر تأثرا في استغلال فاعلية انجاز الاعمال .

ب - الوقت الابداعي (الخلاق) : هو الوقت الذي يتم صرفه في العمليات التفكيرية والتحليلية والتخطيطية التنبؤية المستقبلية، على التنظيم للعمل وتقييم مستوى الإنجاز الذي تم، ويلاحظ إن كثيرا من النشاطات الإدارية والمالية تنجز بواسطة هذا النوع من التوقيت، وتواجه في هذا النوع من التوقيتات المشكلات الإدارية والمالية وبجوانبهما الإدارية والإحصائية وبأسلوب علمي منطقي و تقديم خيارات (حلول) المنطقية والموضوعية تضمن فاعلية وكفاءة القرارات ونتائجها التي تؤخذ بشأنها .هذا النوع يسعى إلى التجديد والابتكار والإبداع نحو استغلال الوقت"

جـ - الوقت الانتاجي : وهو ذلك الوقت الذي يستغرق ويستنفذ في انجاز العمل الذي تَمَّ الرسم والتخطيط له في الوقت الخلاق، والتحضير في الوقت التحضيري (السابق للعمل)،" ان الوقت المستغرق في تنفيذ الاعمال المتكررة اليومية يخفض من الوقت اللازم للإبداع والابتكار، ولزيادة كفاءة وفاعلية استغلال الوقت يجب على الإداري إن يوافق بين الوقت الذي يستغرق في انجاز العمل والمهام ،والوقت الذي استلزم في التحضير والإبداع.

وتشير القيمة الوقتية (التوقيت المناسب) للمعلومات المحاسبية الى تجهيز تلك المعلومات المفيدة في الوقت المناسب وبالتالي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لمتخذي القرار فيجب ان تكون متاحة لهم في التوقيت المناسب وقبل ان تفقد اعتبارها في التأثير بصناعة القرار لدى المستخدمين ان سرعة التوصيل للمعلومات

المحاسبية الى مستخدميها يعزز من جودة ادراك تلك المعلومات وبالتالي زيادة قابلية فهم تلك المعلومات وكلما تأخرت المعلومات المحاسبية انخفضت قيمة الملائمة لتلك المعلومات لان عملية اتخاذ القرار تكون دائما محددة بفترة زمنية (عباس ، ٢٠١٦ :١٧) .

ويرى الباحث ان التوقيت المناسب في توفير المعلومات المحاسبية يعزز من فاعلية استغلال الوقت وفي جميع انواعه (التحضيري ، الخلاق ، الانتاجي) فالمعلومة الموقوتة تخفض من وقت التحضير وتزيد من قدرة المستخدم على الابداع وتخفض من الروتين في العمل وتخفض مشاكل العمل وبالتالي تزيد من الوقت الانتاجي ، وان الابلاغ المرحلي مقدمة للوصول الى التوقيت المناسب وان القيمة الوقتية هي مدخلات القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية فالمعلومة الموقوتة تخفض من حالة عدم التأكد وتزيد من تنبؤية المعلومات وتزيد من قدرة المستخدم على المفاضلة بين بدائل القرار .

٢ – الابلاغ المالي المرحلي وفق المعايير الدولية والقواعد المحلية: لا يمكن أن تعرف نتائج الوحدة الاقتصادية إلا بعد تصفيتها بالشكل الحقيقي ولكن يبدو إن هذه النتائج تكون غير مفيدة لمتخذي القرارات أي مستخدمي المعلومات المحاسبية ، لذا لابد من تقسيم دورة حياة الوحدات الاقتصادية إلى مدد معينة لغرض توصيل المعلومات المالية أولا بأول في الوقت المناسب من خلال القوائم المالية المعدة عن تلك المدد إلى مستخدمي المعلومات لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية ،ويتم عادة إعداد تلك القوائم عن مدة منتظمة ، في الغالب سنة مالية. إلا أن انتشار الشركات المساهمة بسبب النمو الاجتماعي والاقتصادي وبشكل واسع وبمختلف الأنشطة أدى إلى أن تكون هناك حاجة مستمرة للمعلومات الملائمة لرقابة نشاط هذه الشركات وتقويم أدائها سواء من قبل المستثمر أو المقرض أو جهة خارجية أخرى مستفيدة ،وبما إن التقارير المالية السنوية لا توفر دائما بيانات ومعلومات ملائمة لهؤلاء المستفيدين وذلك لان هذه البيانات والمعلومات التأريخية تعبر عن أحداث انتهت فضلا عن أنها لا تأتي متزامنة مع عملية اتخاذ قرارات هذه العملية التي تتطلب أن تكون المعلومات المالية متوفرة قبل

صناعة القرار (Brenner,1991: 66)

لذلك فان حاجة مستخدمي البيانات والمعلومات المالية تدفع معدي القوائم المالية باتجاه إعداد القوائم المرحلية بما توفره تلك القوائم من المعلومات الملائمة ومتزامنة مع عملية اتخاذ القرارات من خلال تعبيرها عن الأحداث والعمليات الجارية.

تعد هذه القوائم مصدرا مهما من مصادر المعلومات الذي يوفر معلومات مالية عن مدة اقصر من

سنة(شهر – ثلاثة أشهر – ستة أشهر) أو عن مدة تجميعية لمجموعة من المدد المرحلية مدتها (١٢ شهرا)

تنتهي بتاريخ مغاير لتاريخ انتهاء السنة المالية الاعتيادية للوحدة الاقتصادية (David Green,1970 : 602)

ويهدف التقرير المرحلي (عماد ، ٢٠٠٥: ٦٦٤)

١ -هدف التقارير المالية المرحلية هو تقديم معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية مثلما هو الحال في المعلومات المالية السنوية.

٢ -تقدم التقارير المالية المرحلية (المؤقتة) معلومات نوعية عن الوضع المالي والأداء والتغير في الوضع المالي للوحدة الاقتصادية.

٣ -تقديم تفهم لقدرة الوحدة الاقتصادية على توليد المكاسب للأطراف معينة (المستثمرون والدائنون)

وكذلك قدرتها على توليد التدفقات النقدية والتي تمثل بوضوح توجهًا مستقبليًا.

٤ -تهدف البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية المرحلية والتي تكون في المتوقع أن تمد الأطراف

المعنية ليس فقط بنظرات عميقة في مسائل التقلب الموسمي وعدم الانتظار وتقديم ملاحظات في توقيت مناسب عن التغيرات في الأنماط والاتجاهات لكل من سلوك توليد الدخل والتقنية بل وكذلك الظواهر القائمة في الميزانية العمومية مثل سيولتها.

المحور الثالث

دور مراقب الحسابات في التحقق من الخاصية التنبؤية في التقارير المرحلية

اولا : ماهية مسؤولية مراقب الحسابات :

تنشأ المسؤولية نتيجة عقد قام بين طرفين وحصول إخلال بالتزام رتبه ذلك العقد أو القانون ، وتعرف المسؤولية على إنها اقتراف أمر يوجب مؤاخذة فاعله ، إن مسؤولية المدقق الخارجي تتلخص بأن

يقوم بتدقيق حسابات الشركة وفحص البيانات المالية وابداء رايه الفني المحايد كخبير في مدى دلالة هذه القوائم على عدالة المركز المالي للمنشاة وعلى نتيجة أعمالها، فالمدقق يفترض به أن يكون خبيرا في شؤون التدقيق والمحاسبة ولذلك فإن رايه في القوائم المالية هو راي مهني وبالتالي يجب أن تكون مراجعته للبيانات المالية مبنية على أساس علمي وعملي سليم، ونستنتج مما سبق أن المدقق يجب عليه أن يبذل الجهد والعناية المهنية اللازمة في الحصول على المعلومات التي تمكنه من إبداء رايه الفني في البيانات المالية **(التميمي، ٢٠٠٦: ١٠٣)**، ويمكن تقسيم مسؤوليات مراقب الحسابات حسب المخطط الاتي **:**

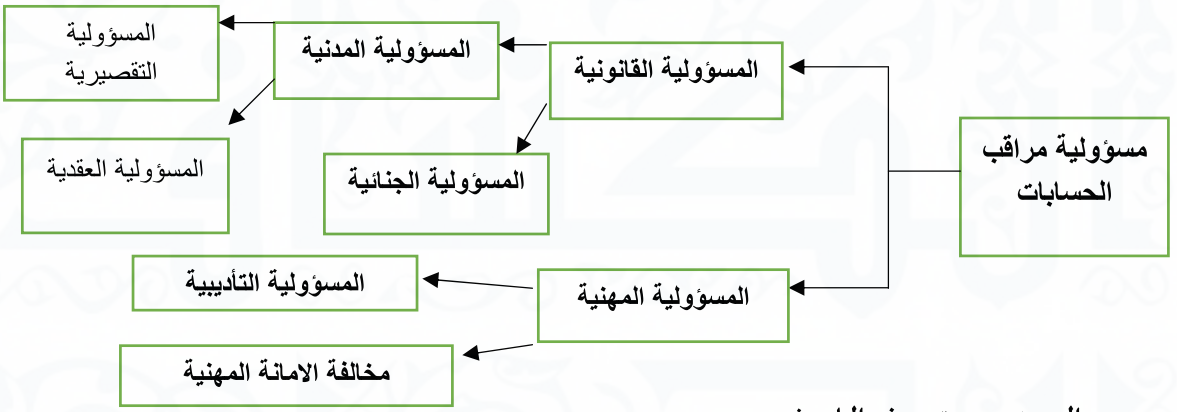

المصدر من تصرف الباحث

١- المسؤولية القانونية : كما أن مراقب الحسابات يعتبر مسؤولاً تجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية بالرغم من عدم وجود مثل هذا العقد، وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها مراقبو الحسابات للمحاكمة نتيجة عدم اكتشافهم التلاعب أو الاختلاس في عملية المراجعة كانت الأسباب الرئيسية هي فشل المراقب في بذل العناية المهنية اللازمة للقيام بالعملية الموكولة إليه **(التميمي، ٢٠٠٦: ١٠٦)**

وتقسم المسؤولية القانونية الى **:**

أ – المسؤولية المدنية : ان المراجع مسؤول تجاه المنشاة وتجاه الغير وعليه تعويض الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهؤلاء في حالة ارتكاب اخطاء او التقصير غير انه لابد من اثبات الضرر او التقصير بصفة

مباشرة او غير مباشرة وتصنف الى نوعين هما :

- **مسؤولية المراجع القانونية تجاه العملاء :** تنشأ مسؤولية العلاقة التعقادية تجاه عميل التدقيق وتعتمد اصلا على وجود عقد مبرم بين طرفين وقد يكون مكتوبا ومشتملا على حقوق وواجبات كل من الطرفين ولذلك يفضل ان يكون العقد كتابة واذا كانت هناك بنود خاصة يرغب الطرفين بإظهارها فيجب ان تكون واضحة وظاهرة في العقد، وقد يكون الاتفاق بين الطرفين شفويا وغير مكتوب ولكن في هذه الحالة سوف يصعب اثبات اي شيء بالنسبة للطرفين سوف يعتمد الامر على توفير القرائن والادلة التي تفي بغرض الاثبات **(التميمي ، ٢٠٠٦: ٢٩٢)**
- **مسؤولية مراقب الحسابات تجاه الغير:** يعتبر مراقب الحسابات مسؤولا عن الطرف الثالث من مستخدمي التقارير والقوائم المالية بالرغم من عدم وجود هذا العقد وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها مراقبو الحسابات للمحاكمة نتيجة عدم معرفتهم بالتلاعب او الاختلاس في عملية التدقيق والتي كانت الاسباب الرئيسة هي فشل المراقبين في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكلة اليه وتسمى **(بالمسئولية التقصيرية)**، وتنعقد المسؤولية القانونية بنوعيها الالتزامية والتخلفية ضد مراقب الحسابات بتوافر ثلاثة اركان هي:

- حصول اهمال وتهاون من جانب مراقب الحسابات في اداء واجباته المهنية .
- وقوع ضرر اصاب الغير نتيجة التقصير والاهمال لمراقب الحسابات .
- رابطة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير وبين التازمية والتخلفية لمراقب الحسابات .**(غوالي، ٢٠١٣: ١٣١)** .

ب – المسؤولية الجنائية : تظهر هذه المسئولية إذا قام المراجع بأعمال تؤدي إلى الضرر بالمجتمع ومن هذه الجرائم ذات المسئولية الجنائية:

أ .تعمد المراجع إثبات بيانات كاذبة تؤدي إلى تضليل جمهور المكتتبين في حسابات وقوائم الشركة.

ب .وضع تقرير كاذب عن المنشأة التي يراجع حساباتها مما يؤدي إلى تضليل المساهمين والإضرار

بأموال المنشأة التي هي جزء من أموال المجتمع.

ج .مساعدة الشركة على التهرب من الضرائب بالتقليل من رقم الربح في حالة ضريبة الأرباح التجارية والصناعية أو التهرب من ضرائب أخرى مما يؤدي إلى ضياع حق من حقوق الدولة ، ضرورة تحديد مجالات المساءلة الجنائية لمراجع الحسابات والتي تنص عليها التشريعات المنظمة للمهنة وقوانين الشركات وقانون العقوبات وأن النص على المسؤولية الجنائية للمراجع ضرورة هامة للمحافظة على كرامة المهنة والحفاظ على ثقة جمهور المستفيدين من خدمات المراجعة ومزاولي المهنة في الأداء الذي يبديه مزاولي المهنة عن مدى صدق سلامة مخرجات النظام المحاسبي.

القضاء الإنجليزي كان يشترط ضرورة توافر العلاقة التعاقدية للحكم على المراجع بالتعويض عما يصدر عنه من إهمال أو خطأ إلا أنه عاد وقرر بعد الدعوى الشهيرة **(هدلي بيرن)** وبعد الحصول على أراء المستشارين القانونيين على الفتوى التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز بشأن هذه الدعوى ، أنه من حق الغير الحصول على تعويض من المراجع بشرط أن يتكبد خسائر مالية تكون نتيجة حتمية لإهمال المراجع في إعداد التقارير والقوائم المالية التي اعتمد عليها ، وذلك في الأحوال التي يعلم فيها المراجع أو كان من واجبه أن يعلم أن هذه التقارير أو القوائم المالية قد تم إعدادها خصيصاً لغرض معين أو لعملية معينة.**(صالح، ٢٠١٦: ١٠)**

٢ – المسؤولية المهنية : يتوقف تقييم وتقدير كافة الجهات التي تستخدم التقارير المنشورة للمدقق على قدرته على تحمل المسئولية ،وكلما كان المدقق قادراً على تحمل مسئولياته كلما زاد ثقة الجهات له.

إن المدقق يعرض على الشركات و المؤسسات وكذلك الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية وكل من له علاقة بالقوائم المالية المنشورة خبرته

وخدماته وما يتمتع به من كفاءة وقدرة على تحمل المسئولية، بالإضافة إلى حياده واستقلاله في ممارسة مهنته، وتعتبر القدرة على تحمل المسئولية عنصراً هاماً بالنسبة للمدقق نظراً لأن قيامه بمسئولياته يساعد على خدمة جهات عديدة تعتمد على نتائج أعماله كما أن أخلاقيات المهنة تساعد على زيادة ثقة الرأي العام فيها، وتشجع الغير على الاعتماد على ما يتحمله المدقق من مسئولية ، ولا شك أن المدقق الذي يلتزم بتلك القواعد ويطبقها ينجح عن أي مدقق آخر يتجاهل تلك القواعد (غلوس، ٢٠١٣: ٤)

وتقسم المسؤولية المهنية لمراقب الحسابات الى :

أ - **المسؤولية التأديبية :** إذا لم يتوافر القصد الجنائي ممكن مساءلة مدقق الحسابات مسؤولية تأديبية لأنه خالف قواعد آداب وسلوك المهنة (الرماحي ، : 95 2009)

ولقد نص قانون نقابة التجاريين في جمهورية مصر العربية رقم (40) لسنة 1972 على اجراءات المساءلة التأديبية، ولقد تراوحت العقوبات التأديبية التي نص عليها القانون من مجرد لفت النظر إلى الإنذار وإلى الإيقاف عن العمل لمدة لا تتجاوز سنة، ثم إلي اسقاط عضوية النقابة بما يعني عدم تمكنه من مزاولة المهنة إلا بعد إعادة قيده بالنقابة مرة أخرى.

وبالنسبة لإدارات مدقق الحسابات، فلقد حددت لائحة العاملين بهذه الإدارات العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها وهي :الإنذار، والخصم من المرتب مدة لا تجاوز شهرين، والحرمان من العلاوة، أو الترقية، أو تأجيل موعد استحقاق العلاوة أو الترقية، والفصل من الخدمة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة (الصبان، وإبراهيم،٢٠١٢: ١٦٧).

ب - **مخالفة الامانة المهنية :**

١- لا يحق لمراقب الحسابات أن يسهم في تأسيس الشركة المساهمة العامة التي يقوم بمراقب حساباتها أو أن يكون جزاً من مجلس إدارتها أو العمل بصفة دائمة في أي عمل فني أو استشاري فيها.

٢- يحظر على مراقب الحسابات وعلى فريقه التدقيق المضاربة باسهم الشركة التي يراقب حساباتها سواء اجري هذا

التعامل بالأسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٣- يمنع مراقب الحسابات المجاز من ممارسة مهنة التدقيق قبل أداء القسم أمام رئيس ديوان المحاسبة(ديوان الرقابة المالية) .

٤- لا يحق لأي مدقق من فريق التدقيق التابع لمراقب الحسابات أن يعد أو يوقع أو يبدي رأياً يتعلق بأي تقرير أو بيان حسابي (أمين، ٢٠٠٥: ٧٦)

رابعا : مسؤوليات مراقب الحسابات عن الافصاح والشفافية : يؤكد(الخوري ، ٢٠٠٣ : ٣) أن الإفصاح والشفافية هي دعامة هامة للتحكم المؤسسي لضمان العدالة والنزاهة، والثقة في اجراءات إدارة الشركات واتخاذ القرارات الرشيدة حيث تؤمن هذه الدعامة توصيل معلومات صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الاطراف ذات المصلحة بنشاط المنظمة، ويرى (gregovy e lihen,2003 : 205) أنه كلما زادت درجة الشفافية كلما زادت درجة الإحساس بالمساواة والعدالة التي يعتقد المستثمرون بوجودها في الأسواق المالية، ويساهم المدقق الخارجي(مراقب الحسابات) في إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رايه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها المنظمات من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ويرفقه بالقوائم المالية ، لذلك فإن دور التدقيق الخارجي أصبح جوهريا وفعالاً في مجال الافصاح والشفافية لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة المنظمات ، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في المنظمات (خليل، 2005 : ١٢)

ولتعزيز الشفافية يرى (Gleen,1999, p: 240) ان تكون الافعال والقرارات والافتراضات موضوعة للفحص

من قبل جهات مختلفة ومنها المدققين (مراقبي الحسابات) لمساءلة الادارة حيث يعد ذلك بمثابة ناقوس يمكن

سماع صداه عندما تتبع الادارة سياسة الاختباء بدلا من الافصاح والضبابية والتضليل عوضا عن الشفافية

والوضوح.

سادسا: تحديد دور المدقق في الإفصاح عن المعلومات المالية التنبؤية وفقا لمعايير التدقيق الدولية رقم ٨١٠

تعيش المنظمات في الوقت الراهن عصر التغييرات والمشاريع مما جعلها غير قادرة على أخذ المبادرات الايجابية في التعامل مع التغيرات و تأثيراتها المتزايدة، لذا لم يقتصر اهتمامها على المعلومات التاريخية أو الحالية بل ظهرت الحاجة إلى دراسة و فهم توقعات المستقبل من قبل الإدارة لأجل التكهن و التفكير في عواقب قراراتها و أفعالها مستقبلا ، و تنامت الحاجة إلى دور المدقق في تحقق من موضوعية الافتراضات التي اعتمدتها الإدارة في إعدادها لمعلوماتها استباقية و كفاية الإفصاح عنها.

وكذلك فإن دور المدقق في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المالية الاستباقية يكمن في مهنة التدقيق تواجه تغيرات هائلة ورغم أن الدول المتقدمة و خاصة أمريكا هي المصدر والمحرك الرئيسي لهذه التغيرات إلا أن معظم الدول تجد نفسها في وضع يحتم عليها ضرورة التلائم مع هذه التغيرات . فيؤكد على ضرورة قيام المدّقق بفحص المعلومات المالية الاستباقية، ويبرر ذلك في أن فحص المدّقق للقوائم المالية قد يقنع قراءها بصدقها في حدود الإيضاحات التي يقدمها في تقريره.

و نلاحظ في معيار التدقيق الدولي رقم " ٨١٠ " (تدقيق المعلومات المالية الاستباقية) المعدل أنه وضع مجموعة من القواعد و الإرشادات حول مهام المدّقق لتحقيق المعلومات المالية الاستباقية، فقبل قبول مهمة تدقيق كل المعلومات عليه دراسة عدة أمور منها الغرض الذي ستستخدم من أجله هذه المعلومات، إذا كان التوزيع لها شاملا أو محدودا، و طبيعة الافتراضات التي استندت إليها الإدارة ، و العناصر التي سوف تتضمنها المعلومات والفترة التي تغطيها.

وعن قبوله لمهمة التدقيق، لا بد من التخطيط الجيد لهذه المعلومات من خلال إعداد استراتيجية شاملة تبين النطاق المتوقع لهذه العملية ، و مستوى المخاطر المرتبطة بهذه المعلومات ، ومدى دقة المعلومات المالية الاستباقية المعدة لفترات سابقة وعند تنفيذ إجراءات التدقيق يؤكد المعيار الدولي أنه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مدى توفر المصادر الأولية، الكافية و المناسبة عن الافتراضات موثوقا بها من خلال إتباع الإجراءات التحليلية .أما بالنسبة للإفصاح عن هذه المعلومات على المدّقق أن يتأكد أن غرض هذه

المعلومات ليس مضللا ، وأن السياسات المحاسبية قد تم الإفصاح عنها بشكل واضح ودقيق.(لطفي ، ٢٠٠٢: ٣٤)

المحور الرابع : الجانب التطبيقي

اولا : نبذة مختصرة عن الشركة عينة البحث

شركة الصناعات الالكترونية

تأسس الشركة سنة ١٩٧٣ وفق قانون الشركات رقم 36 لسنة 1983 وتعديلاته يقع مقرها في بغداد / الكرادة – حي بابل طريق مجمع المشن تتألف الشركة من معرض الكرادة يقع في مقر الشركة ومعمل في الزعفرانية- المنطقة الصناعية وصيانة الداوودي – حي الجامعة، ان نشاط الشركة هو انتاج الاجهزة التلفزيونات والراديوات والحاسبات والبدالات والاجهزة الاخرى على اختلافها.

وقد حصلت عدة متغيرات على راس مال الشركة منذ ان اسست والى نهاية عام ٢٠١٥ اذ بدأت نشاطها براس مال قدره(٥١)مليون دينار حتى وصل الى (١٨٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار اذ ان مساهمة القطاع الحكومي عن ٦.٧%من راس المال ويظهر الجدول .

*** - نسب المساهمة في تكوين راس مال الشركة**

القطاع	نسبة المساهمة
الحكومي	١٦.٧%
المختلط	٢٩%
الخاص	٥٤.٣%
المجموع	١٠٠%

٢ – تحليل القوائم المالية الفصلية

اولا: تحليل قائمة المركز المالي للربع الاول والثاني والثالث من السنتين الماليتين ٢٠١٥ -٢٠١٦:

عرف النظام المحاسبي الموحد : هي تلك الاصول التي تقتنيها المنشأة من اجل استخدامها على مدى عمرها الانتاجي في النشاط التشغيلي للمنشأة وليس لأغراض اعادة بيعها ، وتتكون من مجموعتين رئيسيتين هما:

١- الاصول غير الملموسة

٢- الاصول الملموسة

الاصول غير الملموسة : وهي الاصول التي يتعذر التحقق من مشاهدتها وليس لها

كيان مادي ولكنها تحقق للمشروع منافع اقتصادية واقعية في المستقبل ، ومن الامثلة على هذا النوع من الاصول هو شهرة المحل ، وحق الاختراع ، وحقوق التأليف، والعلامة التجارية .

الاصول الملموسة : وهي تلك الاصول التي تشتريها المنشأة بقصد استخدامها في النشاط التشغيلي وليس بقصد اعادة بيعها ويمكن التحقق من وجودها المادي . ومن الامثلة على هذا النوع الآلات والمعدات والمباني والاثاث والتجهيزات .

قائمة المركز المالي حسب المرحلة			
رقم الحساب	اسم الحساب	٢٠١٥/٣/٣١	٢٠١٦/٣/٣١
١	الموجودات	٢٦٨٧٨٨٠٦٩٧٠	٢٦٧٥٠٤٧٧٧١٥
	الموجودات الثابتة	١٠٣٢٠٧٠٦٤٢	١٠٣٢٢٩٩٤٠٦
	الموجودات المتداولة	٢٥٨٤٦٧٣٦٣٢٨	٢٥٧١٨١٧٨٣٠٩
٢	مصادر التمويل	٢٦٧٥٠٤٧٧٧١٥	٢٦٧٥٠٤٧٧٧١٥
١٦	التمويل طويل الاجل	١٨٧٢٥٣٧٢٩٣٦	١٨٧٢٥٣٧٢٩٣٦
١٨	التمويل قصير الاجل	٨٠٢٥١٠٤٧٧٩	٨٠٢٥١٠٤٧٧٩
رقم الحساب	اسم الحساب	٢٠١٥/٦/٣٠	٢٠١٦/٦/٣١
١	الموجودات	٣١٠٤٠٠٧٧٨١٨	٢٩٤١٨٦٤٣٤٣٥
	الموجودات الثابتة	١١٧٣١٣٠٩٠٢	١١٨٥٠١٦٨٨٥
	الموجودات المتداولة	٢٩٦٦٩٤٦٩١٥	٢٨٢٣٣٦٢٦٥٥٠
٢	مصادر التمويل	٣١٠٤٠٠٧٧٨١٨	٢٩٤١٨٦٤٣٤٣٥
١٦	التمويل طويل الاجل	٢٢٧٠٦٠٤٦٦٦٣	٢٠٨٤٤٦٥٠٣٥٠
١٨	التمويل قصير الاجل	٨٣٣٤٠٣١١٥٥	٨٥٧٣٩٩٣٠٨٥
رقم الحساب	اسم الحساب	٢٠١٥/٩/٣٠	٢٠١٦/٩/٣٠
١	الموجودات	٢٦٨٧٨٨٠٦٩٧٠	٢٥٨٤٥٠٧٣٦٤٤
	الموجودات الثابتة	١٠٣٢٠٧٠٦٤٢	١٠٤٧٤٦٦٥٨٩
	الموجودات المتداولة	٢٥٨٤٦٧٣٦٣٢٨	٢٤٧٩٧٦٠٧٠٥٥
٢	مصادر التمويل	٢٦٨٧٨٨٠٦٩٧٠	٢٥٨٤٥٠٧٣٦٤٤
١٦	التمويل طويل الاجل	١٨٩٢٧١٦٣٨٤٢	١٥١٨٥٦٦٧٥٨٥
١٨	التمويل قصير الاجل	٧٩٥١٦٤٣١٢٨	١٠٦٥٩٤٠٦٠٥٩

يلاحظ من فقرة الموجودات الثابتة في قائمة المركز المالي المرحلية وحسب المراحل نجد ان الموجودات تم الافصاح عنها وفقا لمبدأ الكلفة التاريخية والذي يتناسب مع خاصية الموضوعية في المعلومات المحاسبية ولكن هذا الافصاح لا يتلاءم مع خاصية التمثيل الصادق والتي تتطلب الشفافية في الافصاح المحاسبي بالاستناد الى معلومات القيمة العادلة والتي نصت عليها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (معيار رقم ١) والتي تتطلب العرض الاضافي لقيم قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة أي ان هذه المعلومات غير مفيدة للتنبؤ واتخاذ قرارات مستقبلية لانها غير موقوتة ولا تبين القيمة المالية الحقيقية للموجودات الثابتة في تاريخ اعداد الميزانية وان فقدانها للتمثيل الصادق يجعلها غير قابلة للفهم وغير ملائمة لاتخاذ القرارات وخاصة القرارات المستقبلية .

وتاتي مسؤولية مراقب الحسابات (المهنية) ولكونه الجهة المستقلة والتي يستند على تقريره المستخدمين ولكون هذه المعلومات غير ملائمة للقرارات المستقبلية فعليه ان يثبت ذلك في تقريره.

ان الشركة لم توضح أي معلومات حول بنود الموجودات الثابتة المؤثرة (المعلومات المؤثرة) وكذلك لاتوجد اشارة الى توفر ام عدم توفر احداث لاحقة تخص حركة الموجودات الثابتة في تاريخ لاحق لاعداد الميزانية العامة.

ومن الرجوع الى قائمة المركز المالي والقوائم الاخرى لم تقم الشركة بتعيين الطبيعة والمقدار للتقلبات في تقديرات المبالغ الواردة في التقارير والقوائم المالية المرحلية والخاصة بموجودات الشركة وهذا لايتوافق مع خاصية التمثيل الصادق وبالتالي تنخفض القدرة التنبؤية للمعلومات المالية وهنا يصعب اتخاذ القرارات المستقبلية التنبؤية بخصوص الوضع والمركز المالي للشركة فعلى مراقب الحسابات تقديم النصح والارشاد الى الادارة العليا والزامها بتطبيق متطلبات الشفافية في الافصاح المحاسبي من خلال التركيز على توفر القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

اما فقرة الموجودات المتداولة فنلاحظ ان الشركة لم تبين الالية لتقييم مخزون اخر المدة وتم عرضه بسعر الكلفة وهذا يفقد القيمة الوقتية لهذه المعلومات ولم تظهر التقارير المالية اي معلومات تخص إصدارات وإعادة شراء الأوراق المالية وتسديداتها وهنا تاتي مسؤولية مراقب

الحسابات في بيان تأثير انخفاض جودة المعلومات المحاسبية لكونه حلقة الوصل بين المحاسب والمستخدمين للمعلومات المحاسبية .

واشار المعيار الدولي ٣٤ (التقارير المالية المرحلية) ومن من اجل التوقيت المناسب واعتبارات التكلفة ، ولتجنب تكرار المعلومات التي صدرت عنها التقارير سابقا قد يطلب من المشروع او قد يختار هو تقديم معلومات اقل في تواريخ مرحلية بالمقارنة مع بياناته المالية السنوية. يحدد هذا المعيار الحد الادنى من محتوى التقرير المالي المرحلي على انه يشمل بيانات مالية مختصرة وايضاحات تفسيرية مختارة ، وعند ملاحظة فقرة الموجودات الثابتة في قائمتي المركز المالي المرحلية لسنتي ٢٠١٥-٢٠١٦ :

التفاصيل	٢٠١٥/٣/٣١	٢٠١٦/٣/٣١
الموجودات الثابتة	١٠٣٢٠٧٠٦٤٢	١٠٣٢٢٩٩٤٠٦
التفاصيل	٢٠١٥/٦/٣٠	٢٠١٦/٦/٣٠
الموجودات الثابتة	١١٧٣١٣٠٩٠٢	١١٨٥٠١٦٨٨٥
التفاصيل	٢٠١٥/٩/٣٠	٢٠١٦/٩/٣٠
الموجودات الثابتة	١٠٣٢٠٧٠٦٤٢	١٠٤٧٤٦٦٥٨٩

أن عرض الموجودات الثابتة بصورة الاجمالية ووفقا لأبواب النظام المحاسبي الموحد فهو لا يبين التغيرات في حقوق الملكية ولا المعلومات المختصرة المختارة ولا الحركة التنبؤية لتلك الموجودات وكذلك لا يظهر أي من هذه الموجودات الاكثر تأثيرا في تحقيق اهداف الشركة وكذلك لا يظهر هذا الحساب الاستثمار المستقبلي في الموجودات والتي اشار اليها المعيار الدولي ٣٤ وفقا لقوائم عرض مرفقة او في معلومات مختصرة مختارة لتحقيق الافصاح الملائم واستنادا الى مسؤولية مراقب الحسابات فيما يتعلق بالتزام الوحدات الاقتصادية المبادئ والقواعد المحاسبية والمعايير الدولية في حالة عدم توفر قاعدة محلية يجب الالتزام بالمعيار الدولية فعلى مراقب الحسابات ومن خلال تقريره ورأيه الفني ان يظهر المشكلة فيما يتعلق بعدم المرونة والوضوح والشفافية في ابواب النظام المحاسبي الموحد بما ينعكس سلبا على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

وبما يتعلق بالموجودات المتداولة فأن المخزون تم الافصاح عنه بالكلفة وفقا للقواعد المحلية لكن عند العودة الى متطلبات المعيار الدولي ولغرض توفير التمثيل الصادق وتعزيز قابلية الفهم والقيمة التنبؤية والمستقبلية للمعلومات اشترط المعيار ان يتم الابلاغ عن فقرة المخزون بالقيمة القابلة للتحقق وعكس التخفيض او الزيادة في القيمة على نتيجة نشاط الشركة ولكن الشركة اكتفت بعرض المخزون بالكلفة مما يخفض من القيمة التنبؤية للمعلومات وبالتالي تخفيض القدرة المستقبلية للمعلومات لدى المستخدمين، المخزون السلعي حسب قائمتي المركز المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ المرحلية :

التفاصيل	٢٠١٥/٣/٣١	٢٠١٦/٣/٣١
المخزون بالكلفة	٣٨٨٦٠١٧٦٤٢	٣٨٨٨٢٩٢٩٥١
التفاصيل	٢٠١٥/٦/٣٠	٢٠١٦/٦/٣٠
المخزون بالكلفة	٤٦٢٨٧٢٥٣٧٣	٤٦٥٥٩١٤٨٣٥
التفاصيل	٢٠١٥/٩/٣٠	٢٠١٦/٩/٣٠
المخزون بالكلفة	٣٨٨٦٠١٧٦٤٢	٣٨٧٩٣٥١٥٤١

وفي ما يتعلق بمصادر التمويل فأن عرضها في قائمة المركز المالي وبشكل بنود اجمالية وبدون توفر معلومات اضافية في قوائم ملحقة يخفض من القيمة التنبؤية للمعلومات وذلك لان المخاطر المصاحبة لعملية الاقتراض عالية وهي محط اهتمام المستثمرين والمقرضين المستهدفين اشترط المعيار (٣٤) ان تتوفر معلومات مختصرة مختارة توضح طبيعة الاقتراض والمخاطر المتوقعة والتغيرات في فقرة المطلوبات الحالية والمستقبلية واي من مصادر التمويل القصير الاجل او الطويل الاجل الاكثر تأثيرا في تحقيق اهداف الشركة فضلا عن عدم توفر اي معلومات تخص المطلوبات المحتملة (الطارئة) والتي تتطلب الافصاح عنها في متن القوائم المالية الامر الذي يخفض من قابلية فهم مصادر تمويل الشركة ويزيد من حالة عدم التأكد لدى المستخدمين بشان المخاطر المالية ومخاطر الائتمان المتوقعة والتي قد تتعرض لها الشركة وبالتالي التخفيض من القدرة التنبؤية للمعلومات وبما ينعكس

سلبا على القدرة التنبؤية لها ويخفض الإدراك والتوصيل لدى مستخدم المعلومات فعلى مراقب الحسابات تحديد اثر اعتماد متطلبات النظام المحاسبي الموحد وعدم الالتزام الشركة بمتطلبات المعايير الدولية على جودة المعلومات المحاسبية في تقريره .

مصادر التمويل حسب قائمتي المركز المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ المرحلية

التفاصيل	٢٠١٥/٣/٣١	٢٠١٦/٣/٣١
التمويل طويل الاجل	١٨٧٢٥٣٧٢٩٣٦	١٨٧٢٥٣٧٢٩٣٦
التمويل قصير الاجل	٨٠٢٥١٠٤٧٧٩	٨٠٢٥١٠٤٧٧٩
التفاصيل	٢٠١٥/٦/٣٠	٢٠١٦/٦/٣٠
التمويل طويل الاجل	٢٢٧٠٦٠٤٦٦٦٣	٢٠٨٤٤٦٥٠٣٥٠
التمويل قصير الاجل	٨٣٣٤٠٣١١٥٥	٨٥٧٣٩٩٣٠٨٥
التفاصيل	٢٠١٥/٩/٣٠	٢٠١٦/٩/٣٠
التمويل طويل الاجل	١٨٩٢٧١٦٣٨٤٢	١٥١٨٥٦٦٧٥٨٥
التمويل قصير الاجل	٧٩٥١٦٤٣١٢٨	١٠٦٥٩٤٠٦٠٥٩

والنتيجة ان الشركة قدمت قائمة مركز مالي المرحلية متوافقة مع متطلبات سوق الاوراق المالية ولكنها غير مستوفية بصورة تامة لمتطلبات القواعد المحلية الخاصة بالعرض والافصاح وفق المعايير الدولية الخاصة بالإبلاغ المرحلي مما ينعكس سلبا على جودة المعلومات المقدمة وعلى القدرة التنبؤية لتلك المعلومات ويجعلها غير ملائمة وغير متوافقة مع متطلبات الابلاغ المرحلي لذلك على مراقب الحسابات التأكيد على ضرورة الافصاح وفق المعيار(٣٤) لأنه لا يتعارض مع القواعد المحلية للإفصاح المرحلي .

اما بخصوص قائمة الدخل فأن فقرة الايرادات تنطوي على المبالغ المتحصلة فعلا خلال الفترة المالية وهو يتوافق مع تحقق الايراد الذي اشترطته المبادئ المحاسبية والمعايير الدولية،

ايراد النشاط حسب قائمتي المركز المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ المرحلية:

التفاصيل	من ١/١/ الى ٣/٣١/		من ٤/١/ الى ٦/٣٠/		من ٧/١/ الى ٩/٣٠/	
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦
ايراد النشاط الجاري	٤٤٤٢٥٢٣٠١	٦٢٧٢٢٥٠٦٣	٢٠٧٧٧٧٢٧٤١	٣٧٨٨٥٨٥٧٨	١٠٤٢٣٠٢٩٠٤	٨٧٩٥٣٣٨٦٣
الايرادات الاخرى	٤٤٤٠٠٠	–	١٦٨٦٤٥٦٩٤	٢٥٠٠٠٠٠	٢٩٤٤٠٠٠	٩٦١٢٥٠٠

ويتوافق هذا العرض مع متطلبات المعيار المحاسبة الدولي والذي اشترط الافصاح عن الايرادات الاساسية بمعزل عن الايرادات الاخرى وذلك ليستطيع مستخدم المعلومات التعرف وبصورة صادقة ومفهومة عن الايرادات الناتجة عن الانشطة الاساسية والتي تمثل احدى اهداف الشركة والايرادات العرضية الغير جارية وبما يتوافق مع خاصية التمثيل الصادق مما يعزز القدرة التنبؤية ويخفض حالة عدم التأكد ويسهم في تعزيز القدرة التنبؤية لهذه المعلومات. الامر ذاته فيما يتعلق بفقرة المصروفات نلاحظ التفصيل المطلوب وفق القواعد والمعايير المحاسبية وبما ينسجم مع خاصية التمثيل الصادق، ولكن اشترط المعيار ٣٤ والقاعدة رقم ٦ ان يتم اعتماد متطلبات المعايير الدولية في خصوص تحديث الافصاح المحاسبي وخاصة بما يتعلق بعرض صافي الربح اذ تتطلب المعايير الدولية ان يتم الافصاح عن صافي الربح الاساسي والناتج عن العمليات الاساسية الجارية في متن قائمة الدخل وعرض صافي الربح الشامل للعمليات التشغيلية والغير تشغيلية في متن قائمة الدخل انسجاما مع خاصية التمثيل الصادق وتعزيزا لقابلية الفهم والقيمة الوقتية لمعلومات المحاسبية والتي تسهم في تعزيز ادراك المستخدمين لها وكذلك تعزيز القيمة التنبؤية لهذه المعلومات في حين ان الشركة لم تقوم بالفصل بين انواع صافي الربح فعلى مراقب الحسابات تحفيز الادارة العليا والمحاسبين لتحديد وتفصيل انواع الايرادات والمصروفات في قائمة الدخل وفق متطلبات معيار الابلاغ المالي رقم (١) ليستطيع مستخدم المعلومات تحديد الاهمية النسبية للإيرادات بما ينعكس على تحديد الاهمية النسبية لبدائل القرار بالنسبة للمستخدمين .

وان كشف العمليات الجارية مشتمل على الايرادات الجارية والغير جارية ومنزل منه المصروفات الجارية والغير جارية في حين اشترطت المعايير ان يكون صافي ربح من العمليات الجارية وصافي ربح شامل للعمليات الجارية والغير جارية وهذا يؤثر في شفافية الافصاح المحاسبي بما ينعكس سلبا على القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية من خلال تخفيض قابلية الفهم والادراك لدى المستخدمين ، لذلك على مراقب الحسابات ان يحفز معدي المعلومات المحاسبية على فصل صافي الربح من العمليات الجارية وان يتم اظهار صافي الربح الشامل بالقوائم المالية .

وكذلك لم تتضمن قائمة الدخل اي معلومات تتعلق بانخفاض قيمة المخزون او التغير في تقديرات المخزون السلعي او المكاسب او الخسائر الخاصة بإعادة تقدير المخزون السلعي ، ومن الملاحظ عدم احتواء قائمة الدخل اي مبلغ يتعلق بانخفاض اقيام الموجودات الثابتة في والناجمة عن اعادة تقيم الموجودات الثابتة في تاريخ اعداد القوائم المرحلية بما ينعكس سلبا على جودة الافصاح ويخفض قابلية فهم المعلومات وبذلك يخفض القيمة التنبؤية والقدرة الاستباقية للمعلومات المحاسبي .

التفاصيل	من ١/١/ الى ٣/٣١/		من ٤/١/ الى ٦/٣٠/		من ٧/١/ الى ٩/٣٠/	
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦
فائض العمليات الجارية (عجز)	(٥٠٢٩٤١٦٢٦)	(٢٠١٧٩٠٩٠٦)	(١٤٠٣١٧٧٦٥٨)	(١٣٥٨٩٣٥١٥٠)	(٢٥١٧٠٥١١٣٤)	(١٣١٨٦٥٦٠٠٧)

وبخصوص كشف التدفق النقدي والذي يعد القائمة الاساسية لعملية التنبؤ المالي وتحديد القيمة التنبؤية للمعلومات فأن الشركة اعدته بما يتوافق مع القواعد المحلية والتي بدورها غير محدثة مع متطلبات الابلاغ المالي والمشروع المشترك للاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية وهذا يؤثر سلبا على القيمة التنبؤية للمعلومات مع ذلك فهو يحافظ على المتطلبات الاساسية للتنبؤ المالي بالمركز المالي للوحدة الاقتصادية وقدرتها على الاستثمار وهذا لا يتوافق مع المتطلبات الحديثة للمستخدمين والتي تواكب التطورات الحديثة لسواق المال بما ينعكس سلبا على قراراتهم المستقبلية، لذلك يتطلب من مراقب الحسابات ان يؤكد في تقريره على ضرورة ان يكون كشف التدفق النقدي وفق المعايير الدولية لكي يحقق القدرة التنبؤية للمعلومات المالية لدى المستخدمين .

المحور الخامس الاستنتاجات والمقترحات :

اولا : الاستنتاجات :

١ – تمثل مهنة التدقيق التزاما مهنيا وفنيا من قبل المدقق اتجاه مستخدمي القوائم المالية بالأخص المستثمرين والدائنين فعلى مراقب الحسابات تحديد متطلبات الشفافية في القوائم المالية والتي تخدم توفير معلومات مالية تنبؤية مستقبلية .

٢ – ان الخاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية تعد مطلبا متطورا يتوافق مع

حداثة الانشطة الاقتصادية وخصوصا في مجال الاستثمار فالمسؤولية المهنية لمراقب الحسابات تتطلب التركيز على تحديد مدى توفر متطلبات المستثمرين بما يتعلق بجودة المعلومات المحاسبية وخصوصا الخاصية التنبؤية .

٣ – عند تحليل القوائم المالية للشركة عينة البحث يلاحظ ان الموجودات تم عرضها وفق مبدأ الكلفة التاريخية استجابتا لمتطلبات القواعد المحلية وهذا لا يتلاءم مع متطلبات الشفافية في الافصاح المحاسبي والتي تتطلب اعداد قوائم مرفقة بالقيمة العادلة مما يؤثر سلبا على القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

٤ – عند تحليل القوائم المالية للشركة عينة البحث يلاحظ ان الموجودات تم عرضها وفق مبدأ الكلفة التاريخية استجابتا لمتطلبات القواعد المحلية وان الاعتماد على اعتبارات الكلفة التاريخية يفقد هذه المعلومات القيمة الوقتية بما ينعكس سلبا على القيمة التنبؤية .

٥ – أن عرض الموجودات الثابتة بصورة الاجمالية لا يبين التغيرات في حقوق الملكية ولا المعلومات المختصرة المختارة ولا الحركة التنبؤية لتلك الموجودات وكذلك لا يظهر أي من هذه الموجودات الاكثر تأثيرا في تحقيق اهداف الشركة وكذلك لا يظهر هذا الحساب الاستثمار المستقبلي في الموجودات بما ينعكس سلبا على القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

ثانيا : المقترحات :

١ – تحديث النظم المحلية والقواعد المحاسبية بصورة تتناسب مع التطورات الاقتصادية وبما يضمن تحقيق اهداف مهنة المحاسبة بكفاءة وفاعلية من خلال تقديم معلومات محاسبية ذات جودة عالية تسهم في تعزيز القيمة التنبؤية لدى المستخدمين على ان يكون لمراقب الحسابات دور في ذلك .

٢ – ضرورة الالتزام بمتطلبات المعايير الدولية وتضمين القواعد المحلية لمتطلبات هذه المعايير تنضم مهنة المحاسبة وتسهم في حل المشاكل المحاسبية المعاصرة وتعزز من كفاءة الاسواق المالية وخاصة متطلبات المعيار الدولي ٣٤ لذلك على مراقب الحسابات ان يتأكد من توفر متطلبات المعيار .

٣ – ضرورة ان تلتزم الشركة عينة البحث بمتطلبات الافصاح وفق القواعد المحلية ومتطلبات المعيار الدولي ٣٤ من خلال اعداد وعرض القوائم المرحلية بصورة

تحقق هدف الابلاغ المرحلي وتسهل فهم المعلومات المالية من قبل مستخدميها مما يعزز من ادراك المستخدمين لهذه المعلومات وتساعد في اتخاذ قرارات تنبؤية كما على مراقب الحسابات ان يتأكد من توفر متطلبات المعيار التدقيق الدولي رقم ٨١٠.

٤ – على مراقب الحسابات التركيز على المواضيع الحديثة في مهنة التدقيق والتي تواكب التطور في النظم المحاسبية والتي من ابرزها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتأكد من توافرها في التقارير المالية .

٥ – على هيئة الاوراق المالية تحديد تعليمات تسجيل الشركات في السوق وادخال متطلبات اضافية فيما يتعلق بتوفير معلومات موقوته وتحديث القوائم المرحلية بما يتوافق مع المتطلبات الدولية لتعزيز القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.

المصادر :

اولا : المنشورات :

١ – الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ،**SOCPA**، لجنة معايير المراجعة ، " معيار القوائم المالية المستقبلية " ٢٠٠٣ ، متاح على الموقع **www.socpa.org.sa** .

2 - American Institute Certified Public Accountants (AICPA , 2001, AT 301 ,Par 3.

3 - American Institute Certified Public Accountants (AICPA , 2005, AT 301.

4 - Canadian institute of chartered accountants (CICA) , " Forward looking information", WWW.CICA.CA/CPR , 2008 .

5 - IAS 810 ," The examination of Prospective financial information", 2009 .

6 - Ontario securities commission (OSC) , " Forward – Lookig information disclosure " Canada , 2013.

ثانيا : المصادر العربية

الكتب :

١ – الاتحاد الدولي للمحاسبين (٢٠١٠) (اصدار المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكد الاخرى والخدمات ذات العلاقة) الجزء الثاني امريكا .

٢ – أمين، السيد لطفي(٢٠٠٥) **(** مسؤوليات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة)،الدار الجامعية ، الاسكندرية.

٣ – التميمي، هادي (٢٠٠٦) (مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية)الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر.

٤ – الرماحي ، نواف محمد عباس **.(2009)** **"**(مراجعة العمليات المالية)**"** ، الطبعة الأ ولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان**.**

٥ – الصبان، محمد سمير وإبراهيم، حسن إبراهيم**".(2012)** أصول المراجعة الخارجية

- المفاهيم العلمية والإجراءات العلمية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
٦ - كنونة ، امين جاسم ، (١٩٩٥) ، التخطيط الاقتصادي ، طبعة اولى ، دار المأمون للطباعة و النشر ، بغداد ، العراق .
٧ - لطفي ، امين السيد احمد (٢٠٠٢) (المراجعة الدولية وعولمة اسواق راس المال) دار الجامعة للنشر والتوزيع .
٨ - النجار ، فريد غالب ، (١٩٩٥) ، النظم و العمليات الادارية و التنظيمية ، الطبعة الرابعة ، بدون دار نشر .
الرسائل والبحوث والمؤتمرات :
١ - البياتي ، طاهر و وليد ، عزيز (١٩٨٥) ، التنبؤات الاقتصادية و دورها في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي ، مجلة الوحدة الاقتصادية ، العدد الاول ، عمّان .
٢ - خليل، محمد أحمد ابراهيم ،(2005)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الاوراق المالية، بحث منشور بالعدد الأول عام 2005م بمجلة الدراسات والبحوث التجارية التي تصدرها كلية التجارة ببنها، مصر.
٣ - خوري ، نعيم سابا (2003)، أين يقف الأردن من التحكم المؤسسي ، جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين ، المؤتمر العلمي الخامس .عمان ، الاردن .
٤ - صالح ، خالد عبد العزيز حافظ (٢٠١٦) (مسئولية الم ا رجع الخارجي في الحد من مخاطر الم ا رجعة) مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين .
٥- عباس، سجاد مهدي (٢٠١٦) (الابلاغ المالي المرحلي ودوره في توفير معلومات مالية استباقية) بحث منشور في مجلة موسكو ، روسيا .
٦- العبيدي ،رافد كاظم نصيف (٢٠١٣) " تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها" رسالة ماجستير في علوم المحاسبة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، قسم محاسبة، جامعة الكوفة.
٧ - عماد ، صبيح فرج (٢٠٠٥)، تأثير صياغة أهداف المحاسبة في تحديد تفضيلات المستثمرين والادارة من المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة، أطروحة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية.
٨ - غلوس ، سميحة (٢٠١٣) (مسؤوليات الم ا رجع الخارجي في اكتشاف الممارسات المحاسبية الخاطئة) رسالة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة.
٩ - غوالي، محمد بشير (٢٠١٣) (دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية) مجلة الباحث ، العدد ١٢، الجزائر .
١٠ - لوثر ، محمد يوسف(٢٠٠٨) ، "استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة .
١١ - نواف ، ناصر محمد(٢٠٠٧) ، " خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة ، الجزائر .

ثالثا : المصادر الانكليزية :

1 - Brenner, " Perspective on Accounting and Stock Prices ", The Accounting Review , Vol. 66 , Jan. 1991

2 - David Green, JR,1970 " Interim Reports, (Daidson, Sidney, Handbook of Modern.

3 - Gleen C., Jero , Future Researchs Methodology , American Council for the United Nation University ,Washington , D.C., USA , 1999.

4 - Gregory J. , Holly & Lilien , Jason R., The Role of Audit Committee in Corporate Governance , Center for International Private Enterprise , CIPE , 2003 , www.theira.org.

5 - Menicueci , Elisa , " Firm's characteristics and forward-looking information in management commentaries of Italian listed companies " , African journal of business management , Vol. 7 , 2013 .

6 - Montgomery , " Accountants' Handbook " , 6th , 1976 .

7 - Moulller, Jane, 1999 , Prospective Financial Information ,1st Ed., Prentice Q.M.O., I.N.C. ,U.K.

8 – Pindyck , 1976 , An Empirical Investigation Of The Voluntary Disclosure Of Corporate Earning Forecasts , Journal Of Accounting Research .

9 - Sullivion ,M.,Ross , 1977 , Framwork Of Forecasting , 1st Ed., Boston , I.N.C.

تعظيم العوائد المالية من الدراسة المسائية

(دراسة تحليلية في جامعة سومر)

Augmenting Revenues from the Evening Study:An Analytical Study at University of Sumer

م.م. أحمد محمد حمزة الجبوري
جامعة سومر/ كلية الادارة والاقتصاد
ahmedaljpory1977@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث للوصول الى تحديد العوائد المالية التي تحصل عليها جامعة سومر من الدراسة المسائية اذ تم تحليل القوائم المالية والحسابات الختامية للمدة٢٠١٢-٢٠١٣-٢٠١٤ كمدة للدراسة وقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات الهامة ومن ابرز هذه الاستنتاجات هي:

١-حققت كلية التربية الاساسية المستوى الاول في مجال العجز المالي تليها كلية الزراعة ثم كلية الادارة والاقتصاد

Abstract:

This paper aims at calculating the incomes which the university of Sumer gains from the evening study. Fiscal statements and financial reports were analyzed for the years (2012, 2013, and 2014).

The study comes to a number of conclusions and recommendations. The most important of which is:

1- The faculty of Basic Education achieves the first level in fiscal deficit in this respect followed by the faculty of Agriculture, and faculty of Business Administration respectively.

المقدمة :

يمثل التعليم العالي حجر الاساس في تقدم اي مجتمع وغالبا ما يقاس مقدار التطور البنيوي للمجتمعات من خلال واقع مؤسسات التعليم العالي لكونها هي التي تمد كافة مفاصل الدولة بالموارد ،وعليه زاد الأهمام بالتعليم العالي ذلك من خلال تضخيم موارده المالية عن طريق دعم موازنة التعليم العالي والبحث العلمي لتعزيز تخصيصات الدراسات الصباحية ،غير ان ذلك لم يلبي طموحات الدولة في توسيع قاعدة الدارسين في المجتمع فذهبت معادلة شهاداتها بنظيراتها بالدراسة الصباحية واعطائهم كافة حقوقهم التي ينص عليه قانون التعليم العالي قياسا بأجور الدراسة في الكليات الغير حكومية المناظرة لها ،وعلى الرغم من عدم انكار دور تدهور اجور تكاليف الدراسة المسائية في ايجاد العجز المالي الا انه سوف يبقى كيفية ان نستغل بصورة صحيحة وناجعة للموارد لما لها من دور مهم في استثمار مستحقات الدراسة بالشكل الذي يؤدي الى عدم افتعال اختناقات مالية وذلك من خلال استخدام اساليب المحاسبة الادارية

المبحث الاول (منهجية البحث) :

سنحاول تحديد منهجية البحث وبحسب فقراتها وكالاتي:

اولا: مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث من كيفية زيادة الايرادات الحاصلة من الدراسة المسائية من خلال البحث فرصها سواء من خلال زيادة الاعداد المقبولة من الطلبة او من خلال تخفيض تكلفة المصاريف غير الضرورية فيها.

ثانيا :هدف البحث

يهدف البحث الى زيادة العوائد المالية المتأتية على الدراسة المسائية من خلال محاولة زيادة الايرادات وبمستوى متدني من المصروفات والنفقات المترتبة عليها.

ثالثا: اهمية البحث:

تبرز اهمية البحث من اهمية الموضوع الذي المتمثل بالدراسة المسائية لما له من اهمية كبيرة على المستوى العلمي الذي يخدم شريحة كبيرة من الذين لم يحصلوا على فرصة لإكمال دراستهم وكذلك الاهمية من خلال الاستفادة المادية والمالية لما يخدم الوزارة والتشكيلات كافة وكذلك العاملين فيها.

المبحث الثاني (الإطار النظري):

العائد والمخاطرة (Return and Risk)

مفهوم العائد : Return

يمثل العائد هدفاً اساسياً وامراً ضرورياً لديمومة أي مؤسسة واستثمارها ، حكومية أم غير حكومية، وغاية يتطلع إليها المستثمرون من كل صوب واتجاه. وكذلك يعد مؤشراً يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة. كما يعد أداة هامة لقياس الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة ، فإننا نجد جهدا كبيرا من الإدارة المالية في المؤسسة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها.

لقد ورد مصطلح العائد في اللغة بمعنى " العطف والمنفعة" يقال هذا الشيء أو هذا الأمر هو أعود عليك من غيره، أي هو انفع عليك من غيره (احمد ، ١٩٩٠ ٦٥:).

يمكن تعريف العائد بانه المقابل لخدمات عناصر الإنتاج من خلال الحصول على أعلى عائد بأقل تكلفة ممكنة (اسماعيل ، 2010 : 65). وعرفه (ابو موسى،) بأنه "المكافأة التي يمني المستثمر نفسه بالحصول عليها مقابل تخليه عن منفعة أو إشباع حاضر على أمل الحصول على منفعة أو إشباع في المستقبل (ابو موسى ،٢٠٠٥ : 22).

أما من وجهة النظر المحاسبية والمالية فينظر إلى العائد بأنه " الزيادة في الإيرادات المتحققة عن تكاليف الموجودات المستخدمة في خلقها وهو الربح المحاسبي الظاهر بكشف الأرباح والخسائر " (ابو حمد، 2005 : 41). فتنظر للعائد على أنه "الزيادة في الثروة الناتجة من مصدرين هما : زيادة الإيرادات المتحققة عن تكلفتها والأرباح غير المتحققة الناتجة عن زيادة الأسعار والتي تنعكس في ارتفاع قيمة الموجود المستخدم في الحصول على الإيرادات كعوائد ضمنية Implicit Returns تتحقق في المدى الطويل في تصفية الوحدة الاقتصادية "

إن تحقيق العوائد والأرباح تعد هدفاً رئيساً في المؤسسة بوصفها المصدر الرئيسي الذي يمكنها من خلاله الاستمرار بأعمالها وديمومتها وبوصفه أهم الأهداف التي تسعى إليها والذي بدونه لا تستطيع إن تنمو وتتطور. وان فقدان هذا الهدف يعني التلكؤ في مواصلة العملية التشغيلية.

والجدير بالذكر أن جميع المؤسسات تبغي الأرباح والعوائد من وراء

العمل والاستثمار؛ لكننا في الوقت نفسه نؤكد على تمايز المؤسسة التعليمية دون غيرها في تحقيق الغاية اعلاه، فالغاية الرئيسة من المؤسسة الجامعية هي مجموعة اهداف ورؤى تتخذ من هذه العملية تربية وتهذيب السلوك الإنساني، وهي رسالة عظمى تفتقرها باقي المؤسسات الأخرى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعد تحقيق العائدات والارباح والتمتع بها تحصيلاً ثانوياً وغاية تابعة للغاية الاولى المذكورة سلفاً. ولكنها في الوقت نفسه تعد المحك والمعيار الذي تتخذه العملية التعليمية في عملياتها المتواصلة للنهوض بمخرجات تعليمية سليمة.

فالعائد يمثل مؤشراً أساسياً يتم اعتماده في تحليل الاستثمار، كما يعد مقياساً مناسباً يجري في ضوئه ترتيب المدخلات والمخرجات من خلال جملة عمليات ينبغي أن تكون على درجة عالية من الدقة (ال شبيب، 2012 : 178). ويمكن الحصول على العائد وفق الصيغة الآتية:

العائد = اجمالي الايرادات – اجمالي المصروفات.

يصفه (الشماع، ١٩٩٢) العائد بأنه المكافأة التي يحصل عليها المستثمر تعويضاً عن فترة الانتظار والمخاطر المحتملة.(الشماع ،١٩٩٢ : ٩٠:).

وضرورة تحقيق العائد في المؤسسة يحمل في طياته مزايا عديدة منها: إن تحقيق العوائد ضرورية لمقابلة المخاطر العديدة التي تتعرض لها المؤسسة.

١. تسهم في تزويد المصرف بدعامة ضد المشاكل القصيرة الأجل من خلال التعامل المتبادل وبشكل مستمر.
٢. يمثل نمو العوائد للمؤسسة مؤشرا لقدرة الإدارة وكفاءتها.
٣. تساعد العوائد إدارة المؤسسة على التطور والتوسع في عملية تقديم الخدمات المتنوعة.

وهناك عوامل مؤثرة في العائد بعضها تكون عوامل داخلية تتعلق بإدارة المؤسسة وسياستها وثقافتها. وبعضها عوامل خارجية تتعلق بالقوانين الحكومية والاقتصاد العام للبلد.

اجمالاً يمكن القول بأن العائد يمثل قاعدة مالية متأتية من عمليات واجراءات في الماضي تعتمدها المؤسسة في الوقت الحاضر لضمان استمرارها في المستقبل. لكنها لابد من أن تخضع لمخاطر من شأنها أن تكبح سير عمل المؤسسة بشكل أو بآخر.

المخاطرة: **Risk**

ينفرد الإنسان عن باقي المخلوقات بانه يمتلك نشاطاً منظماً يسعى من خلاله إلى بلوغ الكمال؛ واهم ما يميز هذا النشاط هو مواجهته الصعوبات والمشكلات التي تكون بمثابة مخاطر، والتي يتعامل معها بطريقة عقلية يتم من خلالها السيطرة على مجريات العمل. وهذه المخاطر لا تقتصر على مجال دون غيره في حياة الإنسان وممارساته واعماله، بل حتى في عمليات الاستثمار والربح والعوائد المتأتية جراء العمليات الاقتصادية المختلفة.

فالمخاطرة هي امكانية خسارة أو عدم تحقيق قيمة يمكن قياسها (العامري،369:2006) وهي أيضاً أحتمال تقلب العوائد المستقبلية الناتجة من الاستثمار (Davis :٥٥:٢٠٠٣)

كما تعرف المخاطرة بأنها احتمال اختلاف العائد المتحقق من العائد المتوقع من الاستثمارات (Archer , et.al. , 1983 : 22) (Gitman,2000:430) أو هي احتمال تقلب العوائد المستقبلية للقرارات المالية ، فالقرارات المالية المتعلقة بالتمويل تؤثر في احتمال تقلب العوائد التي تحققها المؤسسة.

وفي مجال الإدارة المالية تعَّرف (المخاطرة) بأنها التقلب في العوائد. وقد أصبحت المخاطر معياراً مالياً أساسياً لا يمكن تجاهله في الكثير من قرارات الإدارة المالية (الحسيني:٢٠٠٠:٣٣). كما اشار البعض على ان المخاطرة تشير الى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية

إن المخاطرة بالمعنى العام تعني احتمال تحقق الخسارة (المؤمني :٢٠١٣:٥). وهذه الخسارة تتأتى من جانبين أحدهما يتعلق بالإيرادات ، والجانب الآخر يتعلق بالنفقات.

كما ترتبط المخاطرة بمفهوم الشك أو عدم التأكد. وعلى هذا الأساس تصنّف المخاطر إلى ثلاثة مستويات هي:

١- حالة التأكد (Certainty): وهي القدرة على تحديد نتيجة معروفة، وبمعنى آخر التنبؤ بالنتيجة. وتدعى هذه الحالة معرفة كاملة بالمستقبل (النعيمي، ٢٠١٠ : ١٤).

٢- حالة عدم التأكد (Uncertainty): تمثل حدوث نتيجة غير معروفة (تخمينية) وتوصف هذه الحالة بالجهل الكامل المستقبلي (القريشي، ٢٠٠٩: ٢٩١-٢٩٢).

٣- حالة الخطر (Risk): فهي توضح الحالة التي ينتهي بها اتخاذ القرار الى احدى النتائج الممكنة ، كما ان متخذ القرار يعرف مقدماً احتمالات حدوث كل من هذه النتائج . والمخاطرة هنا هي اتخاذ القرار في ظل معلومات اكثر من المعلومات التي يستخدمها في حالة عدم التأكد ولكنها اقل من المعلومات التي لديه لاتخاذ القرار في حالة التاكد(الربيعي، 14:2011 :).

ومن خلال ماتقدم من التعاريف السابقة للمخاطر نجدها تشترك جميعها في وجود آثار سلبية على العمليات المالية ونتائجها.

فالمخاطر المالية تعتبر من أهم الموضوعات التي تهتم بها المؤسسة تحسباً لتلافي الأزمات المالية في حال حدوثه

ا سواء على المستقبل القريب أم البعيد.

أنواع المخاطر:

١- المخاطر النظامية :

وهي المخاطر غير القابلة للتنويع، أو المخاطر التي لا يمكن تجنبها. وتتعلق بالتغيرات الاقتصادية العامة كالقوانين الضريبية والمتغيرات السياسية والاجتماعية والتي تؤدي إلى تغيير العوائد المتوقعة لكافة الاستثمارات في المؤسسة. (Ross,2000:281). وتشمل المخاطر النظامية نوعين من المخاطر هما المخاطر المالية ومخاطر الأعمال. تنشأ الأولى عن عدم امكانية المؤسسة على تغطية التكاليف المالية، أما مخاطر الأعمال فهي تنشأ عن عدم امكانية المؤسسة من تغطية التكاليف التشغيلية.

٢- المخاطر غير النظامية:

هي المخاطر التي تنفرد بها المؤسسة، وتعبّر عن خصوصيتها كضعف الإدارة وانخفاض الايرادات ويطلق عليها تسميت أخرى مثل المخاطر المنفردة والمخاطرة القابلة للتنويع. وذلك يشير إلى امكانية إزالة هذه المخاطر أو تقليلها من خلال استعمال التنويع في الاستثمار

٣- المخاطرة الكلية:

وتشير إلى التباين في العوائد الفعلية عن العوائد المتوقعة الناجمة عن الاستثمارات وتساوي مجموع المخاطر النظامية والمخاطر اللانظامية (Hempel:1999:266).

المبحث الثالث (الجانب التطبيقي):

في هذا المبحث سنتناول تسليط الضوء على اهم فقرات البحث بهدف

تحليلها والتوصل الى نتائج تخدم اهداف البحث وكالاتي:

اولا:- تحليل الايرادات

يتضح من الجدول (١) ادناه ان صافي الايراد لعام (٢٠١٢) كان على النحو الاتي (رئاسة الجامعة ، كلية الادارة والاقتصاد ،كلية التربية الاساسية، كلية الزراعة ،الاقسام الداخلية ،الوزارة) والتي بلغت مجموعها لعام (٢٣٣,٨٥٥) مليون دينار وقد احتلت كلية التربية الاساسية الموقع الاول في اجمالي الايرادات والتي بلغت (١١١,٤٦٩,٠٠٠) دينار تليها كلية الادارة والاقتصاد بإيراد (٨٠,٩٧١,٠٠٠) دينار وكلية الزراعة (٦٣٦٦٧٥٠) دينار وكان نصيب رئاسة الجامعة من هذه الايرادات (٢٣,٣٨٥,٥٠٠) دينار ونصيب الوزارة (١١,٦٩٢,٧٥٠) دينار ولم تحصل الاقسام الداخلية على اية ايرادات تذكر.

اما صافي الايرادات لعام ٢٠١٣ والتي بلغت مجموعها (٦٥٩,٥١٧,٥٠٠) دينار كانت موزعة بين ذات المؤسسات المذكورة اعلاه وقد احتلت كلية التربية الاساسية المستوى الاول اذ حققت ايرادات بمقدار (٢٥٦,١٩٠,٨٥٠) دينار تليها كلية الزراعة (١٢٧,٨٣١,٥٠٠) دينار وكلية الادارة والاقتصاد (١٢٠,٥٠٨,٥٣٧) دينار وايضا نصيب رئاسة الجامعة(٥٩,٣٥٦,٥٧٥) والاقسام الداخلية (٦٥,٩٥١,٧٥٠) دينار والوزارة (٢٩,٦٧٨,٢٨٧.٥٠) اما صافي الايرادات لعام ٢٠١٤ والتي بلغت مجموعها (١٧٥,٨٤٧,٥٠٠) دينار كانت موزعة بين ذات المؤسسات المذكورة اعلاه وقد احتلت كلية التربية الاساسية المستوى الاول اذ حققت ايرادات بمقدار (٦٢,٠٤٢,٢٦٥) دينار تليها كلية الزراعة (٤٠,٠٤٧,٧٥٠) دينار وكلية الادارة والاقتصاد(٣٢,٤٣٣,٣٢٢.٥٠) دينار وايضا نصيب رئاسة الجامعة (١٥,٨٢٦,٢٧٥) والاقسام الداخلية (١٧,٥٨٤,٧٥٠) دينار والوزارة (٧,٩١٣,١٣٧.٥٠)

ثانيا: تحليل المصروفات:

يتضح من الجدول (١) ادناه المصروفات الفعلية للأعوام الثلاثة (٢٠١٢,٢٠١٣,٢٠١٤) كانت مدفوعة عن المؤسسات العلمية (رئاسة الجامعة ، كلية الادارة والاقتصاد ،كلية التربية الاساسية، كلية الزراعة ،الاقسام الداخلية ،الوزارة) والتي بلغت مجموعها لعام ٢٠١٢ (٢٣,٣٧٩,٥٠٠) دينار وقد بلغت مصروفات (كلية التربية الاساسية (٤٢٢,٠٠٠) دينار ، كلية الادارة والاقتصاد

(١٦،٣١٠،٠٠٠) دينار ،كلية الزراعة (٤٢٢،٠٠٠) و رئاسة الجامعة (٦،٢٢٥،٥٠٠)). اما مصروفات سنة ٢٠١٣ والتي بلغت مجموعها (٥٦٧،٨٧٣،٤١٠) دينار وقد بلغت مصروفات (كلية التربية الاساسية (٢٥٨،٦٥٦،٨٠٠) دينار ، كلية الادارة والاقتصاد (١٥٢،٩١٥،٠٩٢) دينار ،كلية الزراعة (١٣٥،٧٦٤،٠١٨) ، رئاسة الجامعة (١٨،٩٩٧،٥٠٠)) والوزارة (١،٥٤٠،٠٠٠). اما مصروفات سنة ٢٠١٤ والتي بلغت مجموعها (٤٨٣،٠٩١،٤٩٨) دينار وقد بلغت مصروفات (كلية التربية الاساسية (١٨١،٠٥٠،٠٥٠) دينار ، كلية الادارة والاقتصاد (١٠١،٤٧٥،٥٧٦) دينار، كلية الزراعة (٨٨،٤٥٩،٨٧٢) و رئاسة الجامعة (٨٢،٨٩٧،٠٠٠) والاقسام الداخلية (٣٨،٢٠٩،٠٠٠)).

من خلال الايرادات والمصروفات نلاحظ ان هناك فائض في رئاسة الجامعة للسنوات الثلاثة قدره (٤٤،٤٤٨،٣٥٠) والاقسام الداخلية (٣٢٧،٥٠٠) اما بالنسبة للكليات فهناك عجز كما مبين في ادناه (الادارة والاقتصاد (٣٦،٧٨٧،٨٠٨) ، التربية الاساسية (١٠،٤٢٦،٧٣٥) و كلية الزراعة (٥٠،٤٢٩،٨٩٠))

ثالثا: مقابلة الايرادات مع المصروفات خلال مدة البحث.

وعند مقابلة الايرادات مع المصروفات نلاحظ ان هناك عجز خلال مدة البحث اذ بلغ العجز خلال عام (٢٠١٤)بمقدار (٢٣٦٤٦٢١٦٠)دينار انخفض في عام(٢٠١٣)الى ٤٢٨٠٥٠٢٢)ثم اخذ بالارتفاع التدريجي ليصل الى (١٨٧٠٩٠٠٠٠)دينار والجداول توضح المصروفات الفعلية المترتبة على اكمال متطلبات الدراسة المسائية وبشكل تفصيلي وعند البحث عن اي فائض او عجز نلاحظ من خلال مدة البحث ان كلية التربية الاساسية قد حققت المستوى الاول بمقدار (١١٩٠٠٧٧٨٥)دينار تليها كلية الادارة والاقتصاد بمقدار (٦٩٠٤٢٢٥٣)واخيرا كلية الزراعة (٤٨٤١٢١٢٢)دينار

جدول (١)

يبين صافي الايرادات والمصروفات

التفاصيل	رئاسة الجامعة	الادارة والاقتصاد	التربية الاساسية	الزراعة	الاقسام الداخلية	الوزارة	النتائج
صافي الايراد٢٠١٢	٢٣،٣٨٥،٥٠٠،٠٠	٨٠،٩٧١،٠٠٠،٠٠	١١١،٤٦٩،٠٠٠،٠٠	٦،٣٣٦،٧٥٠،٠٠		١١،٦٩٢،٧٥٠،٠٠	٢٣٣،٨٥٥،٠٠٠،٠٠
صافي الايراد ٢٠١٣	٥٩،٣٥٦،٥٧٥،٠٠	١٢٠،٥٠٨،٥٣٧،٥٠	٢٥٦،١٩٠،٨٥٠،٠٠	١٢٧،٨٣١،٥٠٠،٠٠	٦٥،٩٥١،٧٥٠،٠٠	٢٩،٦٧٨،٢٨٧،٥٠	٦٥٩،٥١٧،٥٠٠،٠٠
صافي الايراد ٢٠١٤	١٥،٨٢٦،٢٧٥،٠٠	٣٢،٤٣٣،٣٢٢،٥٠	٦٢،٠٤٢،٢٦٥،٠٠	٤٠،٠٤٧،٧٥٠،٠٠	١٧،٥٨٤،٧٥٠،٠٠	٧،٩١٣،١٣٧،٥٠	١٧٥،٨٤٧،٥٠٠،٠٠
مجموع الايراد الكلي	٩٨،٥٦٨،٣٥٠،٠٠	٢٣٣،٩١٢،٨٦٠،٠٠	٤٢٩،٧٠٢،١١٥،٠٠	١٧٤،٢١٦،٠٠٠،٠٠	٨٣،٥٣٦،٥٠٠،٠٠	٤٩،٢٨٤،١٧٥،٠٠	١،٠٦٩،٢٢٠،٠٠٠،٠٠
المصروفات الفعلية ٢٠١٢	٦،٢٢٥،٥٠٠،٠٠	١٦،٣١٠،٠٠٠،٠٠	٤٢٢،٠٠٠،٠٠	٤٢٢،٠٠٠،٠٠			٢٣،٣٧٩،٥٠٠،٠٠
مصروفات ٢٠١٣	١٨،٩٩٧،٥٠٠،٠٠	١٥٢،٩١٥،٠٩٢،٠٠	٢٥٨،٦٥٦،٨٠٠،٠٠	١٣٥،٧٦٤،٠١٨،٠٠		١،٥٤٠،٠٠٠،٠٠	٥٦٧،٨٧٣،٤١٠،٠٠
مصروفات٢٠١٤	٢٨،٨٩٧،٠٠٠،٠٠	١٠١،٤٧٥،٥٧٦،٠٠	١٨١،٠٥٠،٠٥٠،٠٠	٨٨،٤٥٩،٨٧٢،٠٠	٨٣،٢٠٩،٠٠٠،٠٠		٤٨٣،٠٩١،٤٩٨،٠٠
مجموع المصروفات	٥٤،١٢٠،٠٠٠،٠٠	٢٧٠،٧٠٠،٦٦٨،٠٠	٤٤٠،١٢٨،٨٥٠،٠٠	٢٢٤،٦٤٥،٨٩٠،٠٠	٨٣،٢٠٩،٠٠٠،٠٠	١،٥٤٠،٠٠٠،٠٠	١،٠٧٤،٣٤٤،٤٠٨،٠٠
العجز أو الفائض	٤٤،٤٤٨،٣٥٠،٠٠	(٣٦،٠٧٨٧،٨٠٨،٠٠)	(١٠،٤٢٦،٧٣٥،٠٠)	(٥٠،٤٢٩،٨٩٠،٠٠)	٣٢٧،٥٠٠،٠٠	٤٧،٧٤٤،١٧٥،٠٠	٥،١٢٤،٤٠٨،٠٠
المصروف من الدراسة المسائية للأعمال	١٤،٥١٩،٠٠٠،٠٠		٥،٧٤٧،٠٠٠،٠٠	٤،١٧٩،٠٠٠،٠٠			٢٤،٤٤٥،٠٠٠،٠٠

جدول (٢)

يبين مطابقة الايراد بالمصروفات لعام ٢٠١٤

ت	التفاصيل	رئاسة الجامعة	الادارة والاقتصاد	التربية الاساسية	الزراعة	مديرية الاقسام الداخلية	الوزارة	النتائج
١	الايراد الكلي	١٥،٨٢٦،٢٧٥،٠٠	٤٢،٣٩٦،٥٠٠،٠٠	٨١،١٠١،٠٠٠،٠٠	٥٢،٣٥٠،٠٠٠،٠٠	١٧،٥٨٤،٧٥٠،٠٠	٧،٩١٣،١٣٧،٥٠	١٧٥،٨٤٧،٥٠٠،٠٠
٢	نسبة الاقسام الداخلية ١٠٪		٤،٢٣٩،٦٥٠،٠٠	٨،١١٠،١٠٠،٠٠	٥،٢٣٥،٠٠٠،٠٠			١٧،٥٨٤،٧٥٠،٠٠
٣	الايراد بعد استقطاع نسبة الاقسام الداخلية		٣٨،١٥٦،٨٥٠،٠٠	٧٢،٩٩٠،٩٠٠،٠٠	٤٧،١١٥،٠٠٠،٠٠			١٥٨،٢٦٢،٧٥٠،٠٠
٤	نسبة الوزارة ٥٪		١،٩٠٧،٨٤٢،٥٠	٣،٦٤٩،٥٤٥،٠٠	٢،٣٥٥،٧٥٠،٠٠			٧،٩١٣،١٣٧،٥٠

٥	نسبة الجامعة ١٠٪		٣،٨١٥،٦٨٥،٠٠	٧،٢٩٩،٠٩٠،٠٠	٤،٧١١،٥٠٠،٠٠			١٥،٨٢٦،٢٧٥،٠٠
٦	صافي الايراد	١٥،٨٢٦،٢٧٥،٠٠	٣٢،٤٣٣،٣٢٢،٥٠	٦٢،٠٤٢،٢٦٥،٠٠	٤٠،٠٤٧،٧٥٠،٠٠	١٧،٥٨٤،٧٥٠،٠٠	٧،٩١٣،١٣٧،٥٠	١٣٤،٥٢٣،٣٣٧،٥٠
٧	المصروفات قبل اطفاء السلف ومبالغ استرجاع الطلبة	٢٨،٨٩٧،٠٠٠،٠٠	١٠١،٤٧٥،٥٧٦،٠٠	١٨١،٠٥٠،٠٥٠،٠٠	٨٨،٤٥٩،٨٧٢،٠٠	٨٣،٢٠٩،٠٠٠،٠٠		٤٨٣،٠٩١،٤٩٨،٠٠
٨	المسترجع من اقساط الطلبة							
٩	مصروفات ٢٠١٤	٢٨،٨٩٧،٠٠٠،٠٠	١٠١،٤٧٥،٥٧٦،٠٠	١٨١،٠٥٠،٠٥٠،٠٠	٨٨،٤٥٩،٨٧٢،٠٠	٨٣،٢٠٩،٠٠٠،٠٠		٣٧٠،٩٨٥،٤٩٨،٠٠
١٠	المسترجع من السلف							
١١	(بعد استقطاع المصروفات واضافة مسترجع من السلف)							
١٢	العجز او الفائض		٦٩،٠٤٢،٢٥٣،٥٠	١١٩،٠٠٧،٧٨٥،٠٠	٤٨،٤١٢،١٢٢،٠٠			٢٣٦،٤٦٢،١٦٠،٥٠

جدول (٣)

يبين مطابقة الايراد بالمصروفات لعام ٢٠١٣

ت	التفاصيل	رئاسة الجامعة	الادارة والاقتصاد	التربية الاساسية	الزراعة	مديرية الاقسام الداخلية	الوزارة	النتائج
١	الايراد الكلي	٥٩،٣٥٦،٥٧٥،٠٠	١٥٧،٥٢٧،٥٠٠،٠٠	٣٣٤،٨٩٠،٠٠٠،٠٠	١٦٧،١٠٠،٠٠٠،٠٠	٦٥،٩٥١،٧٥٠،٠٠	٢٩،٦٧٨،٢٨٧،٥٠	٦٥٩،٥١٧،٥٠٠،٠٠
٢	نسبة الاقسام الداخلية ١٠٪		١٥،٧٥٢،٧٥٠،٠٠	٣٣،٤٨٩،٠٠٠،٠٠	١٦،١٧٠،٠٠٠،٠٠			٦٥،٩٥١،٧٥٠،٠٠
٣	الايراد بعد استقطاع نسبة الاقسام الداخلية		١٤١،٧٧٤،٧٥٠،٠٠	٣٠١،٤٠١،٠٠٠،٠٠	١٥٠،٣٩٠،٠٠٠،٠٠	٦٥،٩٥١،٧٥٠،٠٠	٢٩،٦٧٨،٢٨٧،٥٠	
٤	نسبة الوزارة ٥٪		٧،٠٨٨،٧٣٧،٥٠	١٥،٠٧٠،٠٥٠،٠٠	٧،٥١٩،٥٠٠،٠٠			٢٩،٦٧٨،٢٨٧،٥٠
٥	نسبة الجامعة ١٠٪		١٤،١٧٧،٤٧٥،٠٠	٣٠،١٤٠،١٠٠،٠٠	١٥،٠٣٩،٠٠٠،٠٠			٥٩،٣٥٦،٥٧٥،٠٠
٦	صافي الايراد	٥٩،٣٥٦،٥٧٥،٠٠	١٢٠،٥٠٨،٥٣٧،٥٠	٢٥٦،١٩٠،٨٥٠،٠٠	١٢٧،٨٣١،٥٠٠،٠٠	٦٥،٩٥١،٧٥٠،٠٠	٢٩،٦٧٨،٢٨٧،٥٠	٥٠٤،٥٣٠،٨٨٧،٥٠

٧	المصروفات قبل اطفاء السلف ومبالغ استرجاع الطلبة	١٩،٤٥٠،٥٠٠،٠٠	١٤٥،٠٥٩،٥٩٢،٠٠	٢٥٧،٥٦٩،٣٠٠،٠٠	١٢٩،٨٠١،٥١٨،٠٠	٧،١٦٦،٥١٥،٠٠	٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠	٥٦٤،٠٤٧،٤٢٥،٠٠
٨	المسترجع من اقساط الطلبة		١٠،١٢٥،٠٠٠،٠٠	١،٣٨٧،٥٠٠،٠٠	٦،٥٦٢،٥٠٠،٠٠			١٨،٠٧٥،٠٠٠،٠٠
٩			١٥٥،١٨٤،٥٩٢،٠٠	٢٥٨،٩٥٦،٨٠٠،٠٠	١٣٦،٣٦٤،٠١٨،٠٠	٧،١٦٦،٥١٥،٠٠	٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠	٥٨٢،١٢٢،٤٢٥،٠٠
١٠	المسترجع من السلف	٤٥٣،٠٠٠،٠٠	٢،٢٦٩،٥٠٠،٠٠	٣٠٠،٠٠٠،٠٠	٦٠٠،٠٠٠،٠٠		٣،٤٦٠،٠٠٠،٠٠	٧،٠٨٢،٥٠٠،٠٠
١١	(بعد استقطاع المصروفات واضافة مسترجع من السلف)	١٨،٩٩٧،٥٠٠،٠٠	١٥٢،٩١٥،٠٩٢،٠٠	٢٥٨،٦٥٦،٨٠٠،٠٠	١٣٥،٧٦٤،٠١٨،٠٠	٧،١٦٦،٥١٥،٠٠	١،٥٤٠،٠٠٠،٠٠	٥٧٥،٠٣٩،٩٢٥،٠٠
١٢	العجز او الفائض		٣٢،٤٠٦،٥٥٤،٥٠	٢،٤٦٥،٩٥٠،٠٠	٧،٩٣٢،٥١٨،٠٠			٤٢،٨٠٥،٠٢٢،٥٠

جدول (٤)

يبين مطابقة الايراد بالمصروفات لعام ٢٠١٢

ت	التفاصيل	رئاسة الجامعة	الادارة والاقتصاد	التربية الاساسية	الزراعة	الوزارة	الوزارة	النتائج
١	الايراد الكلي	٢٣،٣٨٥،٥٠٠،٠٠	٩٥،٢٦٠،٠٠٠،٠٠	١٣١،١٤٠،٠٠٠،٠٠	٧،٤٥٥،٠٠٠،٠٠		١١،٦٩٢،٧٥٠،٠٠	٢٣٣،٨٥٥،٠٠٠،٠٠
	نسبة الوزارة ٥٪		٤،٧٦٣،٠٠٠،٠٠	٦،٥٥٧،٠٠٠،٠٠	٣٧٢،٧٥٠،٠٠			١١،٦٩٢،٧٥٠،٠٠
٤	نسبة الجامعة ١٠٪		٩،٥٢٦،٠٠٠،٠٠	١٣،١١٤،٠٠٠،٠٠	٧٤٥،٥٠٠،٠٠			٢٣،٣٨٥،٥٠٠،٠٠
	صافي الايراد	٢٣،٣٨٥،٥٠٠،٠٠	٨٠،٩٧١،٠٠٠،٠٠	١١١،٤٦٩،٠٠٠،٠٠	٦،٣٣٦،٧٥٠،٠٠		١١،٦٩٢،٧٥٠،٠٠	١٩٨،٧٧٦،٧٥٠،٠٠
٣	المصروفات الفعلية	٦،٢٢٥،٥٠٠،٠٠	١٦،٣١٠،٠٠٠،٠٠	٤٢٢،٠٠٠،٠٠	٤٢٢،٠٠٠،٠٠			٢٣،٣٧٩،٥٠٠،٠٠
٦	العجز او الفائض		٦٤،٦٦١،٠٠٠،٠٠	١١١،٠٤٧،٠٠٠،٠٠	٥،٩١٤،٧٥٠،٠٠		١١،٦٩٢،٧٥٠،٠٠	١٨٧،٠٩٠،٠٠٠،٠٠

جدول(٥)

المصروفات لعام ٢٠١٢

مبلغ المعاملة	الاقسام					
	رئاسة الجامعة	الادارة	التربية	الزراعة	الاقسام الداخلية	
٥٠٠،٠٠٠	٥٠٠،٠٠٠					
١٥٠،٠٠٠		١٥٠،٠٠٠				
٢،١١٠،٠٠٠	٨٤٤،٠٠٠	٤٢٢،٠٠٠	٤٢٢،٠٠٠	٤٢٢،٠٠٠		
١،٧٨٠،٠٠٠	٨٩٠،٠٠٠	٨٩٠،٠٠٠				
٩٩٤،٠٠٠	٩٩٤،٠٠٠					
٦١٠،٠٠٠	٦١٠،٠٠٠					
٧٨٣،٠٠٠		٧٨٣،٠٠٠				
٩٢٥،٠٠٠		٩٢٥،٠٠٠				
١،١٧٠،٠٠٠	١،١٧٠،٠٠٠					
٤٥٠،٠٠٠	٤٥٠،٠٠٠					
١٢،٣٥٠،٠٠٠		١٢،٣٥٠،٠٠٠				
١،٥٣٥،٠٠٠	٧٦٧،٥٠٠	٧٦٧،٥٠٠				
٢٢،٥٠٠		٢٢،٥٠٠				
٢٣،٣٧٩،٥٠٠	٦،٢٢٥،٥٠٠	١٦،٣١٠،٠٠٠	٤٢٢،٠٠٠	٤٢٢،٠٠٠		المجموع

جدول رقم (٦)

جدول المصروفات لعام ٢٠١٣

مبلغ المعاملة	الاقسام					
	رئاسة الجامعة	الادارة	التربية	الزراعة	الاقسام الداخلية	الوزارة
3,000,000			3,000,000			
9,150,000			9,150,000			
2,000,000				2,000,000		
3,014,000	124,000		1,140,000	1,750,000		
1,083,000		1,083,000				
900,000		900,000				
4,265,000				4,265,000		
1,650,000				1,650,000		
22,284,750		5,858,750	8,267,250	1,539,688		
		2,155,562	2,463,500			
		1,000,000	1,000,000			
1,288,000		1,288,000				

			2,281,000			2,281,000
		4,000,000				4,000,000
			5,000,000			5,000,000
		124,000				124,000
		5,161,000				5,161,000
				244,000		244,000
		6,360,000	8,550,000	6,350,000		29,793,250
		2,133,312	3,413,300	2,986,638		
			316,500	533,250		849,750
				798,000		798,000
		600,000				600,000
			5,000,000			5,000,000
		6,676,750	8,800,000	6,600,000		31,135,250
		2,264,625	3,623,400	3,170,475		
		560,000				560,000
		2,793,000	3,372,000	1,550,000		7,715,000
		6,816,750	8,975,000	6,250,000		31,128,750
		2,271,750	3,634,800	3,180,450		
				40,000		40,000
				1,344,000		1,344,000
		3,795,000				3,795,000
			4,479,000			4,479,000
			6,000,000	5,000,000		11,000,000
5,000,000						5,000,000
			1,731,000			1,731,000
				357,000		357,000
				1,000,000		1,000,000
				20,000		20,000
		4,900,000		6,600,000		20,714,750
		2,303,688	3,685,900	3,225,162		
			8,788,250			8,788,250
				1,606,000		1,606,000
			4,321,000			4,321,000
		2,460,000				2,460,000
				20,000		20,000
		3,500,000	3,900,000	2,300,000		13,950,000
		750,000	2,000,000	1,500,000		
		801,000	3,999,000	4,173,000		8,973,000

					200,000	200,000
					1,180,000	1,180,000
		48,000		133,250		1,309,750
				178,500	950,000	
					4,950,000	4,950,000
		2,500,000				2,500,000
					1,375,000	1,375,000
					1,150,000	1,150,000
				225,000		225,000
				500,000		500,000
					1,000,000	1,000,000
				3,030,000		3,030,000
					174,000	174,000
			4,700,000	6,600,000		15,300,000
		1,000,000	1,600,000	1,400,000		
		3,500,000		178,500	825,000	4,503,500
				3,270,000	85,000	3,355,000
			1,437,500	2,875,000	1,637,500	5,950,000
		3,250,000	3,250,000	3,250,000	3,250,000	13,000,000
		5,850,000	8,950,000	6,600,000		32,800,000
		2,850,000	4,560,000	3,990,000		
				250,000		250,000
					700,000	700,000
			591,500			591,500
				170,000	300,000	470,000
			10,000,000			10,000,000
				379,750		379,750
			9,591,500	6,600,000		28,151,250
		2,989,955	4,783,900	4,185,895		
					450,000	450,000
		5,450,000				5,450,000
				316,660		316,660
			875,000	978,000		1,853,000
					400,000	400,000
		1,400,000	2,900,000	1,080,000		7,280,000
				1,900,000		
	2,908,332					2,908,332
						400,000

	108,333					108,333	
				1,000,000		1,000,000	
		6,684,000				6,684,000	
		7,200,000	10,340,000	7,900,000		37,040,000	
		2,900,000	4,640,000	4,060,000			
				500,000		500,000	
		5,875,000	9,400,000	8,225,000		23,500,000	
				2,588,000		2,588,000	
			5,309,000			5,309,000	
	4,149,850					4,149,850	
			15,000,000			15,000,000	
			27,810,000			27,810,000	
			758,000	170,000	300,000	1,228,000	
				474,750		474,750	
				918,000		918,000	
			14,182,000			14,182,000	
		8,829,000				8,829,000	
5,000,000	7,166,515	129,801,518	257,569,300	145,059,592	19,450,500	564,047,425	المجموع

جدول رقم (٧)

المصروفات للسنوات (٢٠١٢،٢٠١٣،٢٠١٤)

مبلغ المعاملة	الاقسام				
	الرئاسة	الادارة	التربية	الزراعة	الاقسام الداخلية
7,500,000		2,625,000	3,000,000	1,875,000	
31,181,500		12,750,000	11,250,000	7,181,500	
125,000		125,000			
2,154,000		2,154,000			
927,000		927,000			
5,285,000			5,285,000		
37,852,500		13,271,750	13,083,250	4,236,500	
		2,575,000	2,811,000	1,875,000	
1,864,000				1,864,000	
1,626,250		999,750	626,500		
2,000,000				2,000,000	
2,334,000		2,334,000			
13,041,000					13,041,000
14,379,000			14,379,000		
4,537,000				4,537,000	

	2,500,000	12,800,000	7,350,000		28,706,500
	1,514,125	2,422,600	2,119,775		
	3,536,000				3,536,000
13,869,000					13,869,000
		130,000			130,000
	594,000				594,000
			2,628,000		2,628,000
				147,000	147,000
14,469,000					14,469,000
	1,737,436	2,779,900	2,432,413		6,949,749
			1,000		1,000
	3,000,000	13,850,000	7,100,000		23,950,000
	1,725,000				1,725,000
		9,656,000			9,656,000
6,000,000					6,000,000
175,000					175,000
		11,472,000			11,472,000
650,000					650,000
	2,247,000				2,247,000
	11,350,000				11,350,000
	2,500,000	12,800,000	6,400,000		29,797,000
	1,612,500	2,580,000	2,257,500		
	72,000	1,500,000		75,000	
	500,000				500,000
	580,811	929,300	813,138		2,323,249
			1,500,000		1,500,000
		5,000,000			5,000,000
			160,000		160,000
			1,110,000		1,110,000
	3,750,000				3,750,000
				1,000	1,000
16,247,000					16,247,000
			786,000		786,000
	2,118,000				2,118,000
		2,569,000			2,569,000
1,750,000					1,750,000
				10,000,000	10,000,000

		1,355,500	1,337,250	50,000	2,742,750	
			450,000		450,000	
	1,260,000				1,260,000	
		3,990,000			3,990,000	
	1,000,000				1,000,000	
		11,610,000			11,610,000	
	13,248,000				13,248,000	
		7,155,000			7,155,000	
				5,663,000	5,663,000	
	1,150,000				1,150,000	
			1,500,000		1,500,000	
				985,000	985,000	
				540,000	540,000	
			8,960,000		8,960,000	
500,000	800,000	325,000	425,000		2,050,000	
				115,000	115,000	
100,000					100,000	
				1,500,000	1,500,000	
				217,000	217,000	
			2,292,000		2,292,000	
			3,435,000		3,435,000	
	592,000				592,000	
	2,575,000	12,050,000	3,605,000		22,350,000	
		4,120,000				
	2,500,000		7,050,000		9,550,000	
16,408,000					16,408,000	
		3,178,000			3,178,000	
	2,429,000				2,429,000	
				8,282,000	8,282,000	
				450,000	450,000	
				357,000	357,000	
		6,543,000			6,543,000	
		1,800,000			1,800,000	
				365,000	365,000	
			2,000		2,000	
				150,000	150,000	
83,209,000	88,459,872	181,050,050	101,475,576	28,897,000	483,091,498	المجموع

الاستنتاجات:

بعد اجراء التحليلات المحاسبية تمكن البحث من التوصل الى الاستنتاجات الاتية

١-حققت كلية التربية الاساسية المستوى الاول في مجال العجز المالي تليها كلية الزراعة ثم كلية الادارة والاقتصاد في المستوى الاخير خلال اغلب سنوات البحث.

٢-اما على مستوى المصروفات فقد حققت كلية الادارة والاقتصاد اعلى مصروفات تليها رئاسة الجامعة ثم كلية التربية الاساسية والزراعة وبنفس المستوى المتدني من المصروفات.

٣- وعند مطابقة الايرادات مع المصروفات خلال مدة البحث نجد ان كلية التربية قد حققت اعلى فائض تليها كلية الادارة والاقتصاد واخيرا كلية الزراعة.

التوصيات:

بعد التوصل الى مجموعة استنتاجات يمكن تحديد مجموعة توصيات وكما ياتي:

١- ضرورة تخفيض التكاليف والمصروفات في كلية الادارة والاقتصاد اسوة مع غيرها من الكليات المشمولة بالبحث.

٢- ضرورة التوسع في الدراسة المسائية ومحاولة استقطاب اكبر عدد من الطلبة لما يفيد من نشر الوعي العلمي واعطاء فرصة لا سيما للذين هم موظفون على الملاك الدائم لدوائر الدولة بغية زيادة كفائتهم وفاعليتهم.

٣- محاولة التوسع في عدد البنايات وزيادة سعتها لتشمل اكبر عدد ممكن من المتقدمين للدراسة المسائية لان زيادة اعداد الطلبة مع وجود التكاليف الثابتة (الكثافة الراسمالية)سيعمل على زيادة الارباح التشغيلية.

اولا: المصادر العربية:

١. احمد ، عبد الوهاب يوسف ، " التمويل وادارة المؤسسات المالية "، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى عمان - الاردن ، 2008.

٢. إسماعيل ، عوض فاضل ، "النقود والبنوك " جامعة بغداد ، 1990 .

٣. ابو موسى ، رسمية احمد ، "الاسواق المالية والنقدية "، دار المعتز للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان - الاردن ، 2005 .

٤. أبو شاور ، منير إسماعيل ، "نقود وبنوك "، مكتبة المجمع العربي للنشر

والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان – الاردن ، **2011** .

٥. ابو حمد ، رضا صاحب، " ادارة المصارف " ، جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد ، العراق ، **2005** .

٦. آل شبيب ، دريد كامل ، " ادارة البنوك المعاصرة " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الاولى ، عمان – الاردن ، **2012** .

٧. الشماع ، خليل محمد حسن . " الادارة المالية " ، الطبعة الرابعة ، بغداد ، مطبعة الخلود ، **1992**

٨. العامري ، محمد علي ابراهيم ، " الادارة المالية " ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان – الاردن ، **2006 .**

٩. الحسيني، فلاح حسن عداي ، "إدارة البنوك- مدخل كمي واستراتيجي معاصر" ،عمان ،دار وائل للطباعة والنشر،الطبعة الأولى ،**2000**.

١٠. المومني ، غازي فلاح ، " ادارة المحافظ الاستثمارية الحديثة " ، دار المناهج للنشر والتويع ، الطبعة الاولى عمان – الاردن ، **2013 .**

١١. النعيمي ، عدنان تايه ، " ادارة الائتمان منظور شمولي " ، دار المسيرة للنشر والتويع والطباعة ، الطبعة الاولى ، عمان الاردن ، **2010** .

١٢. القريشي ، محمد صالح ، " اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية " ، اثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان – الاردن ، **2009** ،

١٣. الربيعي ، حاكم محسن، " حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة " ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ،عمان – الاردن ،**2011**.

١٤. السعودي ، جميل سالم الزيدانين ، " أساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي " ، دار وائل للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، عمان - الأردن **1999**.

ثانيا : المصادر الاجنبية

1. **Davis , E. Philip , " Liguidity Management in Banking crises . " Brunel university west London , 2003 .**
2. **Gitman , Lawence , J , " principles of Managerial Finance . " 9th ed. , N.Y , Donnelley and Sons company , 2000 .**
3. **Rose , Peters . " Commercial Bank Management ."**, **Irwin**
4. **Hempel, George H., & Simonson, Donald G., "Bank management text & cases", john Wiley & sons, inc., New York U.S.A:1999**
5. **Midaani , M. Ayman ,"Determiyayts of kuwati**

stock prices:AnEmpiricai Investigation Industial ,Servips and Food Company Share. ''

Journal of AdmiyiSciances and Econmics , VOL.2 , 1991 , PP.303 – 312

كثافة الطرق الريفية في قضاء سوق الشيوخ ودورها في نقل وتسويق الإنتاج الزراعي

The density of rural roads in ‘‘Suq- Al-Shwkh’’ district of and its role in agricultural production and transport marketing

د. هشام صلاح سبع

نهى عيسى فلفول

كلية التربية/ الجامعة المستنصرية

المستخلص

يهدف البحث إلى الكشف عن قوة العلاقة بين الطرق الريفية في قضاء سوق الشيوخ والانتاج الزراعي، وتحليل شبكة الطرق في ريف(قضاء سوق الشيوخ) وذلك من خلال قياس كثافة النقل للطرق بالاعتماد على معيار السكان والمساحة وعدد المركبات في ريف (قضاء سوق الشيوخ) باستخدام بعض الأساليب الاحصائية والدراسة الميدانية،والتي افادت في رصد حركة المرور للمركبات والركاب بغية معرفة ساعات الذروة الصباحية والمسائية للوصول الى معرفة واقع شبكة النقل في (قضاء سوق الشيوخ)،وتعددت المناهج التي اعتمدت عليها الباحثان في إعداد هذه البحث، إذ اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي عند دراسة كثافة النقل على الطرق وتباينها المكاني بين النواحي ضمن (قضاء سوق الشيوخ)، والمنهج الإحصائي في معرفة قوة العلاقة بين طرق النقل والإنتاج الزراعي، فضلا عن معرفة قوة العلاقة بين المتغيرات ذات العلاقة بالطرق الريفية، وتوصلت الدراسة الى ان علاقة الارتباط بين اعداد الطرق الريفية وكمية الانتاج الزراعي قوية جداً اذ بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (٠.٨٥) وهذا يعني ان الطرق الريفية لها دور ايجابي في عملية الانتاج الزراعي من خلال تسهيل عمليات تسويق الانتاج والمتمثلة بمدخلات العملية الزراعية من بذور واسمدة والآلات والمعدات فضلاً عن تسويق المنتجات الزراعية الى الاسواق ومراكز الاقضية والنواحي.

وانتهت الدراسة بعدد من النتائج التي توصل اليها الباحثان والمقترحات التي تراها كحلول مناسبة لمشكلة الدراسة.

Abstract

The research aims to reveal the strength of the relationship between the rural roads in the district of Suq-Al-Shwkhand agricultural production, and the analysis of the road network in the countryside (Suq- Al-Shwkh) and through the transfer of methods of density measurement based on the criterion of population and area and the number of vehicles in the countryside (Suq- Al-Shwkh) using some statistical methods and field study, which is reported in monitoring the traffic of vehicles and passengers in order to find out the morning rush hour and evening to get to know the reality of the transport network in the (Suq- Al-Shwkh), and numerous approaches that have been adopted by researchers in the preparation of this research, because the researchers relied on the analytical method when study the transport intensity on the roads and contrast spatial between areas within the (Suq- Al-Shwkh), and the statistical method to know the strength of the relationship between transport and agricultural production methods, as well as knowledge of the power relationship between the relevant variables means rural, and the study found that the correlation between the numbers of rural roads and quantity of agricultural production is very strong, as the value of the Pearson correlation coefficient (0.85) this means that rural roads have a positive role in the process of agricultural production by facilitating the marketing of production processes and of inputs to the agricultural process from seeds, fertilizer, machinery and equipment as well as the marketing of agricultural products to markets and centers of districts and respects.

The study concluded with a number of findings by the researchers and proposals it deems appropriate as solutions to the problem of the study.

١- المقدمة

تحظى جغرافية النقل باهتمام كبير من قبل الجغرافيين كونها فرعا من فروع الجغرافية الاقتصادية التي تهتم بدراسة التوزيع المكاني لشبكات النقل، فضلاً عن خصائصها وأنماطها وتعد شبكات طرق النقل الجيدة والكفؤة واحدة من البنى الارتكازية لتقدم أي دولة، إذ يحظى هذا القطاع الحيوي باهتمام الكثير من الدول لما تؤديه من دور في تنفيذ ورسم الخطط التنموية والاقتصادية للدولة، فضلاً عن دورها في عملية التدفق السلعي والإنتاجي ما بين المراكز الإنتاجية والاستهلاكية، وتعد الطرق الريفية واحدة من أنواع الطرق البرية، إذ تعمل الطرق الريفية على تحقيق الربط بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك، كما تساهم في توزيع السكان في المناطق الريفية وتقوية الأواصر الاجتماعية بين سكان الريف والحضر مما تساعد في تقليل الفوارق بينهما، فضلاً عن الدور الذي تؤديه الطرق في إيجاد الخدمات الضرورية للسكان، ولاسيما الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية، وتسهيل مدخلات الإنتاج الزراعي من بذور وأسمدة ومعدات والات، وان توفير الطرق الجيدة في المناطق الريفية، ولاسيما الطرق الزراعية يساعد بشكل كبير على زيادة الإنتاج الزراعي، إذ يعمل على زيادة المساحات الزراعية وتشجيع الفلاحين على زراعة المحاصيل المختلفة ولاسيما المحاصيل السريعة التلف لما تؤديه الطرق من سهولة وصول تلك المحاصيل.

تضمنت الدراسة الاطار النظري للبحث المتمثل بالمشكلة والفرضية والهدف والاهمية والحدود المكانية والزمانية (لقضاء سوق الشيوخ) ودراسات سابقة. كما قدم الباحثان في طيات هذا البحث بعض المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة بموضوع الدراسة لزيادة ادراك القارئ في مثل هكذا موضوعات، فقد تناول البحث دراسة كثافة الطرق الريفية في (قضاء سوق الشيوخ)، فضلاً عن دور طرق النقل الريفية في الإنتاج الزراعي، وقياس علاقة الارتباط للمتغيرات ذات العلاقة بالطرق الريفية كما اعتمد الباحثانعلى المقابلات والزيارات الميدانية للحصول علىاحدث البيانات ذات العلاقة بموضوع البحث وصولاً الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات التي وجدها الباحثان مهمة للوصول الى هدف ومشكلة الدراسة ومبرراتها.

٢- الاطار النظري للبحث

أولاً: مشكلة البحث

يعد اختيار وتحديد مشكلة الدراسة خطوة اولى من خطوات البحث العلمي إذ تمثل الأساس الذي يرتكز عليه البحث، وان مشكلة البحث هي سؤال يتطلب الاجابة عليه، وتتجسد مشكلة البحث في بيان الدور الذي تؤديه شبكة النقل الريفية في تسويق الإنتاج الزراعي.

ولأجل الإجابة على هذه المشكلة يرى الباحثان ضرورة الإجابة على الأسئلة الأتية:-

١-هل لواقع شبكة النقل الريفية الحالية دور على تسويق الإنتاج الزراعي في ريف قضاء سوق الشيوخ، وهل هذا الدور سلبي ام ايجابي على تطوير الإنتاج الزراعي مستقبلاً؟

٢-ما هي شكل علاقة الارتباط بين شبكة الطرق الريفية والإنتاج الزراعي في قضاء سوق الشيوخ(قضاء سوق الشيوخ)؟

ثانياً: فرضية البحث:

تمثل فرضية البحث حلاً مؤقتا للمشكلة، إذتفترض العموميات التي لم تثبت صحتها بعد، وتبذل الجهود للتحقق من مدى صحتها أو خطئها لذا صيغت فرضية الدراسة على ما يراه الباحثان منسجما مع المشكلة المطروحة وهي كالآتي:

١- للطرق الريفية دور كبير في سرعة وسهولة وصول الإنتاج الزراعي من المناطق الريفية إلى المراكز التسويقية في المدن بعد عام ٢٠٠٣ ومنها سنة الدراسة (٢٠١٥)، ولضمان استمرارية سرعة وصول وتدفق المواد الزراعية من المناطق الريفية إلى مراكز المدن لابد من وجود شبكة من الطرق الجيدة والكفؤة التي تربط المناطق الريفية فيما بينها ومع الطرق المؤدية إلى مراكز المدن، والمستخدمة في مختلف الظروف المناخية.

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق العديد من المتطلبات ومن بينها:-

١- تحليل كثافة شبكة الطرق الريفية في (قضاء سوق الشيوخ) من خلال ما تقدمه الطرق من خدمات تلبي متطلبات الحياة اليومية لسكانها.

٢- معرفة الدور الذي تؤديه طرق ريف (قضاء سوق الشيوخ) في عملية تسويق الانتاج الزراعي.

رابعا: أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في دراسة كثافة شبكة النقل الريفية في ريف قضاء سوق الشيوخ لها مبرراتها وفق الاعتبارات الآتية:-

١- ان توفير الطرق الريفية الجيدة أصبحت من الضروريات التي ينبغي التأكيد عليها بوصفها أساساً مهماً في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متكاملة ولاسيما في تسويق الإنتاج الزراعي من مناطق الإنتاج في الأرياف إلى مناطق الاستهلاك في مراكز المدن.

٢- تقويم العلاقة بين النقل والإنتاج الزراعي في (قضاء سوق الشيوخ).

خامساً: الحدود المكانية والزمانية

(لقضاء سوق الشيوخ): -

تتمثل الحدود (المكانية) (لقضاء سوق الشيوخ) بقضاء سوق الشيوخ، والذي يقع في الجزء الجنوبي الاوسط من محافظة ذي قار. بين خطي طول (١١-٣٧) و(١٥-٤٦) شرقاً، ودائرتي عرض (٣٤-٣٠) (٣٠-٣٠) شمالاً ينظر الخريطة (١)، وتبلغ مساحته (١٤٣١،٩كم^2) أي بنسبة (١١،١٪) من أجمالي مساحة محافظة ذي قار البالغة (١٢٩٠٠كم^2)، أما ادارياً فيحده من جهة الشمال والشمال الغربي قضاءالناصرية ومن جهة الجنوب تكون الحدود مشتركة بين محافظتي البصرة والمثنى ويحده من جهة الشرق قضاء الجبايش [١]. يتكون قضاء (سوق الشيوخ) من اربع وحدات ادارية فضلاً عن مركز القضاء وهي (الفضلية، العكيكة، كرمة بني سعيد، والطار) ينظر الخريطة (٢). وتبلغ مساحة مركز قضاء سوق الشيوخ (٣٩٠،٩)كم^2، أي بنسبة (١٦٪) بينما تبلغ مساحة ناحية الفضلية (٢٣٦،٣)كم^2، أي بنسبة (١٤٪)، وتبلغ مساحة ناحية كرمة بني سعيد (٣٤٠،٢)كم^2، أي بنسبة (٢٣،٧٪) وتبلغ مساحة ناحية العكيكة (٢٩٤،٦)كم^2، أي بنسبة (٢٠٪)، في حين تبلغ مساحة ناحية الطار (١٦٩،٩)كم^2، أي بنسبة (١١،٨٪) من المساحة الكلية للقضاء[٢]، ينظر الجدول(١).

الخريطة (١)

موقع (قضاء سوق الشيوخ)[٣]

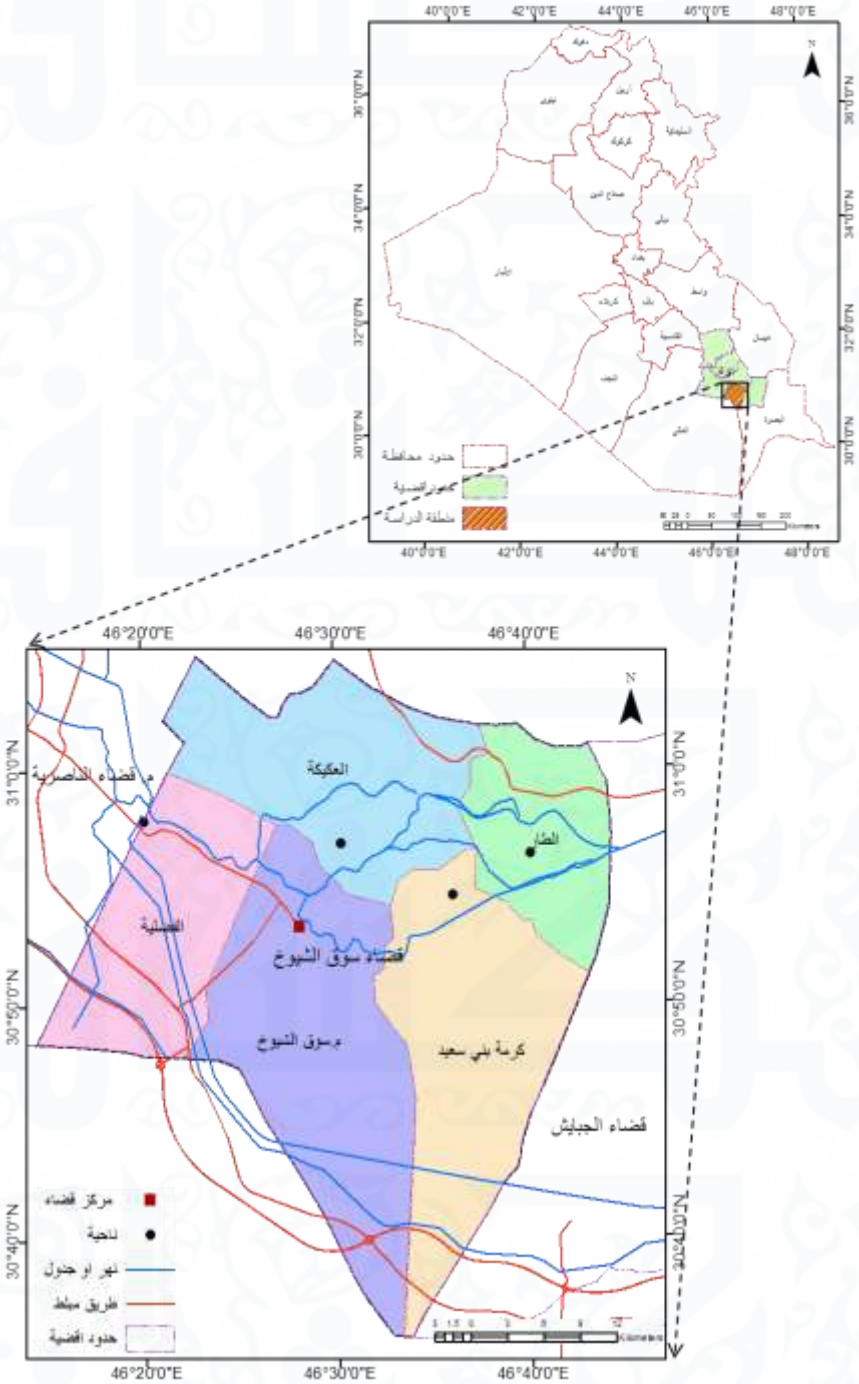

الخريطة (٢)

التقسيمات الإدارية لقضاء سوق الشيوخ لسنة (٢٠١٥)[٤]

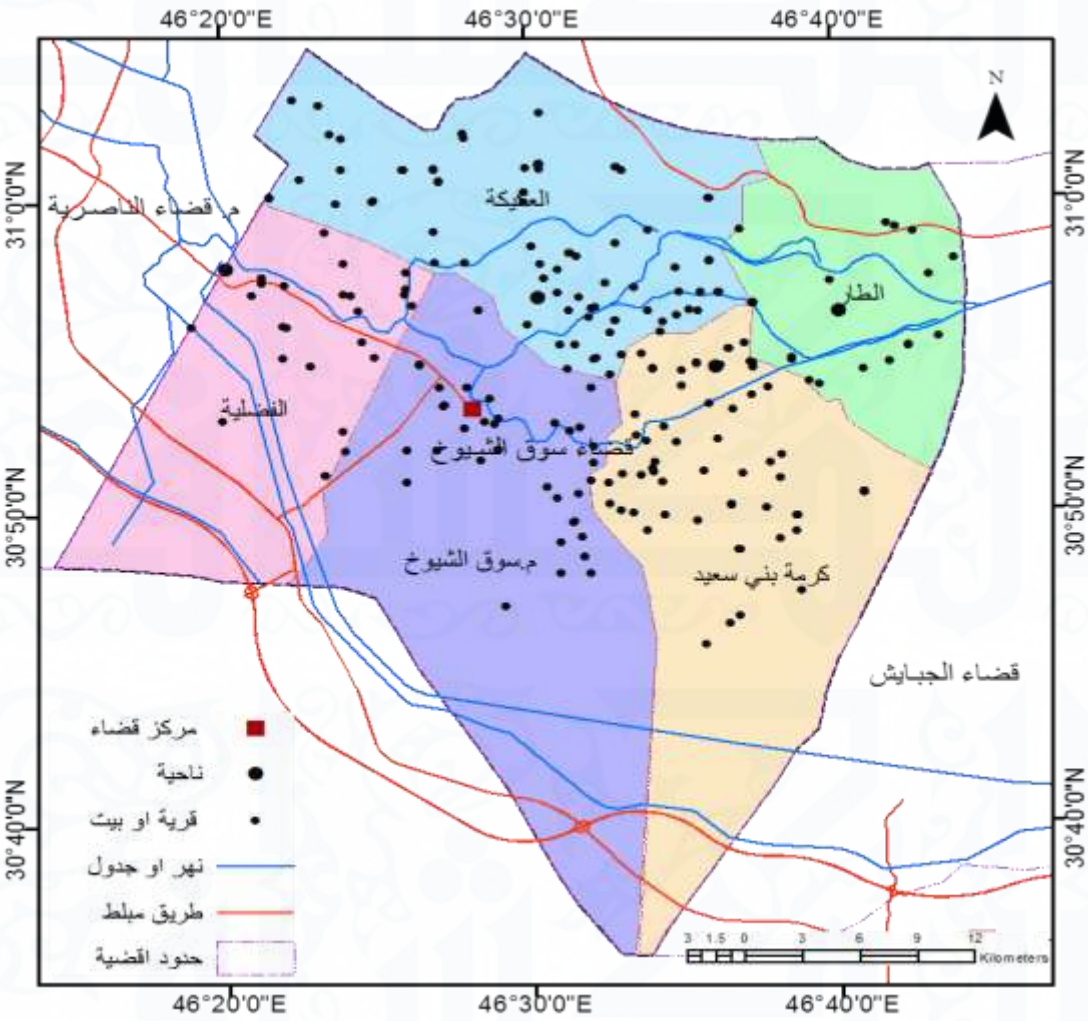

أما الحدود الزمانية للدراسة فقد اقتضت هذه الدراسة ان تكون مركزة على واقع حال سنة (٢٠١٥)، معتمدة قدر الامكان على احدث البيانات وآخر الإحصائيات المتوفرة والصادرة من الدوائر الرسمية ذات العلاقة فضلاً عن ما جاءت به الدراسة من جولات ميدانية متفرقة تمثلت بالأشهر (١٢/٢١ /٢٠١٥ -٢٠١٦/٤/٨) لغرض احتساب أعداد المركبات والركاب في ساعات الذروة الصباحية منها والمسائية.

الجدول (١)

مساحة الوحدات الإدارية في (قضاء سوق الشيوخ) لعام ٢٠١٥[٥]

الوحدة الادارية	المساحة / (كم٢)	النسبة المئوية %
مركز القضاء	٣٩٠.٩	٢٧.٢
الفضلية	٢٣٦.٣	١٦.٥
كرمة بني سعيد	٣٤٠.٢	٢٣.٧
العكيكة	٢٩٤.٦	٢٠.٥
الطار	١٦٩.٩	١١.٨
المجموع	١٤٣١.٩	٩٩.٧

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

١- بينت الدراسة ان ناحية (كرمة بني سعيد) احتلت المرتبة الأولى في كثافة الطرق حسب معيار المساحة بكثافة بلغت (٠.٩٨)كم/كم٢ كما احتلت ناحية (كرمة بني سعيد) المرتبة الأولى في كثافة الطرق الى السكان بكثافة بلغت (١٩٨.٩)، في حين احتل مركز قضاء سوق الشيوخ المرتبة الأولى في كثافة الطرق حسب معيار المركبات بكثافة بلغت (١٦.٧) مركبة/كم.

٢- بلغت كثافة حركة الركاب في (قضاء سوق الشيوخ) خلال ساعة الذروة الصباحية (٧٠٢٩) راكباً في حين بلغت كثافة الحركة في ساعة الذروة المسائية(٩٠٨) راكباً .

٣- تشهد قضاء سوق الشيوخ ارتفاع في حركة السير للمركبات والركاب على الطرق الريفية لحاجة سكانها في الحصول على مختلف الخدمات من مراكز المدن.

٤-ان مجموع المركبات في (قضاء سوق الشيوخ) في رحلتي الذهاب والاياب للذروة الصباحية كانت (٣٤٣٢) مركبة وبقسمة هذا العدد على ساعتين وهي ساعات الرصد فان النتيجة تكون(١٧٢٦) مركبة/ ساعة في حين بلغ عدد المركبات في (قضاء سوق الشيوخ) خلال ساعة الذروة المسائية لرحلتي الذهاب والاياب (٢٢٥١) مركبة وبقسمة هذا العدد على ساعتين وهي ساعات الرصد تكون النتيجة(١١٢٩) مركبة/ساعة.

٥-أظهرت الدراسة الميدانية ان للطرق الريفية المعبدة دورا إيجابياً في سرعة

وسهولة تسويق المنتجات الزراعية ولاسيما على الطرق المعبدة.

٦- عند تطبيق معامل الارتباط بيرسون على بعض المتغيرات ذات العلاقة (بقضاء سوق الشيوخ) كانت قوية عند ارتباط (عدد المركبات/ طول الطريق) مع (طول الطريق/ المساحة)بمعامل ارتباط(٠.٩٠) وعند ارتباط (عدد الطرق) مع كمية الانتاج الزراعي اذ بلغ معامل الارتباط بينهما (٠.٨٦) وهذا يعني ان اعداد الطرق الريفية ساعدت على زيادة كمية الانتاج الزراعي في (قضاء سوق الشيوخ) لسنة ٢٠١٥ في حين كانت العلاقة ضعيفة عند ارتباط(كمية الانتاج الزراعي) مع ا(لمساحة) الكلية للقضاء اذ اتضح ان ليست كل مساحة القضاء مستغلة للنشاط الزراعي.

ثانياً: المقترحات

١- ضرورة تعبيد الطرق الترابية ولاسيما الطرق الزراعية وبناء طرق جديدة في المناطق التي تعاني من قلة الطرق كما في ناحية (الطار).

٢- انشاء ممر اخر للطرق الريفية يخصص احدهما للذهاب والاخر للإياب لارتفاع معدلات الكثافة المرورية للمركبات في ساعات الذروة وتجنباً لوقوع الحوادث المرورية في الطرق التي تزيد فيها الالتواءات والانحناءات.

٣- تجهيز الطرق بمستلزمات الطرق من الاثاث كالعلامات المرورية والتوجيهية والتحذيرية ولاسيما انارة الطريق.

٤- على الجهات المعنية تحسين مستوى الخدمات المقدمة للنقل في المناطق الريفية كأنشاء محطات التعبئة الوقود خدمة للمستوطنات الريفية.

٥- اجراء الصيانة الدورية للطرق الريفية التي تكثر فيها التخسفات والمطبات.

٦- التعاون بين الوزارات والمديريات ذات العلاقة بالطرق ولاسيما الريفية الزراعية كالتعاون بين مديريتي (الطرق والجسور) في المحافظة و(الشعب الزراعية) في النواحي وتوحيد البيانات للإفادة منها عند كتابة البحوث والرسائل وعدم إرهاق الباحث في البحث عن مثل هكذا بيانات.

٧- تفعيل قانون (محطات الوزن) ضمن المناطق الريفية للشاحنات ذات الحمولات الكبيرة للحفاظ على بنية الطريق من التخسفات التي يتعرض لها الطريق جراء تلك الحمولات ولاسيما مواد البناء من الحصى والطابوق والسمنت.

٨- نشر الوعي والثقافة المرورية في المناطق الريفية من خلال النشرات

الجدارية والإعلانات الضوئية في الطرقات ووسائل الإعلام السمعية والمرئية.

المصادر

أولاً- القرآن الكريم

١. إبراهيم، عيسى علي، الأساليب الإحصائية والجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩.

٢. خير، صفوح، الجغرافية موضوعها ومناهجها وأهدافها، دمشق دار الفكر، ٢٠٠٠.

١. سليمان، ضرغام داود، كفاءة الطرق الريفية في ريف قضاء الرمادي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

ثالثاً: المجلات والبحوث

١. السامرائي، احمد، تباين كثافة النقل واثره في نمو مراكز الاستيطان، مجلة الاستاذ، كلية التربية ابن رشد، العدد السابع، ١٩٩٦

رابعاً - المنشورات والمطبوعات الحكومية:

١- جمهورية العراق، وزارة الإسكان والتعمير، الهيئة العامة للطرق والجسور، مديرية طرق وجسور محافظة ذي قار، جدول بالطرق الريفية في محافظة ذي قار، بيانات (غير منشورة)، ٢٠١٥، (صفحات متفرقة).

٢- جمهورية العراق، وزارة الإسكان والتعمير، مديرية الطرق والجسور محافظة ذي قار، شعبة التخطيط، أعداد الطرق، بيانات (غير منشورة)، سنة ٢٠١٥، صفحات متفرقة.

٣- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، شعبة الاحصاء في سوق الشيوخ اعداد السكان لسنة ٢٠١٥، بيانات (غير منشورة)، صفحات متفرقة

٤- جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية مرور محافظة ذي قار اعداد المركبات (قضاء سوق الشيوخ) لسنة ٢٠١٥، الحاسبة الالكترونية، بيانات (غير منشورة)، صفحات متفرقة

٥- جمهورية العراق، وزارة الزراعة، شعبة زراعة سوق الشيوخ، قسم التخطيط والمتابعة، قسم الانتاج النباتي، بيانات (غير منشورة) سنة ٢٠١٥، صفحات متفرقة.

٦- جمهورية العراق، وزارة الزراعة، الشعبة الزراعية في ناحية (الكرمة)، قسم الانتاج النباتي، بيانات (غير منشورة)، ٢٠١٥، صفحات متفرقة.

٧- جمهورية العراق، وزارة الزراعة، الشعبة الزراعية في ناحية (الطار)، قسم الانتاج النباتي، بيانات (غير منشورة)، ٢٠١٥، صفحات متفرقة.

٨- جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خريطة محافظة ذي قار، لسنة ٢٠١٥ باستخدام نظام **GIS**.

خامساً: المقابلات الشخصية

١- مقابلة شخصية مع السيد حسين كطان محمد، المهندس الزراعي، رئيس شعبة الزراعة في سوق الشيوخ بتاريخ٢٠١٦/٢/٧.

٢- مقابلة شخصية مع السيد محمد السيد جاسم الياسري، مزارع وموظف في بلدية ناحية الطار بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٣.

مقابلة شخصية مع السيدة، حنان، مهندس اقدم، مديرية الطرق والجسور في محافظة ذي قار بتاريخ ٢٠١٦/٢/٨.

الهوامش

١- حسين عليوي الزيادي، الأمراض الانتقالية في قضاء سوق الشيوخ للمدة ٢٠٠٤- ٢٠١٠، مجلة ذي قار العلمية، العدد٢، المجلد٨، ٢٠١٣، ص٢.

٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، شعبة احصاء سوق الشيوخ، (بيانات غير منشورة)، ٢٠١٥، صفحات متفرقة.

٣- من عمل الباحثين بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خريطة محافظة ذي قار، لسنة ٢٠١٥ باستخدام نظام GIS.

٤- من عمل الباحثين بالاعتماد على:جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خريطة محافظة ذي قار، لسنة ٢٠١٥ باستخدام نظام GIS.

٥- من عمل الباحثين بالاعتماد على:جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، شعبة أحصاء سوق الشيوخ، بيانات (غير منشورة)، ٢٠١٥، صفحات متفرقة.

كثافة وكفاءة طرق النقل بالسيارات في محافظة أربيل

Density and efficiency of the road transport of cargo in Erbil

د. هشام صلاح سبع
سعاد فاروق كعيبر
كلية التربية/ الجامعة المستنصرية

١ - مقدمة:

يهتم الجغرافيون بالنقل كونه أحد فروع الجغرافية الاقتصادية الذي يرتكز على دراسة ظاهرات التوزيع الجغرافي بأنواعها وخصائصها المختلفة إلى جانب دراسة حركة السلع والأفراد من مكان إلى أخر، وتحليل حركة النقل والعوامل المؤثرة فيه.

ولا شك في أنّ مقياس تقدم أية دولة من الدول يرتبط بما تمتلك من شبكات نقل منتظمة كونها تعد من أهم عناصر تطور الحضارات إذ يعد النقل الركيزة الأساسية للنهوض بالبلاد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

تعد شبكات الطرق الكفوءة على اختلاف أصنافها واحدة من أهم البنى اللازمة لتصعيد وتائر التنمية الاقتصادية المرتبطة بمستوى تطور شبكة الطرق في أية منطقة.

إذ تساهم الطرق في توزيع السكان ونموهم وبهذا فان طرق النقل تعمل على تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان باستمرار وتشكل دوراً هاماً في التفاعل المكاني (Spatial-Interaction) بين مختلف الأنشطة البشرية، وتعد مفتاحاً للتنمية، وذلك من خلال إيصال الخدمات على اختلاف أنواعها من جهة، وتسهيل مجمل العملية الاقتصادية وتوزيع أنشطتها المختلفة من جهة أخرى.

وتعد طرق النقل شرايين النشاط الاقتصادي، إذ تمثل حلقة الوصل بين الإنتاج من جهة والتوزيع والاستهلاك من جهة أخرى، فضلاً عن إن النقل يخلق المنفعة المكانية لكل من السلع والأيدي العاملة، لان نقلها من مكان الفائض إلى مكان النقص يزيد من قيمتها.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى حلها تكمن في ما هو دور الخصائص الجغرافية الطبيعية منها والبشرية في رسم خريطة طرق النقل بالسيارات في محافظة أربيل (منطقة الدراسة) ولأجل دراسة هذه المشكلة فقد تم تجزءتها إلى التالي:

١. ما العوامل الجغرافية التي ساعدت على مد طرق النقل بالسيارات في (منطقة الدراسة)؟.

٢. كيف امتدت وتطورت شبكة طرق النقل على مساحة (منطقة الدراسة)؟.

٣. ما العلاقات المكانية لشبكة طرق النقل بالسيارات (لمنطقة الدراسة)؟.

٤. هل تغطي شبكة طرق النقل بالسيارات الحالية المتطلبات السكانية في الحركة والانتقال؟

ثانياً: فرضية الدراسة

يستند البحث العلمي عند طرحة لمشكلة علمية على فرضية عامة كإجابه أولية للمشكلة تشير إلى التعاميم التي لم تثبت صحتها والتي يسعى الباحث للتحقق من صحتها أو خطئها لذا يمكن صياغة فرضية هذه الدراسة على النحو الاتي: بفعل التباين (الفيزوغرافي) لأرض (منطقة الدراسة) وانقسامها إلى ثلاث مناطق هي: المنطقة السهلية، ومنطقة الجبال البسيطة الالتواء ومنطقة الجبال المعقدة الالتواء فقد أدى إلى تباين في طرق النقل بالسيارات إذ يتركز في منطقة ويقل في الأخرى ومن تلك الفرضية تظهر لنا فرضيات فرعية أخرى هي:-

١. أنّ للعلاقات الطبيعية والبشرية اثر واضح في رسم الخريطة التفصيلية لطرق النقل بالسيارات في (منطقة الدراسة).

٢. هناك تفاوت كبير في نسب الترابط بين أقضية (منطقة الدراسة) وفقا للمؤشرات الإحصائية لسنة الأساس (٢٠١٥) مما يجعل من طرق النقل بالسيارات ذات كفاءة متذبذبة وكثافات مختلفة.

ثالثاً: هدف الدراسة

مما لاشك فيه أنّ الهدف الأساس للدراسة قد ارتبط بحل المشكلة المعروضة فيها، ومن ذلك فأنها تسعى إلى:

١. رسم خريطة شبكة طرق النقل بالسيارات الحالية ضمن محافظة أربيل (منطقة الدراسة)، وبيان اثر العوامل الجغرافية المؤثرة فيها.

٢. تحديد خصائص هذه الطرق لغرض تقويم كفاءتها واثرها في التنمية الإقليمية.

٣. الكشف عن مدى تطابق المواصفات العالمية عليها.

٤. وضع خطط مستقبلية لإنشاء طرق نقل في (المحافظة) تحقق اقصر مسافة للوصول وباقل التكاليف.

٥. التعرف على نظام وكفاءة وكثافة طرق النقل الإقليمية المعاصرة (منطقة الدراسة).

رابعاً: الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

تتناول الدراسة كفاءة طرق النقل بالسيارات ودورها في التنمية الإقليمية على النواحي الاقتصادية منها، والزراعية، والصناعية، والسياحية، والتجارية والسكان من حيث، حجمهم، توزيعهم في محافظة أربيل احدى محافظات (كوردستان العراق) الوسطى الواقعة بين الزابين الأعلى والاسفل وتمتد منطقة الدراسة فلكياً بين دائرتي عرض (٣٥.٣٠) (٣٧.١٥) شمالا وخطى طول(٤٣.٢٢) (٤٣.٥) شرقاً.

أما إدارياً فيحدها من الشرق محافظة السليمانية والحدود الدولية بين(العراق، إيران) ومن الغرب محافظة نينوى على امتداد نهر الزاب الكبير الذي يفصل (منطقة الدراسة) عن محافظة دهوك الواقعة إلى غربها، وبامتداد قضاء شقلاوة، ومن الشمال الحدود الدولية، بين (العراق وتركيا)، (العراق وإيران)، ومن الجنوب محافظة كركوك ينظر الخريطة (١)[١].

وقد جاءت الدراسة بمسوحات ميدانية أمدها ستة اشهر لسنة (٢٠١٥) وبيان دور الطرق في تنمية المحافظة أربيل (منطقة الدراسة). هذا وجاءت الدراسة بحدود زمنية تمثلت بالمدة الواقعة بين (٢٠٠٣-ولغاية ٢٠١٥) كون أخر دراسة عن (محافظة – أربيل) (منطقة الدراسة) كانت عام (٢٠٠٢).

٢- المعايير المتبعة في دراسة كثافة طرق النقل بالسيارات في (منطقة الدراسة)

أولاً: تصنيف شبكة طرق النقل بالسيارات (Road Classification)

تختلف الطرق المستخدمة لتصنيف الطرق من دولة لأخرى، وأحياناً من منطقة لأخرى داخل الدولة إذ توجد تصانيف متعددة للطرق، وقد توضع عدة أنظمة لتصنيفها حسب استعمالاتها، وأهميتها، وسعتها، ونوعها، واستيعابها للسير، كما أنّ هناك تصانيف متعددة لأنواع الطرق في العراق فمنهم من يصنفها على أسس فنية ومنهم من يعد جودة الطريق وعرضه الأساس في التصنيف وغير ذلك من

التصانيف الأخرى وتصنف طرق السيارات إلى الأصناف الأتية:

- **الطرق السريعة:** تتميز بكونها واسعة وحديثة التصميم وتكون بستة ممرات ثلاث منها للذهاب وثلاث للإياب وبعرض (3,75) متر لكل ممر.

- **الطرق الرئيسة:** وهي الطرق التي تربط مراكز المحافظات بعضها مع البعض الأخر وكذلك تربط العراق بالدول المجاورة وتعد هذه الطرق العمود الفقري لحركة النقل على الطرق البرية في العراق.

ويشمل هذا التصنيف ضمن (منطقة الدراسة) من (٧) طرق تخرج من مركز المدينة نحو مراكز المحافظات الأخرى والحدود الدولية للعراق. ويبلغ مجموع أطوال هذا التصنيف من الطرق حوالي (574.9)كم من إجمالي طرق السيارات في (منطقة الدراسة) البالغة مساحتها (13165)كم^{٢}.

- **الطرق الثانوية:** وهي الطرق التي تربط الطرق الرئيسة بعضها مع البعض الأخر وكذلك وتربط مراكز الأقضية والنواحي مع الطرق الرئيسة من جهة أخرى [٢].

ويبلغ مجموع أطوال هذا الصنف من الطرق حوالي (500,1) كم من إجمالي طرق السيارات في (منطقة الدراسة) والبالغ عددها (48) طريق.

- **الطرق الريفية (الزراعية):** وهي الطرق التي تتفرع من شبكة الطرق الرئيسة والثانوية، وتؤدي إلى مختلف النواحي، والقرى تربط مراكز النواحي والقرى بعضها مع البعض الأخر ويبلغ مجموع أطوال هذا الصنف من الطرق حوالي (١,٤٠١,٣٠٧) كم، من إجمالي طرق النقل بالسيارات في (منطقة الدراسة) والبالغ عددها (١٥٥)، ينظر خريطة (٢).

من خلال هذا التصنيف يسعى الباحثان إلى تصنيف طرق السيارات في (منطقة الدراسة) حسب الوحدات الإدارية (الأقضية) إذ تتكون (منطقة الدراسة) من عشرة أقضية (مركز أربيل، سهل أربيل، سوران، شقلاوة، جومان، كويه، ميركة سور، خبات، روندوز، مخمور من جهة والمناطق الجغرافية الطبيعية من جهة أخرى إذ تتكون من (المنطقة السهلية ومنطقة بسيطة الالتواء أخرى شديدة الالتواء) وان دراستنا لتصنيف الطرق في الحالتين تعتمد على استخراج كثافة طرق السيارات في (منطقة الدراسة) اعتماداً على معياري المساحة والسكان وكالتالي:

أولا: كثافة تصنيف طرق السيارات حسب عدد سكان الوحدات الإدارية (الأقضية).
ثانياً: كثافة تصنيف طرق السيارات حسب مساحة الوحدات الإدارية (أقضية).
ثالثاً: كثافة تصنيف طرق السيارات حسب المناطق الجغرافية الطبيعية (وحدات تضاريسية رئيسة).

أولاً: كثافة تصنيف طرق النقل بالسيارات حسب معيار عدد (سكان) الوحدات الإدارية (أقضية)

يعد هذا التصنيف من الدراسات التقليدية في العالم لقياس كثافة الطرق والذي يعتمد على توفر الإحصاءات الخاصة بعدد السكان وبالرغم من ان لهذه الطرق بعض الانتقادات على أساس أنها لا تعطي صورة واضحة عن كفاءة شبكة طرق السيارات في الدول ذات الكثافة السكانية العالية إلا أنها لا تزال تستخدم، نظراً لسهولة الحصول على مؤشراتها لأغراض الدراسة المقارنة ويمكن استعمال معيار عدد السكان على أساس تقسيم مجموع أطوال الطرق في منطقة، أو دولة ما على عدد سكانها ويعبر عنها بمعدل رقمي منسوب إلى عدد السكان[٣] وفيما يخص دراسة تصنيف طرق السيارات في (منطقة الدراسة) حسب عدد سكان الوحدات الإدارية (الأقضية) واستخراج كثافة الطرق فيها فان الإحصاءات تشير إلى ما يأتي:

١. بلغت الكثافة الإجمالية لطرق السيارات في (منطقة الدراسة) (15,85) كم من طرق السيارات لكل (1000) نسمة، في حين بلغت كثافتها حسب أصنافها المختلفة (4,45) كم من الطرق الرئيسة لكل (1000) نسمة و(4,03) كم من الطرق الثانوية لكل (1000) و(7,17) كم من الطرق الريفية (الزراعية) لكل (1000) نسمة.

٢. ان الكثافة العامة لطرق السيارات بأصنافها المختلفة حسب (الأقضية) تتصف بتباينها الكبير إذ نجد أن هذه الكثافة تبلغ (4,4) كم من الطرق لكل (1000) نسمة في قضاء ميركة سور و(3,7) كم/ ١٠٠٠ نسمة في قضاء جومان و(2,1) كم/ 1000 نسمة في قضاء شقلاوة وتنخفض الكثافة العامة إلى (1,6) و(1) كم (0,15) كم (0,9) كيلومتر (0,8) كم (0,7) كم /1000 نسمة في أقضية كويه، سهل أربيل، أربيل المركز، سوران، خبات، مخمور على التوالي و(0,5) كم/ ١٠٠٠ نسمة فقط في قضاء رواندوز وهي الكثافة الوحيدة التي تقل عن الكثافة العامة

(لمنطقة الدراسة) ينظر الجدول (١) والشكل (١).

٣. أن التباين في الكثافة العامة لطرق السيارات بأصنافها المختلفة حسب الأقضية تعود إلى عامل عدد السكان لكل قضاء إذ ترتفع الكثافة في الأقضية القليلة السكان كقضاء (ميركة سور) بينما ينخفض هذا النوع من الكثافة في أقضية أخرى كقضاء (روندوز).

الجدول (١) كثافة تصنيف طرق السيارات حسب معيار عدد السكان (أقضية) لسنة (٢٠١٥)[٤]

ت	الوحدات الإدارية (أقضية)	عدد سكان (الأقضية)	الرئيسة	الثانوية	الريفية (زراعية)	المجموع	الرئيسة*	الثانوية	الريفية (زراعية)	الكثافة الإجمالية**
1	مركز أربيل	882395	51.163	28.29	66.724	146.77	0.05	0.03	0.07	0.15
2	سهل أربيل	206365	71.3	80.283	97.553	249.136	0.3	0.3	0.4	1
3	سوران	173538	89.9	40.128	51.575	181.603	0.5	0.2	0.2	0.9
4	شقلاوة	139625	41.4	166.44	114.63	322.47	0.2	1.1	0.8	2.1
5	جومان	29162	118.7	33.725	65.917	218.342	0.4	1.1	2.2	3.7
6	كويه	104349	69.6	75.896	40.44	185.54	0.6	0.7	0.3	1.6
7	ميركة سور	49486	97.5	33.164	96.44	226.752	1.9	0.6	1.9	4.4
8	خبات	102867	30	—	66.44	96.44	0.2	—	0.6	0.8
9	روندوز	23697	—	—	12.95	12.95	—	—	0.5	0.5
10	مخمور	194488	61	42.675	45.43	149.105	0.3	0.2	0.2	0.7
	المجموع	1,905,970	630.563	500.601	1,401.307	1,788.515	4.45	4.03	7.17	15.85

(–) عدم توفر معلومات.

الشكل (١) كثافة تصنيف طرق السيارات حسب معيار عدد السكان (أقضية) لسنة (٢٠١٥)

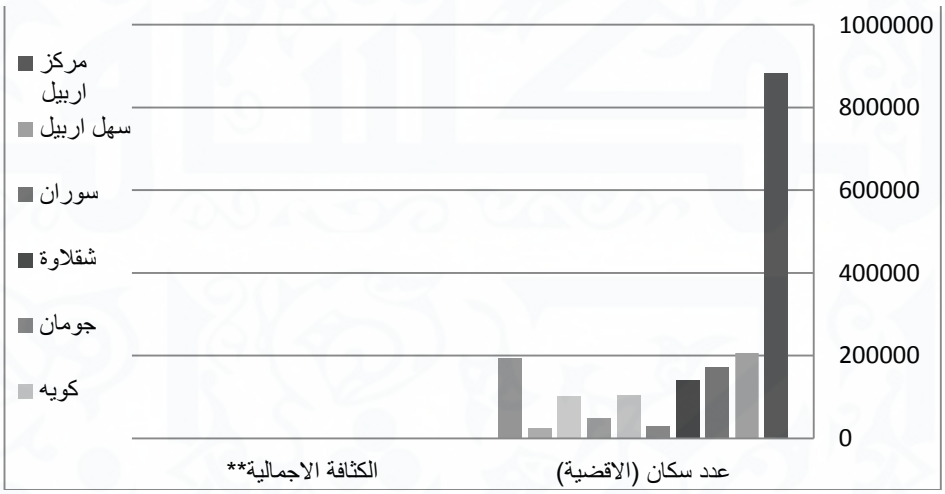

وفيما يخص تصنيف طرق السيارات حسب أصنافها المختلفة والتي تظهر من خلال كثافتها في أقضية (منطقة الدراسة) نجد:

– تبلغ كثافة الطرق في (منطقة الدراسة) (4,45) كم/ ١٠٠٠ نسمة في حين تتباين كثافة الطرق الرئيسة في أقضية المحافظة ما بين (1,9) كم/ ١٠٠٠ نسمة في قضاء (ميركة سور) و(0,05) كم /1000 نسمة في مركز أربيل علماً ان قضاء روندوز يخلو من هذا الصنف من الطرق.

– تبلغ كثافة الطرق الثانوية في (منطقة الدراسة) (4,03) كم/ ١٠٠٠ نسمة في حين تتباين كثافة الطرق الثانوية في أقضية (منطقة الدراسة) ما بين (1,1) كم/ ١٠٠٠ نسمة في قضاء شقلاوة، جومان وفقط (0,03) كم/ ١٠٠٠ نسمة في أربيل المركز.

– تبلغ كثافة الطرق الريفية (الزراعية) في (منطقة الدراسة) (7,17) كم/1000 نسمة في حين تتراوح كثافة هذا التصنيف من الطرق في أقضية (منطقة الدراسة) ما بين (4,4) كم/1000 نسمة في قضاء ميركة سور وفقط (0,5) كم/ ١٠٠٠ نسمة في قضاء أربيل المركز.

ثانياً: كثافة تصنيف طرق السيارات في (منطقة الدراسة) حسب (مساحة) الوحدات الإدارية (الأقضية)

تعتمد هذه الكثافة على أطوال الطرق ومساحة الأقضية وكالاتي:

١. بلغ إجمالي أطوال الطرق في (منطقة الدراسة) بمختلف أصنافها (1,788,5) من الطرق وتبلغ مساحة المحافظة (17326) كم٢، وهذا يعني أنّ الكثافة العامة لإجمالي طرق السيارات في (منطقة الدراسة) حسب مساحتها بلغت (10,32) كم من الطرق /100كم٢، أما فيما يخص كثافة طرق السيارات في (منطقة الدراسة) حسب أصنافها المختلفة نجد أنها بلغت (41,4) كم /100كم٢ من الطرق الرئيسة و(26,4) كم /100كم٢، من الطرق الثانوية و(45,3) كم /100كم٢ من الطرق الريفية (الزراعية).

٢. ان الكثافة العامة لطرق السيارات بأنماطها المختلفة حسب أقضية (منطقة الدراسة) تتصف بتباينها الكبير إذ نجد أنّ هذه الكثافة تبلغ (24,7كم /100كم٢)، (18كم /100كم٢)، (16,7كم/ 100كم٢)، 13,9) كم/ 100كم٢) في قضاء جومان، شقلاوة، ميركة سور، وتنخفض إلى (9,1 كم/ 100كم٢)،

(8,8كم /100كم^2)، (7,8كم/ 100كم^2) لأقضية سهل أربيل، كويه، سوران، وعلى التوالي، في حين بلغت كثافة الطرق في قضاء مركز أربيل اقل من (٦٠٣ كم /100كم٢) في مخمور (٥،٢) والى (٢،٦ كم 100كم^2) في قضاء روندوز.

أما فيما يخص كثافة تصنيف الطرق (منطقة الدراسة) فنستنتج على وجود أقضية ترتفع فيها كثافة جميع أصناف الطرق عن المعدل العام كقضاء جومان، شقلاوة، خبات في حين تنخفض في قضاء مخمور وتبقى متفاوتة عند بعض الأقضية إذ ترتفع كثافة بعض أنماط الطرق عن المعدل العام لمثيلاتها في (منطقة الدراسة) وتنخفض فيها كثافة أنماط أخرى من الطرق عن المعدل العام ويعد قضاء (خبات) افضل مثال لهذا النوع من الأقضية إذ في الوقت الذي يخلو فيه القضاء من الطرق الثانوية إلا انه يحتل المرتبة الأولى من كثافة الطرق الريفية (الزراعية) بـ(9,6) كم/100كم^2 من المساحة، ينظر الجدول (٢) والشكل (٢).

الجدول (٢) كثافة تصنيف طرق السيارات حسب معيار المساحة (أقضية) لسنة (2015)

ت	الوحدات الإدارية (أقضية)	مساحة الوحدات (أقضية) كم^2	الرئيسة	الثانوية	الريفية (ريفية)	المجموع	الرئيسة	الثانوية	الريفية (زراعية)	الكثافة الإجمالية
1	مركز أربيل	2290	51,163	28,29	66,724	146,177	2,2	1,2	2,9	6,3
2	سهل أربيل	2706	71,3	80,283	97,553	249,136	2,6	2,9	3,6	9,1
3	سوران	2290	89,9	40,128	51,575	181,603	3,9	1,7	2,2	7,8
4	شقلاوة	1787	41,4	166,44	114,63	322,47	2,3	9,3	6,4	18
5	جومان	879	118,7	33,725	65,917	218,342	13,5	3,8	7,4	24,7
6	كويه	2064	69,6	75,896	40,44	185,54	3,3	3,6	1,9	8,8
7	ميركة سور	1353	97,5	33,164	96,88	226,752	7,2	2,4	7,1	16,7
8	خبات	687	30	–	66,44	96,44	4,3	–	7,6	13,9
9	روندوز	487	–	–	12,95	12,95	–	–	2,6	2,6
10	مخمور	2783	61	42,675	45,43	149,105	2,1	1,5	1,6	5,2
	المجموع	17326	630,563	500,601	1,401,307	1,788, 515	41,4	26,4	45,3	10,32

(-) عدم توفر بيانات(×) كثافة الطريق

$$= \frac{\text{مجموع أطوال الطرق}}{\text{مساحة الأقضية}} \times 100$$

الشكل (٢)كثافة تصنيف طرق السيارات حسب معيار المساحة (أقضية) لسنة **2015**

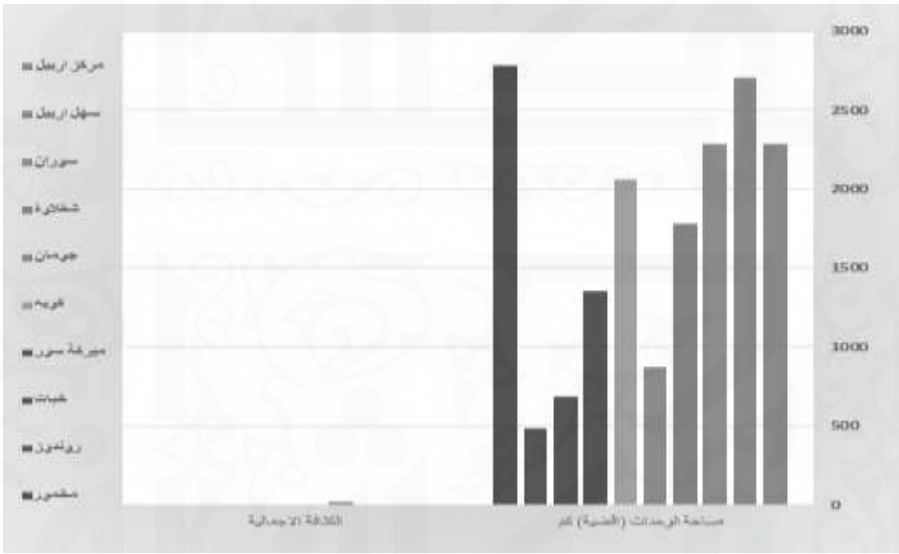

أن نسبة طرق السيارات السائدة بمختلف الأصناف حسب مساحات أقضية (منطقة الدراسة) تتصف بتباينها الكبير، إذ نجد بعض من طرق قضاء (ميركة سور) الطرق الثانوية بنسبة (14,60)، في حين نسبة الطرق الريفية (الزراعية) والطرق الرئيسة تكاد تكون متقاربة (42,69) (43) على التوالي وفي قضاء شقلاوة نسبة الطرق الثانوية (51,61)، في حين ان نسبة الطرق الرئيسة والطرق الريفية (الزراعية) (12,84) (45,68) وعلى التوالي بينما لا تزيد الطرق الثانوية عن (19,31) ونسبة الطرق الرئيسة إلى (35) في أي قضاء، أما في قضاء شقلاوة فتصل نسبة الطرق الثانوية (51,61)، بينما لا تزيد الطرق الرئيسة والريفية عن (12,84) (35,54) وعلى التوالي. وبلغت الحصة العامة لطرق السيارات بأصنافها المختلفة في قضاء شقلاوة (18) طريق من إجمالي طرق السيارات في (منطقة الدراسة) بالرغم من ذلك نجد حصتها من الطرق الزراعية (17,41) والطرق الثانوية (33,27)، في حين تنخفض حصتها من الطرق الرئيسة لتصل إلى (6,56) طريق ففي قضاء سهل أربيل بلغت الحصة العامة (13,92) من إجمالي طرق السيارات في (منطقة الدراسة) وحصتها من الطرق الريفية (الزراعية) ترتفع لتصل إلى (14,81) من الطرق الثانوية (١٦،٠٣)، بينما حصتها من الطرق الرئيسة تنخفض لتصل إلى (11,30)، وأما في قضاء ميركة سور بلغت الحصة العامة (12,67) طريق من

إجمالي طرق السيارات وترتفع حصتها من الطرق الرئيسة (15,4) والزراعية (14,70) طريق وتنخفض حصتها من الطرق الثانوية إلى (6,61) ينظر الجدول (٣)، هذا ويعد قضاء (مخمور) من الأقضية المهمة كونه يربط مركز المحافظة بمركز محافظتي كركوك والموصل بشكل غير مباشر في حين حصة الطرق الرئيسة في قضاء جومان تتجه نحو الارتفاع كونها تتمتع بميزات الأقضية الحدودية، فضلاً عن كون هذا القضاء بوابة هامة تخرج منها الطرق الرئيسة باتجاه (إيران).

الجدول (٣) النسبة المئوية لأصناف طرق السيارات حسب الوحدات الإدارية (أقضية) لسنة 2015

الوحدات الإدارية (أقضية)	الرئيسة	الثانوية	الريفية (الزراعية)	المجموع	%	%	%	(*) %	(**) %	%	%	(***) %100
أربيل المركز	51,1	28,2	66,7	146	35	19,31	45,68	100	8,10	5,63	10,13	8,18
سهل أربيل	71,3	80,2	97,5	249	28,63	32,20	39,15	100	11,30	16,03	14,81	13,22
سوران	89,9	40,1	51,5	181,5	49,53	22,09	28,37	100	14,25	8,01	7,82	10,14
شقلاوة	41,4	166,4	114,6	322,4	12,84	51,61	35,54	100	6,56	33,27	17,41	18
جومان	118,7	33,7	65,9	218,3	54,37	15,43	30,18	100	18,82	6,73	10,01	12,20
كويه	69,6	75,8	40,4	185,8	37,45	40,79	21,83	100	11,03	15,15	6,13	10,38
ميركة سور	97,5	33,1	96,8	226,7	43	14,60	42,69	100	15,4	6,61	14,70	12,67
خبات	30	-	66,4	96,4	31,12	-	68,87	100	4,75	-	10,08	5,38
روندوز	-	-	12,9	12,9	-	-	100	100	-	-	1,96	0,72
مخمور	61	42,6	45,4	149	40,9	28,59	30,46	100	9,67	8,51	6,89	8,33
المحافظة	630,5	500,1	658,1	1,788,5	35,25	27,96	36,79	100	100	100	100	100

(-) عدم توفر بيانات.

(*) $\frac{\text{طول الطريق الرئيس}}{\text{المجموع}} \times 100$ كذلك بالنسبة لبقية الأصناف. (**) % جمع كل الطرق. (***) $\frac{\text{المجموع الأول}}{\text{المجموع الكلي}} \times 100$

ثالثاً: كثافة تصنيف طرق السيارات حسب المناطق الجغرافية الطبيعية (الوحدات التضاريسية الرئيسة).

من اجل إعطاء تصور اكمل عن تصنيف لطرق السيارات في (منطقة الدراسة) ارتأىالباحثان دراسة التوزيع حسب المناطق الجغرافية الطبيعية (الوحدات التضاريسية الرئيسة) في المحافظة إلى جانب دراستنا السابقة عن التصنيف والاعتماد على معيار مساحة هذه الوحدات التضاريسية الرئيسة وهي (المنطقة السهلية ومنطقة الجبال البسيطة الالتواء، منطقة الجبال المعقدة الالتواء) أهمل بمعيار عدد السكان وفقا لهذا التصنيف لعدم تطابق حدود الوحدات الإدارية (الأقضية) مع حدود الوحدات التضاريسية الرئيسة الأمر

الذي جعل من الصعب معرفة عدد سكان كل منطقة جغرافية بدقة.

ان الكثافة العامة لطرق السيارات بأصنافها المختلفة حسب المناطق الجغرافية الطبيعية في (منطقة الدراسة) تتصف بتباينها الكبير، إذ نجد ان هذه الكثافة تبلغ (39,42) كم في منطقة الجبال البسيطة الالتواء (11,35) في منطقة الجبال المعقدة الالتواء في حين تنخفض الكثافة العامة في المنطقة السهلية لتصل إلى (4,94) كم.

وان ارتفاع الكثافة العامة لطرق السيارات بأصنافها المختلفة في منطقة الجبال البسيطة الالتواء تعود إلى صغر مساحتها والبالغة نسبتها (12,45)٪ من مساحة (منطقة الدراسة) والبالغة (١٥٤٢٠)كم^2، فضلاً عن الموقع المتوسط لهذه المنطقة ضمن (منطقة الدراسة) إذ تعد حلقة الوصل بين المنطقة السهلية ومنطقة الجبال المعقدة الالتواء، في حين بإمكان إرجاع الارتفاع النسبي للكثافة العامة لطرق السيارات في منطقة الجبال المعقدة الالتواء إلى اهتمام الحكومات العراقية المتعاقبة بمد الطرق في هذه المنطقة لأغراض عسكرية بهدف أحكام قبضتها على الثورات الكوردية التي كانت تندلع دائماً في المنطقة الجبلية [٥]. الجدول (٤) والشكل (٣).

الجدول (٤) كثافة تصنيف طرق السيارات حسب مساحة المناطق الجغرافية لسنة **2015**

المناطق الجغرافية الطبيعية	مساحة المناطق الجغرافية الطبيعية كم^2	% [٣]	أطوال الطرق (كم) حسب الصنف				كثافة تصنيف الطرق كم/ لكل 100 كم^2			
			الرئيسة	الثانوية	الريفية	المجموع	الرئيسة [٣٣]	الثانوية	الريفية (زراعية)	الكثافة الإجمالية (***)
المنطقة السهلية	7892	51,18	142	70,9	178,5	391,4	1,79	0,89	2,26	4,94
منطقة الجبال البسيطة الالتواء	1920	12,45	182,3	322,6	25,22	757,1	9,49	16,80	13,13	39,42
منطقة الجبال المعقدة الالتواء	5608	36,36	306	107	226,5	639,5	5,45	1,90	4	11,35
المجموع	15420	100	630,3	500,5	657,2	1,787,7	4,1	3,24	4,26	
							المجموع = 11,6			

وسجلت نسبة الطرق الثانوية في منطقة الجبال (المعقدة الالتواء) من إجمالي طرق المنطقة نسبة اكثر من (16,73)، في حين بلغت نسبة الطرق الريفية (35,41) وترتفع النسبة إلى (47,84) للطرق الرئيسة، أما في المنطقة السهلية بلغت نسبة الطرق الثانوية (18,11) من إجمالي طرق هذه المنطقة والطرق الريفية نسبة تصل إلى (45,60)، بينما تنخفض الطرق الرئيسة لتصل إلى (36,28)، أما في

منطقة الجبال البسيطة الالتواء بلغت نسبة الطرق الريفية (الزراعية) (33,31) من إجمالي طرق المنطقة في حين بلغت نسبة الطرق الثانوية (42,60)، وبينما تنخفض نسبة الطرق الرئيسة لتصل إلى (24,07).

ان هذا التباين في نسبة الطرق السائدة بأصنافها المختلفة في المناطق الجغرافية الطبيعية في (منطقة الدراسة) يرجع إلى التباين في المحددات الطبيعية وبشرية.

الشكل (٣) كثافة تصنيف طرق السيارات حسب مساحة المناطق الجغرافية لسنة **2015**

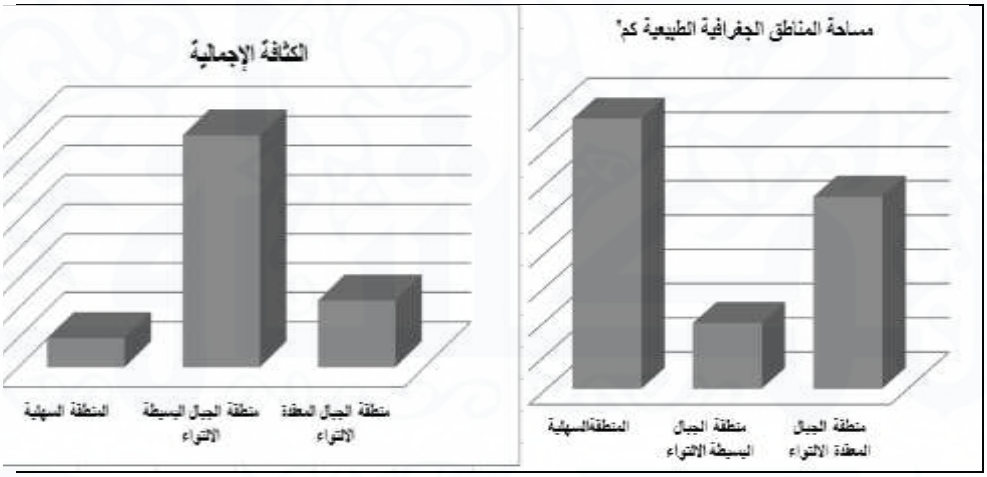

وبالتالي بلغت الحصة العامة لطرق السيارات بأصنافها المختلفة في منطقة الجبال المعقدة الالتواء (35,77) ٪ من إجمالي طرق السيارات في (منطقة الجبال) بالرغم من ذلك نجد حصتها من الطرق الثانوية تنخفض لتصل إلى (21,37) ٪ وترتفع حصتها من الطرق الريفية (الزراعية) لتصل إلى (34,46) ٪ وبلغت حصتها من الطرق الرئيسة (48,54) ٪ ويرجع ارتفاع حصة الطرق الرئيسة في منطقة (الجبال المعقدة الالتواء) إلى أهمية هذا النمط من الطرق ولاسيما في هذه المناطق.

وبلغت الحصة العامة من طرق السيارات لأصنافها المختلفة في المنطقة السهلية نسبة (21,89) ٪ من إجمالي طرق السيارات في (منطقة الدراسة)، إلا أننا نجد حصتها من الطرق الرئيسة ترتفع لتصل إلى (22,52) ٪ ومن الطرق الثانوية نسبة (14,16) ٪ بينما ترتفع حصتها من الطرق الريفية (الزراعية) إلى (27,16) ٪ أن ارتفاع حصة المنطقة السهلية من الطرق

الزراعية يأتي لأهمية هذا الصنف من الطرق ضمن المنطقة المدروسة.

أما عن الحصة العامة لطرق السيارات بأصنافها المختلفة في منطقة الجبال البسيطة الالتواء بلغت (42,35)% من إجمالي طرق السيارات في (منطقة الدراسة)، إلا أن حصتها من الطرق الريفية تنخفض لتصل إلى (38,37)% بينما حصتها من الطرق الثانوية ترتفع لتصل (64,45)% ينظر الجدول (٥).

الجدول (5) النسبة المئوية لتصنيف طرق السيارات حسب المناطق الجغرافية الطبيعية

المناطق	أطوال أصناف الطرق				مجموع طرق الأقضية %				مجموع الصنف نفسه %			
المناطق الجغرافية الطبيعية	الرئيسة	الثانوية	الريفية (الزراعية)	المجموع	الرئيسة	الثانوية	الريفية (الزراعية)	المجموع	الرئيسة	الثانوية	الريفية (الزراعية)	%100
المنطقة السهلية	142	70,9	70,9	391,4	36,28	18,11	45,60	100	22,52	14,16	27,16	21,89
منطقة الجبال البسيطة الالتواء	182,3	322,6	252,2	757,1	24,07	42,60	33,31	100	22,528,92	64,45	38,37	42,35
منطقة الجبال المعقدة الالتواء	306	107	226,5	639,5	47,84	16,73	35,41	100	48,54	21,37	34,46	35,77
المحافظة	630,3	500,5	657,2	1,787,7	35,25	27,99	36,76	100	100	100	100	100

من الجدول (٥) نستنتج: أن كثافة أصناف طرق السيارات في (منطقة الدراسة) تتباين في توزيعها الجغرافي إذ تتميز بعضها بالانتشار والأخر بالتركز في مواقع متعددة وتتحكم في توزيع كثافة هذه الطرق مجموعة من الضوابط الطبيعية والاقتصادية والسياسية فحسب مساحة (الأقضية) يتصف التركز في قضاء جومان بالدرجة الأساس وذلك لحاجتها إلى طرق السيارات اكثر من بقية الأقضية الأخرى في (منطقة الدراسة) تتميز الكثافة الإجمالية لأنماط طرق السيارات حسب كثافة الأقضية بالتركز في قضاء ميركة سور بصورة رئيسة مع ظهور قضائي جومان وشقلاوة بالكثافة العالية مقارنة بالأقضية الأخرى نتيجة استخدام معيار المناطق الجغرافية الطبيعية يظهر ان منطقة الجبال البسيطة الالتواء اكثر المناطق كثافة لإجمالي أصناف طرق السيارات تليها منطقة الجبال المعقدة الالتواء وأخيراً المنطقة السهلية ينظر الجدول (22).

٣- المؤشرات الإحصائية المتبعة في دراسة كفاءة طرق النقل بالسيارات في (منطقة الدراسة)

تعد شبكات الطرق شريان الحياة للحضارات التي ساهمت في التطور الاجتماعي والاقتصادي داخليا ً وخارجيا ً وعلى مستوى الإقليم وتعد من المؤشرات المهمة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والتجاري في أي منطقة [٦] يسعى الباحثان في هذا المبحث إلى تحليل هيكيلة شبكة طرق (منطقة الدراسة) ومعرفة الدور الفعال الذي يؤديه بناء تلك الشبكات في شتى المجالات ولاسيما الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وإذ أخذ الباحثان جملة من المبررات والأهداف المتوخاة من هذا المبحث والمتمثلة بإعطاء فكرة عن شبكة طرق (منطقة الدراسة) ومدى كفاءتها وما هي المتغيرات المكانية الممكن ان تكون ذات دور في مهام تلك الطرق، فضلاً عن ما سوف يطرح في نهاية هذا المبحث من استراتيجيات لها علاقة بشبكة الطرق وأهمية ذلك على (منطقة الدراسة).

- كثافة شبكة طرق (منطقة الدراسة) وفقا للمؤشرات الإحصائية

تشير كثافة شبكة الطرق إلى طول الطريق لكل وحدة مساحية جغرافية التي تحدد درجة الربط وإمكانية الوصول إلى نظام شبكة الطريق إذ قسمت (منطقة الدراسة) إلى أربع مناطق أساسية حسب معادلات كثافة هي: (واطئة الكثافة، متوسطة الكثافة، اقل كثافة، عالية الكثافة) حسب مؤشر بيتا (Beat-index) إذ يعد هذا المؤشر المعادلة الأسهل لقياس كثافة الطريق وهو نظام يعتمد على العقد وشبكة الأقواس فاذا كانت قيمة مؤشر بيتا أعلى من (١) فان شبكة الطرق تكون مرتبطة بشكل جيد أما إذا كانت القيمة عالية فأنها تشير إلى شبكات اكثر تعقيدا ينظر الجدول (٦).

وللدراسة الإحصائية لشبكة الطرق التي تربط (منطقة الدراسة) مع المناطق المجاورة الأخرى تم وضع المعادلات الأتية التي تبين التحليل الهيكلي لشبكة الطرق الموجودة [٧] ضمن الحدود الإدارية (لمنطقة الدراسة) من حيث الكثافة حسب مؤشر عدم العقد ومساحة وأطوال تلك الشبكة ومدى الترابط بينهما ينظر الجدولين (٧) و(٨). [٨]

الجدول (٦) كثافة شبكة طرق النقل بالسيارات حسب معادلات عمليات الربط لعام (٢٠١٥)

التسلسل	المؤشر	المعادلة	عملية الربط
1	كثافة الطريق	طول الطريق / مساحة المربع كم	كثافة اعلى ربط اكثر
2	مؤشر بيتا	إجمالي طول الطرق / عدد الوصلات	قيمة اعلى ربط اعلى
3	مؤشر الفا	$\frac{E-(v-1)}{2v-5}$	كلما زادت القيمة زادت عملية الربط
4	مؤشر جاما	عدد الوصلات / 3 (عدد العقد-2)	كلما زادت القيمة زادت عملية الربط
5	رقم المرور	مقياس المسافات (مؤشر النسبي الأول) = عدد الوصلات- عدد العقد + أجزاء الشبكة	قيمة اعلى مؤشر ربط اكثر فاعلية
6	نقل متزايد	بيتا+ الفا+ جاما+ رقم المرور	قيمة اعلى مؤشر اكثر فاعلية
7	مؤشر ايتا	مجموع الأطوال الكلية لخطوط الشبكة/كم / عدد وصلات الشبكة	كلما زادت القيمة زادت عملية الربط

إذ ان: v: عدد العقد . E: عدد الخطوط

الجدول (٧) كثافة شبكة طرق النقل بالسيارات حسب المؤشر وعدد العقد لعام (٢٠١٥)

Aqdia القضاء	Shape_Leng محيط القضاء (م)	Shape_Area مساحة (م²)	junc_nodes عدد العقد	roads_nos عدد الطرق	TRoad_length أطوال الطرق (م)	Alpha_Index مؤشر الفا	Beta_index مؤشر بيتا	Gamma_Index مؤشر كاما	Roads_density كثافة الطرق (كم/كم²)	Eta_Index مؤشر ايتا	ATS رصيد المراسلات اليومي	cyclomatic_ عدد الدورات	roads_km اطوال الطرق (كم)
مخمور	282004.0	2591798610.7	70	102	467881.0	0.24	1.46	0.50	0.18	7.24	35.2	33.0	467.88
سوران	223207.0	1613704318.3	92	132	479283.0	0.23	1.43	0.49	0.30	5.59	43.2	41.0	479.28
كوسنجق	116594.1	769545578.8	27	35	147532.0	0.18	1.30	0.47	0.19	21.09	10.9	9.0	147.53
شقلاوة	222121.2	1409642042.9	32	41	254094.0	0.17	1.28	0.46	0.18	18.00	11.9	10.0	254.09
ميركه سور	314283.9	2436423940.9	124	171	448218.0	0.20	1.38	0.47	0.18	4.32	50.0	48.0	448.22
سهل أربيل	256779.5	1969005767.6	20	31	230975.0	0.34	1.55	0.57	0.12	23.81	14.5	12.0	230.98
مركز أربيل	177613.1	1153886627.4	38	62	281400.0	0.35	1.63	0.57	0.24	11.90	27.6	25.0	281.40
جومان	202702.2	979050485.4	89	153	393981.0	0.38	1.72	0.59	0.40	4.82	67.7	65.0	393.98
راوندوز	122663.4	449636424.7	13	22	85329.0	0.48	1.69	0.67	0.19	33.55	12.8	10.0	85.33
خبات	101985.6	451247260.9	12	19	60449.0	0.42	1.58	0.63	0.13	38.84	10.6	8.0	60.45

الجدول (٨) مساحة وأطوال شبكة طرق (منطقة الدراسة) وكثافة الترابط بينهما لسنة (٢٠١٥)

الأقضية كم²	المساحة كم²	الطول كاملا	كثافة الطريق
مخمور	2591.798	467.88	0.18
سوران	1613.704	479,28	0.30
كوسنجق	7695.455	147.53	0.19
شقلاوة	1409.642	254.09	0.18
ميركة سور	2436.423	448.22	0.18

الأقضية كم^2	المساحة كم^2	الطول كاملا	كثافة الطريق
سلاو	1969.005	230.98	0.12
أربيل	1153.886	281.40	0.24
جومان	9790.504	393.98	0.40
روندوز	4496.364	85.33	0.19
خبات	4512,247	60.45	0.13

تشير كثافة شبكة الطرق إلى طول الطريق لكل وحدة مساحة جغرافية التي تحدد درجة الربط وإمكانية الوصول إلى نظام شبكة الطريق إذ قسمت (منطقة الدراسة) إلى (٤) مناطق أساسية حسب كثافة الطريق (واطئة، متوسطة، اقل كثافة، مرتفعة الكثافة) إذ تركزت اقل كثافة في (أربيل، وسوران) بينما احتل قضاء (جومان) اعلى كثافة قياساً مع باقي الأقضية الأخرى ينظر الجدولين (٩) و(١٠).

الجدول (٩) كثافة شبكة طرق السيارات ونسب الترابط بين أقضية (منطقة الدراسة) وفقاً لمؤشر (بيتا) لسنة (٢٠١٥)

الكثافة	النسبة (من – إلى)	اسم القضاء والنسبة
واطئة الكثافة	0,12-0,13	سلاو (0.12) خبات (0.13)
متوسطة الكثافة	0,19- 0,14	(0,19) كوسنجق (0,19) رواندوز
اقل كثافة	0,30_ 0,20	(0,24) أربيل (0,30) سوران
مرتفعة الكثافة	0,40 _ 0,31	(0,40) جومان

الجدول (١٠) كثافة شبكة طرق السيارات ونسبة الترابط وفق مؤشر (بيتا) لسنة (٢٠١٥)

الكثافة	النسبة (من-إلى)	اسم القضاء والنسبة
واطئة الكثافة	1,30 -1,28	شقلاوة (1,28) كوسنجق (1,30)
متوسطة الكثافة	1,37 -1,31	ميركة سور (1,38)
اقل كثافة	1,64 -1,38	سوران(1,43) مخمور (1,46) سلاو (1,55) خبات (1,58) أربيل(1,63)
عالية الكثافة	1,72 -1,65	روندوز (1,69) جومان (1,72)

من (0ـ إلى ١) إذ ان (0) هو مؤشر القيمة للشبكة الأقل ارتباطاً و(1) هو القيمة الأعلى للشبكة الأكثر ارتباطاً. الجدول (١١).

الجدول (١١) كثافة شبكة طرق السيارات ونسب الترابط وفقا لمؤشر (الفا) لسنة (٢٠١٥)

الكثافة	النسبة من - إلى	اسم القضاء والنسبة
واطئة الكثافة	0,20 -0,17	شقلاوة (0,17) كوسنجق ((0,18 (ميركة سور (0,20)
متوسطة الكثافة	(0,28 - 0,21)	سوران (0,23) مخمور (0,24)
اقل كثافة	(0,38 -0,29)	سلاو (0,34) أربيل (0,35) جومان (0,38)
عالية الكثافة	(0,48 -0,39)	خبات (0,42) روندوز (0,48)

إذ يتضح من الجدول (١١) ان مؤشر (الفا) قد سجل قيما مختلفة في الأقضية العشرة من (منطقة الدراسة) وكان كل من قضائي (خبات وروواندوز) (٠.٤٢)، (٠.٤٨) قد حصلا على اعلى كثافة تليها الأقضية الأخرى في (سلاو وأربيل وجومان) (٠.٣٤)، (٠,٣٥)، (٠.٣٨) اقل كثافة أما بالنسبة لسوران ومخمور (٠.٢٣)، (٠.٢٤) فكانت كثافتهم متوسطة أما فيما يخص الأقضية الأخرى في كل شقلاوة وكوسنجق وميركة سور (٠.١٧)، (٠.١٨)، (٠.٢٠) على التوالي فكانت ذات كثافة واطئة ينظر الخريطة (٤).

- مؤشر جاما (Gamma_index):(*)

اظهر نتائج مؤشر جاما اعلى النتائج في الأقضية (جومان وخبات وروواندوز) (٠.٥٩)، (٠.٦٣)، (٠.٦٧) وعلى التوالي واقل كثافة في قضاء (سلاو وأربيل) (٠.٥٧)، (٠.٥٧) بالتساوي ومتوسط الكثافة في (سوران ومخمور) (٠.٤٩)، (٠.٥٠) وسجل مؤشر جاما اوطئ كثافة في (شقلاوة وكوسنجق وميركة سور) (٠.٤٦)، (٠.٤٧)، (٠.٤٧) على التوالي ويظهر ان ارتباط الشبكة على وفق هذا المقياس هو في مستوى متوسط أو اكثر من المتوسط بقليل. ينظر الجدول (١٢) والخريطة (٥).

الجدول (١٢) كثافة شبكة طرق السيارات ونسب الترابط وفقا لمؤشر جاما لسنة (٢٠١٥)

الكثافة	النسبة (من – إلى)	اسم القضاء والنسبة
واطئة الكثافة	0,46 - 0,47	شقلاوة (0,46) كوسنجق (0,47) ميركة سور (0,47)
متوسطة الكثافة	0,48 - 0,50	سوران (0,49) مخمور (0,50)
اقل كثافة	0,51 - 0,57	سلاو (0,57) أربيل (0,57)
عالية الكثافة	0,58- 0,67	جومان (0,59) خبات (0,63) رواندوز (0,67)

- مؤشر ايتا (Eta_index): (*)

اظهر نتائج مؤشر (ايتا) اعلى كثافة في الأقضية (روندوز وخبات) (٣٣.٥٥)، (٣٨.٨٤) واقل كثافة في قضاء (شقلاوة وكوسنجق وسلاو) (١٨.٠٠)، (٢١.٠٩)، (٢٣.٨١) أما قضاء أربيل فكان متوسط الكثافة وسجل مؤشر ايتا أوطئ كثافة في كل من الأقضية (ميركة سور، جومان، سوران، مخمور) (٤.٤٢)، (٨٢)، (٥.٥٩)، (٧.٢٤) إذا بحسب هذا المؤشر فان شبكة الطرق في (منطقة الدراسة) منتشرة وليس هناك تقارب بين العقد ينظر الجدول (١٣) والخريطة (٦).

الجدول (١٣) كثافة شبكة طرق السيارات ونسبة الترابط وفق مؤشر (ايتا) لسنة (٢٠١٥)

الكثافة	النسبة من - إلى	اسم القضاء والنسبة
واطئة الكثافة	4,32 - 7,24	ميركة سور (4,32) جومان (٠,82) سوران (5,59) مخمور (7,24)
متوسطة الكثافة	7, 25 - 11,90	أربيل (11,90)
اقل كثافة	11,91- 23,81	شقلاوة (18,00) كوسنجق (21,09) سلاو (23,81)
عالية الكثافة	23,82 - 38,84	روندوز (33,55) خبات (38,84)

- كثافة العقد (لمنطقة الدراسة) (Junc _ Nodes):

تختلف كثافة العقد من منطقة إلى أخرى، وبعد ان قسمت (منطقة الدراسة) إلى اربع مناطق رئيسة (واطئة، متوسطة، اقل كثافة، عالية الكثافة) أظهرت نتائج هذا المؤشر بان قضاء (ميركة سور) بلغ اعلى كثافة من العقد بنسبة (١٢٤) تليه الأقضية (مخمور، جومان، سوران) (٧٠) (٨٩) (٩٢) وعلى التوالي باقل كثافة أما فيما يخص الأقضية (كوسنجق، شقلاوة، أربيل) (٢٧) (٣٢) (٣٨) أي كثافات متوسطة أما الأقضية (خبات، روندوز، سلاو) جاءت بنسب (١٢) (١٣) (٢٠) وعلى التوالي وحصلت على أوطأ كثافة ينظر الجدول (١٤) والخريطة (٧).

الجدول (١٤) كثافة شبكة طرق السيارات ونسبة وفق مؤشر كثافة العقد لسنة (٢٠١٥)

الكثافة	النسبة (من – الى)	اسم القضاء والنسبة
واطئة الكثافة	12 - 20	خبات (12) روندوز (13) سلاو (20)
متوسطة الكثافة	21 - 38	كوسنجق (27) شقلاوة (32) أربيل (38)
اقل كثافة	39 - 92	مخمور (70) جومان (89) سوران (92)
عالية الكثافة	93 - 124	ميركة سور (124)

- كثافة أطوال الطرق (لمنطقة الدراسة) بالكيلومتر (roads_ km):

أما فيما يخص أطوال الطرق بالكيلومتر فقد قسمت (منطقة الدراسة) أيضا إلى اربع مناطق رئيسة (واطئة، متوسطة، اقل كثافة، عالية الكثافة).

حصلت الأقضية (ميركة سور، مخمور، سوران) (٤٤٨.٢٢) (٤٦٧.٨٨) (٤٧٩.٢٨) اعلى كثافة أما قضاء (جومان) (٣٩٣.٩٨) حصل على اقل كثافة أما فيما يخص الأقضية الأخرى (سلاو، شقلاوة، أربيل) (٢٣٠.٩٨) (٢٥٤.٠٩) (٢٨١.٤٠) فقد كانت متوسطة الكثافة أما بالنسبة للأقضية (خبات، روندوز، كوسنجق) (٦٠.٤٥) (٨٥.٣٣) (١٤٧.٥٣) على التوالي حصلت على أوطأ كثافة من أطوال طرق السيارات بالكيلومتر في (منطقة الدراسة) ينظر الجدول (١٥) والخريطة (٨).

الجدول (١٥) كثافة أطوال طرق (منطقة الدراسة) بالكيلومتر لسنة (٢٠١٥)

الكثافة	النسبة (من – إلى)	اسم القضاء والنسبة
واطئة الكثافة	60,45 - 147,53	خبات (60,45) روندوز (85,33) كوسنجق (147,53)
متوسطة الكثافة	147,54 - 281,40	سلاو (230,98) شقلاوة (254,09) أربيل (281,40)
اقل كثافة	281,41 - 393,98	جومان (393,98)
عالية الكثافة	393,99 - 479,28	ميركة سور (448,22) مخمور (467,88) سوران (479,28)

- أعداد طرق (لمنطقة الدراسة) لسنة ٢٠١٥ (roads_ nos):

تختلف أعداد الطرق من منطقة إلى أخرى في الأقضية العشرة من (منطقة الدراسة) إذ حسب التقسيم المعمول به (واطئة الكثافة، متوسطة الكثافة، اقل كثافة، عالية الكثافة) يتضح من الجدول (٣٩) ان الأقضية (جومان، بركة سور) قد حصلت على نسبة (١٥٣)، (١٧١) وهي اعلى كثافة أما فيما يخص الأقضية (مخمور وسوران)

(١٠٢)، (١٣٢) فأنها اقل كثافة أما قضاء أربيل فان كثافته متوسطة تصل نسبته إلى (٦٢)، أما بالنسبة للأقضية التي كانت واطئة الكثافة في أعداد الطرق تمثلت في كل من الأقضية (خبات، روندوز، سلاو، كوسنجق، شقلاوة) (١٩)، (٢٢)، (٣١)، (٣٥)، (٤١) على التوالي وانها بحاجة إلى اكثر اهتمام لزيادة أعداد الطرق في تلك الأقضية ينظر الجدول (١٦) والخريطة (٩).

الجدول (١٦) كثافة شبكة طرق السيارات ونسبة الترابط وفق مؤشر كثافة أعداد طرق لسنة (٢٠١٥)

الكثافة	النسبة (من – إلى)	اسم القضاء والنسبة
واطئة الكثافة	19 - 41	خبات(19) راوندوز(22) سلاو(31) كوسنجق(35) شقلاوة(41)
متوسطة الكثافة	42 - 62	أربيل (62)
اقل كثافة	63 - 132	مخمور 102)) سوران (132)
عالية الكثافة	133 - 171	جومان 153)) ميركة سور (171)

- رصيد المواصلات التجمعي (ATS) (لمنطقة الدراسة) لسنة (٢٠١٥)

حصلت كل من الأقضية (ميركة سور، جومان) (٥٠.٠)، (٦٧.٧) على اعلى كثافة. أما بالنسبة للأقضية (أربيل، مخمور، سوران) (٢٧.٦)، (٣٥.٢)، (٤٣.٢) حصلت على اقل كثافة أما فيما يخص الأقضية المتوسطة الكثافة تمثلت في (شقلاوة، روندوز، سلاو) (١١.٩٢)، (١٢.٨)، (١٤.٤٧). أما الأقضية التي حصلت على أوطأ نسبة (خبات، كوسنجق) (١٠.٦٤)، (١٠.٩) وكما في الجدول (١٧) والخريطة (١٠).

الجدول (١٧) كثافة شبكة طرق السيارات ونسبة الترابط وفق مؤشر (ATS) لسنة (٢٠١٥)

الكثافة	النسبة (من - إلى)	اسم القضاء والنسبة
كثافة واطئة	10,64 -11,91	خبات (10,64) كوسنجق10,9
متوسطة الكثافة	11,92 -14,47	شقلاوة (11,92) روندوز12,8) سلاو (14,47)
اقل كثافة	14,48 -43,15	أربيل (27,6) مخمور (35,2) سوران (43,2)
عالية الكثافة	43,16 -67,68	ميركة سور (50,0) جومان (67,7)

- عدد التدوير (cyclomatic):

استخدم الباحثان التقسيم ذاته في حساب عدد التدوير **(**لمنطقة الدراسة**)** ضمن الأقضية العشرة وحصل قضاء **(**جومان**) (٦٥.٠)** على اعلى كثافة في عدد التدوير **(cyclomatic).** أما الأقضية الأخرى حصلت على اقل كثافة كما في **(**مخمور، سوران، ميركة سور**) (٣٣.٠) (٤١.٠) (٤٨.٠)**، أما قضاء **(**أربيل**) (٢٥.٠)** فقد كان متوسط الكثافة في حين كانت الأقضية الخمسة الأخرى **(**خبات، كوسنجق، شقلاوة، راوندوز، سلاو**) (٨.٠٠) (٩.٠) (١٠.٠) (١٠.٠) (١٢.٠)** وعلى التوالي فقد حصلت على اوطئ كثافة ينظر الجدول **(١٨)** والخريطة **(١١).**

الجدول (١٨) كثافة شبكة طرق السيارات ونسبة الترابط وفق مؤشرعدد التدوير لسنة (٢٠١٥)

الكثافة	النسبة من - إلى	اسم القضاء والنسبة
كثافة واطئة	12,00 - 8,00	خبات (8,00) كوسنجق (9,0) شقلاوة (10,0) راوندوز (10,0) سلاو(12,0)
كثافة متوسطة	25,00 - 12,0	أربيل (25,0)
اقل كثافة	48,00 - 25,01	مخمور 33,0) سوران (41,0) ميركة سور (48,0)
عالية الكثافة	65,00 - 48,01	جومان 65,0)

٤- الاستنتاجات:-

١. سجلت الكثافة العامة لطرق السيارات حسب معيار السكان تبايناً واضحاً وهذا يعود إلى عامل عدد السكان لكل قضاء، إذ ترتفع الكثافة في الأقضية القليلة السكان كقضاء ميركة سور **(٤,٤)** بينما تنخفض في الأقضية الأخرى كقضاء روندوز **(٠,٥)**، أما فيما يخص كثافة تصنيف طرق السيارات حسب مساحة الوحدات الإدارية فقد تبين بان وجود أقضية ترتفع فيها كثافة جميع أصناف الطرق عن المعدل العام كقضاء شقلاوة، خبات **(١٣,٩)** في حين تنخفض في قضاء راوندوز **(٢,٦).**

٢. بينما تميزت كثافة التصنيف حسب المناطق الجغرافية بالانتشار والأخر بالتركز في مواقع متعددة إذ تركزت في قضاء **(**جومان**)** بالدرجة الأساس وذلك لحاجة هذا القضاء إلى طرق السيارات اكثر من بقية الأقضية الأخرى في **(**منطقة الدراسة**)**، أما فيما يخص كفاءة طرق النقل في **(**منطقة الدراسة**)** فأنها تمتاز بشبكة نقلية كبيرة وان فيها اكثر من شبكة نقل متكاملة

فقد سجل مؤشر بيتا قضاء (جومان، روندوز) بأعلى كثافة (١،٦٩) (١،٧٢)، في حين احتل قضاء شقلاوة، كوسنجق (١،٢٨) (١،٣٠) بينما سجل مؤشر الفا اعلى كثافة في قضاء خبات، روندوز (٠،٤٢) (٠،٤٨) واحتل قضاء شقلاوة، كوسنجق، ميركة سور (٠،١٧) (٠،١٨) (٠،٢٠) على التوالي اوطأ كثافة.

٣. ان مد وانشاء طرق السيارات الى المواقع السياحية يعد عاملاً هاماً لتطوير الحركة السياحية في (منطقة الدراسة) لاسيما بعد ان اختير مركز محافظة أربيل (منطقة الدراسة) عاصمة للسياحة العربية لسنة (٢٠١٤) اذ بلغت واردات السياحة حوالي (٦٥٠) مليون دولار سنة (٢٠١٤) ومن المتوقع ان هذه النسبة سترتفع في سنة (٢٠١٥) الى اكثر من (مليار ونصف المليار).

٤. مارس سكان محافظة اربيل عملية النقل منذ زمن طويل والتي ارتبطت بالنشاط الزراعي والتجاري الذي اشتهرت به بعد ان تم استئناس الحيوان واستخدامه في نقل البضائع منذ الالف الثاني ق.م.

٥. لم تعرف منطقة الدراسة طرق النقل الا قبل ١٩٥٠ وفي منتصف الخمسينيات من القرن الماضي اذ تم تبليط اول الطرق، طريق اربيل كركوك وطريق اربيل حاج عمران، وطريق اربيل الموصل.

٦. نظرا لتزايد اعداد المركبات بشكل ملحوظ اصبحت شبكة الطرق الحالية لاسيما في اقضية المحافظة كقضاء أربيل، شقلاوة عاجزة عن استيعاب كثافة المرور لاسيما في اوقات الاعياد والمناسبات.

٧. لم تحظِ منطقة الدراسة بخدمات طرق المرور السريع ذات المواصفات الصحيحة والتقنية العالية والذي له دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨. ان افضل وسيلة لتجاوز العوائق الطبيعية (الجبال) عند بناء الطريق وحفر الانفاق هو استخدام (الحفارات).

٩. ادى انشغال الحكومة المركزية الحالية بالوضع الامني وتسخير امكانيات الدولة المادية لخدمة هذا الوضع وعدم اقرار الموازنة في وقتها المحدد انعكس سلباً على منطقة الدراسة لتأخير انشاء العديد من مشروعات الطرق.

١٠. ان ارتفاع الكثافة العامة لطرق السيارات بأصنافها المختلفة في منطقة الجبال البسيطة الالتواء تعود إلى صغر مساحتها والبالغة نسبتها (١٢،٤٥)٪ من مساحة منطقة الدراسة البالغة (١٥٤٢٠)كم^{٢}، فضلاً عن الموقع المتوسط

لهذه المنطقة ضمن (منطقة الدراسة)، إذ تعد حلقة الوصل بين المطقة السهلية ومنطقة الجبال البسيطة الالتواء.

١١. سجلت الكثافة العامة لطرق السيارات حسب معيار السكان تباين واضح وهذا يعود إلى عامل عدد السكان لكل قضاء، إذ نرتفع كثافة الأقضية القليلة السكان كقضاء ميركه سور (٤,٤) بينما تنخفض في الأقضية الأخرى كقضاء روندوز (٠,٥)، اما فيما يخص كثافة تصنيف طرق السيارات حسب مساحة الوحدات الإدارية، فقد تبين بان وجود أقضية ترتفع فيها كثافة جميع أصناف الطرق عن المعدل العام كقضاء شقلاوة، خيات (١٣,٩) في حين تنخفض في قضاء روندوز (٢,٦). بينما تتميز كثافة التصنيف حسب المناطق الجغرافية بالإنشاء والأخر بالتركيز في مواقع متعددة، إذ تركزت في قضاء (جومان) بالدرجة الأساس، وذلك لحاجة هذا القضاء الى طرق السيارات اكثر من بقية الأقضية الأخرى.

١٢. أما فيما يخص كفاءة طرق النقل في (منطقة الدراسة) فأنها تمتاز بشبكة نقل كبيرة، وان فيها اكثر شبكة نقل متكاملة، فقد سجل مؤشر (بيتا) قضائي (جومان، روندوز) اعلى كثافة (١,٦٩) (١,٧٢) بينما سجل (الفا) اعلى كثافة في قضاء (خبات، روتدوز) (٠,٤٢) (٠,٤٨) واحتل قضاء (شقلاوة، كوسنجق، ميركة سور) (٠,١٧) (٠,١٨) (٠,٢٠) على التوالي أوطأ قيمة.

٥- المقترحات

١. اتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع مستوى قطاع النقل بين منطقة الدراسة وما يجاورها من مناطق لمواجهة متطلبات التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

٢. ضرورة الاسراع في تحويل الطرق ذات الممر الواحد الى طرق ذات ممرين وذلك لارتفاع معدلات الكثافة المرورية للمركبات في (منطقة الدراسة) المثال على ذلك طريق (أربيل - كوسنجق).

٣. التأكيد على زيادة الوعي المروري والالتزام بأنظمة وقواعد المرور للسائق والمشاة ويقترح الباحثان ان تدرس هذه الأنظمة في المدارس والجامعات ودوائر الدولة بما يكمل تحقيق انسانية عالية لحركة المركبات وعبور امن للمشاة.

٤. ضرورة الإسراع بإنجاز الطريق الحولي المقترح حول مدينة أربيل وذلك ليؤمن انسيابية حركة المرور، والتقليل من الاختناقات المرورية في داخل مدينة اربيل وخارجها ولاسيما في اوقات المناسبات

والأعياد كطريق ١٢٠ الحولي وطريق ١٥٠ الحولي.

٥. الزام أصحاب مركبات الحمل الثقيل وفرض العقوبات الصارمة في حالة تجاوز اصحاب المركبات الوزن المطلوب منعا لحدوث اضرار بالطريق مما يؤدي الى انفاق اموال طائلة من اجل اصلاحه.

٦. دراسة البنية الجيولوجية لسطح المنطقة والتأكد من مدى صلاحيتها لبناء وامتداد الطرق ودراسة التربة وتحديد صنفها ومدى تأثرها بالمياه الجوفية.

٧. ضرورة الإسراع بإنجاز وسائل نقل أخرى كسكك الحديد لتقليل الزخم على طرق السيارات.

٦- المصادر:

- إقليم كوردستان العراق، وزارة الإعمار والتنمية، خريطة محافظة أربيل، شعبة التخطيط والمتابعة، أربيل، مقياس ١: ٢٥٠,٠٠٠، بيانات (غير منشورة)، لسنة ٢٠١٤.

- خضير عباس خزعل الكرادي، التحليل المكاني لتباين شبكة الطرق المعبدة في محافظة ديالى، أطروحة دكتوراه (غير منشورة). كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد. 1997.

- عبد العزيز محمد حبيب، بوسف يحيى طعماس، جغرافية النقل والتجارة الدولية، طبعة جامعة الموصل، الموصل ١٩٨٦.

- الانباري، محمد علي حسن، دور شبكة الطرق السريعة في التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بغداد، معهد التخطيط الحضري والإقليمي، ١٩٨٥.

- سعيد محمد عبده، أصول جغرافية النقل، دراسة كمية تطبيقية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٨٨.

- مقابلة مع السيد المدير كاكا نذير، مديرية المياه الجوفية يحدد المدنية ومحافظة، ٢٦- ٤- ٢٠١٥.

مع السيد المدير فاضل إبراهيم، الهيئة العامة للأنواء الجوية في أربيل أثناء الدراسة الميدانية بتاريخ ٢٦ / ٤ /٢٠١٥ و٣/٨/٢٠١٥.

- مقابلة مع السيد المدير صلاح جوهر رشيد، وزارة النقل والمواصلات، المديرية العامة للنقل البري والسكك الحديد، بتاريخ ٢٨/٢/٢٠١٥.

- مقابلة مع وكيل وزير وزارة (الإعماروالإسكان) السيد صدقي بتاريخ ٨/٣/٢٠١٥.

- مقابلة مع السيدة المديرة ست جمال. مدير التخطيط - وزارة التجارة والصناعة،المديرية العامة للتنمية الصناعية. بتاريخ 13/٤/2014.

- مقابلةمع السيد المدير كاكا زانه. مدير وزارة الإعمار والإسكان بتاريخ ٩/ ٣/ ٢٠١٥.

- Sarkar. D. structural Analysis of Existing Road Networks of cooh Behar District, west Bengal, Ibid, 2013.

الخريطة (١) الموقع الجغرافي والفلكي لمحافظة أربيل

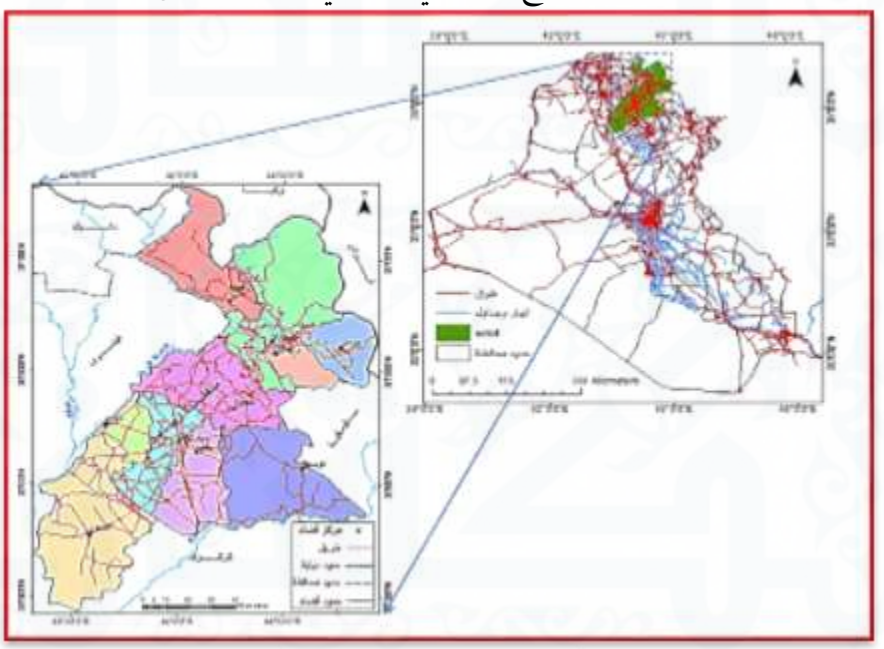

الخريطة (٢) كثافة شبكة طرق السيارات ونسبة الترابط وفق مؤشر بيتا لسنة (٢٠١٥)

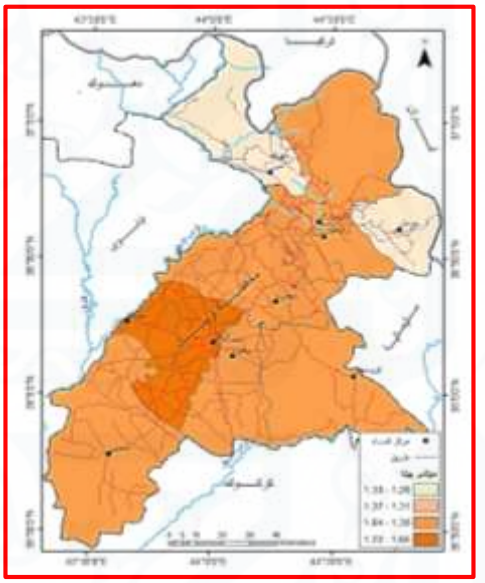

الخريطة (٣) كثافة شبكة طرق السيارات ونسبة الترابط وفق مؤشر الفا لسنة (٢٠١٥)

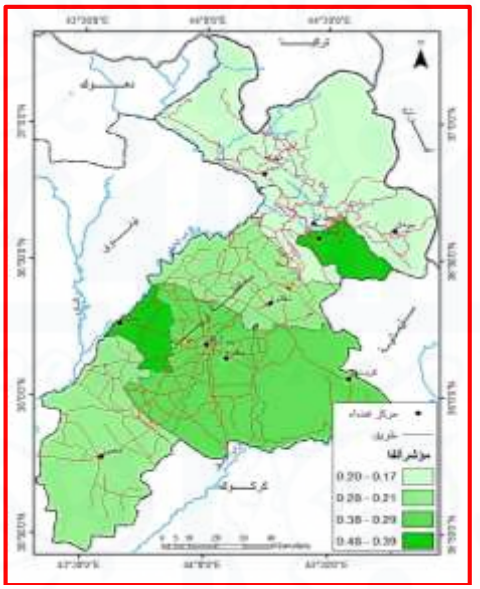

الخريطة (٤) كثافة شبكة طرق السيارات ونسبة الترابط وفق مؤشر جاما لسنة (٢٠١٥)

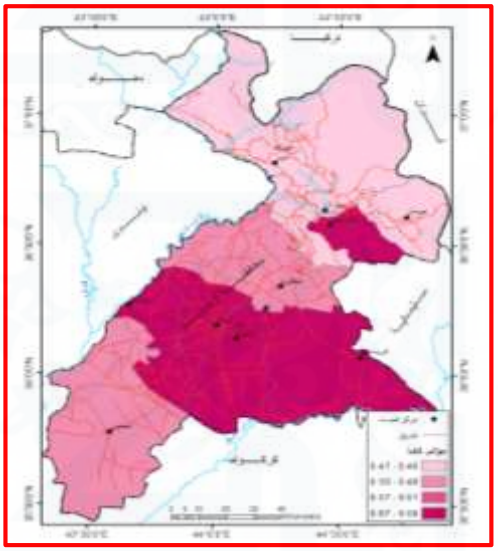

الخريطة (٥) كثافة شبكة طرق السيارات ونسبة الترابط وفق مؤشر ايتا لسنة (٢٠١٥)

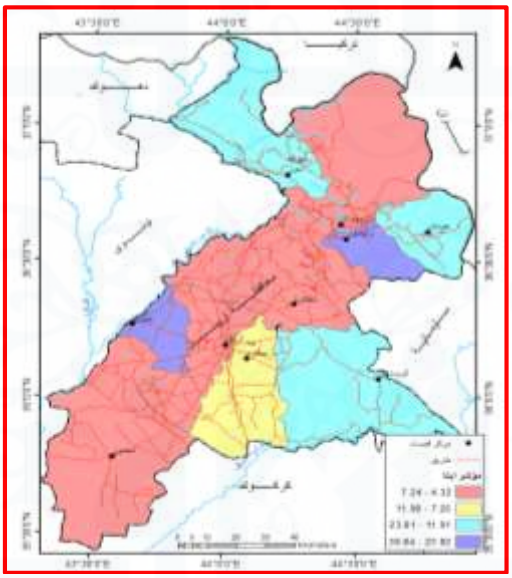

الخريطة (٦) كثافة شبكة طرق السيارات ونسبة الترابط وفق مؤشر كثافة العقد لسنة (٢٠١٥)

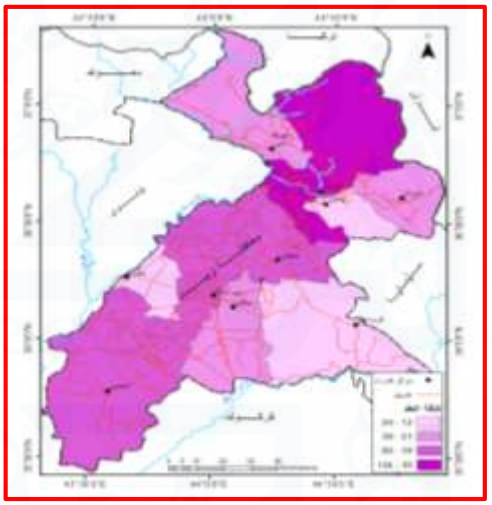

الخريطة (٧) كثافة أطوال الطرق بالكيلومتر لسنة (٢٠١٥) وفق مؤشر طول الطريق (كم)

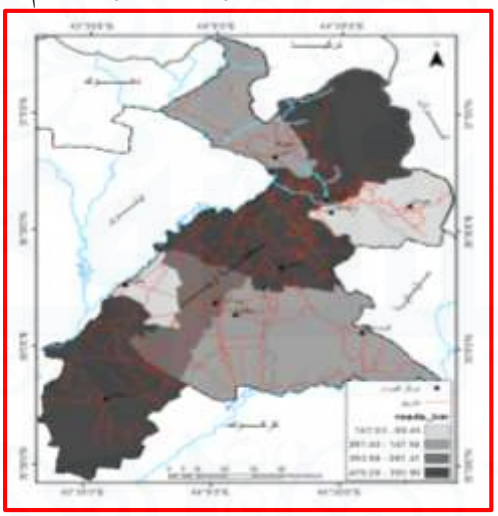

الخريطة (٨) كثافة شبكة طرق السيارات ونسبة الترابط وفق مؤشر أعداد الطرق لسنة (٢٠١٥)

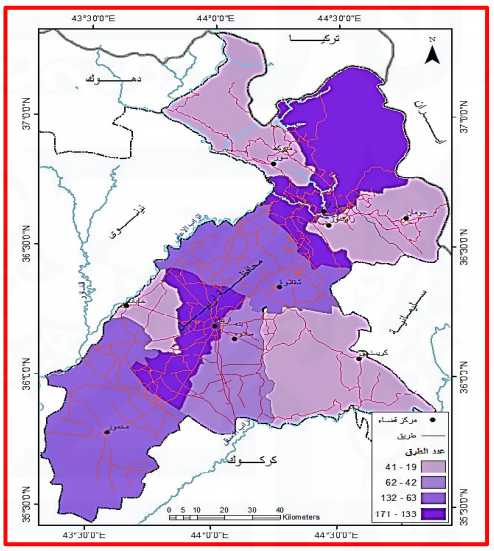

الخريطة (٩) كثافة شبكة طرق السيارات ونسبة الترابط وفق مؤشر (ATS) لسنة (٢٠١٥)

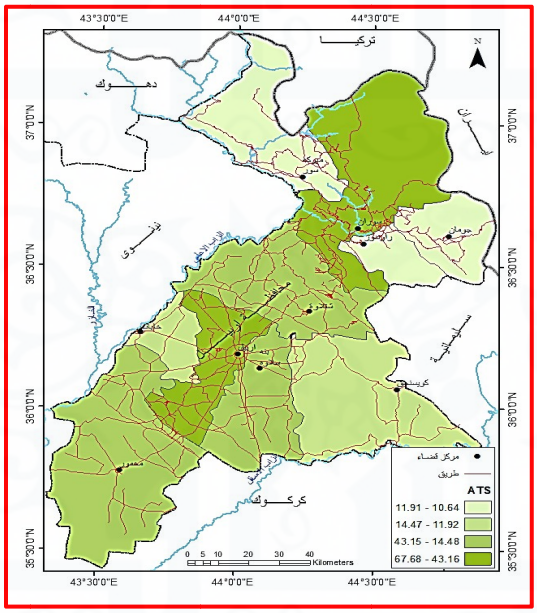

الخريطة (١٠) كثافة شبكة طرق السيارات ونسبة الترابط وفق مؤشر عدد تدوير لسنة (٢٠١٥)

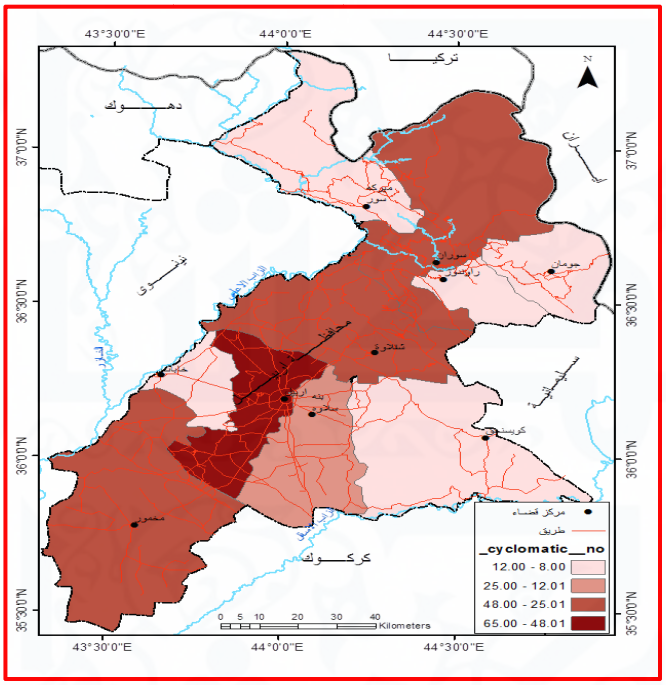

الهوامش

١- من عمل الباحثين بالاعتماد على: إقليم كوردستان العراق، وزارة الإعمار والتنمية، خريطة محافظة أربيل، شعبة التخطيط والمتابعة، أربيل، مقياس١: ٢٥٠,٠٠٠، بيانات (غير منشورة)، لسنة ٢٠١٤.

٢- خضير عباس خزعل الكرادي، التحليل المكاني لتباين شبكة الطرق المعبدة في محافظة ديالى، أطروحة دكتوراه (غير منشورة). كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد. 1997. ص 48.

٣- عبد العزيز محمد حبيب، بوسف يحيى طعماس، جغرافية النقل والتجارة الدولية، طبعة جامعة الموصل، الموصل ١٩٨٦، ص 108.

٤- الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على: الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧، محافظة أربيل، ١٩٧٨، ص ٣٠.

- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧، محافظة أربيل، ١٩٧٨، ص ٣٠.

- إقليم كردستان العراق، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة إحصاء إقليم كردستان، بيانات غير منشورة، صفحات متفرقة.

٥- محمد علي حسن، دور شبكة الطرق السريعة في التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بغداد، معهد التخطيط الحضري والإقليمي، ١٩٨٥.ص ٩٤.

(*) النسبة = $\frac{\text{مساحة المنطقة الجغرافية}}{\text{المجموع العام}} \times 100$ نستخرج النسبة المئوية

٦- سعيد محمد عبده، أصول جغرافية النقل، دراسة كمية تطبيقية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط ١، ١٩٨٨، ص٥٣.

7- Sarkar. D. structural Analysis of Existing Road Networks of cooh Behar District, west Bengal, Ibid, 2013 pp. 74-81.

٨- للمزيد من المعلومات ينظر الاتي: Sarkar. D. 2013 structural Analysis of Ibid. 6 (1), pp. 74-81.

(*)هو النسبة بين عدد الاطراف المشاهدة والمتجهات في أي شبكة نقل معطاه المدى الرقمي لمؤشر جاما يقع ضمن (0 إلى 1) وكلما ارتفعت القيمة دل ذلك على تطور الشبكة. للمزيد ينظر:

- Sarkar. D. structural Analysis of Existing Road Networks of cooh Behar District, west Bengal, Linda:Ibid, pp. 74-81.

(*)يستخدم هذا المؤشر لقياس الأطوال الحقيقية للخطوط (الوصلات) بين مراكز أو عقد الشبكة ويتراوح قيمة الدليل ما بين واحد عدد صحيح واكثر، أما إذا كان (صفر) فان الشبكة غير منتشرة.

Contnets

Research		page
For us		7
Atruohatna	**By General admin**	9
The impact of application of IAS 16 to determine capital adequacy **Applied research in the Rasheed bank**	**Dr. Salah Nuri Khal** **Ahmed Naeem Mohan Al-waeily**	11
Administrative Empowerment and Workers Creativity Relationship on the application on Qalqilya & Azzoun Municipalities at Qalqilya Governorate/ Palestine	**Atieh Musleh Mahmoud I. Milhem**	51
Planning for statistical controls in **Productivity institutions**	**Dr. Sufian M. Salih**	77
The ethical responsibility of the auditor and its role in auditing strategic planning and control processes	**Dr. Hani H. Mshjl**	89
The auditor's responsibility for the predictive nature of accounting information in progress reports in accordance with IFRS 810	**Jasim K. Zwid**	119
Augmenting Revenues from the Evening Study:An Analytical Study at University of Sumer	**Ahmed M. Hamza AlJpory**	151
The density of rural roads in "Suq- Al-Shwkh" district of and its role in agricultural production and transport marketing	**Dr. hisham S. Sabea** **Nuha A. Flfol**	171
Density and efficiency of the road transport of cargo in Erbil	**Dr. hisham S. Sabea** **Suad F. Kaibr**	183

ISSN2518-0606

الاطروحة
Al-utroha

First issued in August 2002 Refereed Journal Int.

www.alutroha.com Published on House Al-urtroha for publication of scientific

Applied Sciences

- *The impact of application of IAS 16 to determine capital adequacy Applied research in the Rasheed bank*
- *Administrative Empowerment and Workers Creativity Relationship on the application on Qalqilya & Azzoun Municipalities at Qalqilya Governorate/ Palestine*
- *Planning for statistical controls in Productivity institutions*
- *Augmenting Revenues from the Evening Study:An Analytical Study at University of Sumer*
- *The density of rural roads in "Suq- Al-Shwkh" district of and its role in agricultural production and transport marketing*

0.63-2016 Arab Impact factor

The sixth - the second year - April 2017 - Rjab1438b